التخطيط لتنمية الريفية المستدامة في منطقة وادي الشعير

إعداد الطالبة:

إسراء عادل المصري

تحت إشراف :

الدكتور علي عبد الحميد

الدكتورة زهراء زواوي

تم تقديم هذا البحث كمتطلب لمشروع التخرج بقسم هندسة التخطيط العمراني، كلية الهندسة وتكنولوجيا المعلومات، جامعة النجاح الوطنية، نابلس

أيار، 2019

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير(والدي العزيز)

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض(والدتي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي(إخوتي)

إلى الروح التي سكنت روحي زوجي العزيز

إلى عائلتي الثانية التي لطالما كانوا سندا آخر لي(عائلة زوجي)

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة

إلى الذين أحببتهم وأحبوني(أصدقائي)

الشكر والتقدير

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك ... جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد

وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين ... حملوا أقدس رسالة في الحياة

... إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

.....إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ،فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

وأخص بالتقدير والشكر

دكاترة قسمي (الدكتورة زهراء الزواوي والدكتور علي عبد الحميد) الذين اشرفوا على مشروع تخرجي

(الدكتور عماد دواس ودكتورة فداء ياسين والدكتور إيهاب حجازي والمشرفين صلاح الشخشير وآلاء حبيبة)

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"إن الحوت في البحر ، والطير في السماء ، ليصلون على معلم الناس الخير "

كما أنني أتوجه له بخاص الشكر لراعي الجغرافية ومربيها في جامعة حلب، إلى من علمنا التفاؤل والمضي إلى الأمام، إلى من رعانا وحافظ علينا، إلى من وقف إلى جانبنا عندما ضللنا الطريق.....

فهرس المحتويات

الاهداء.....

الشكر والتقدير.....

فهرس المحتويات.....ب

فهرس الجداول.....ج

فهرس الخرائط.....ح

فهرس الصور.....

1الاطار العام للدراسة.....1

1.1 مقدمة.....1

2.1 مشكلة البحث.....2

3.1 اهمية ومبررات البحث.....3

4.1 أهداف البحث.....4

5.1 خطة ومنهجية البحث.....5

6.1 مصادر المعلومات.....6

2الاطار النظري للدراسة.....7

1.2مفهوم التنمية وجوانبها.....7

2.2اهمية التنمية وجوانبها.....12

3.2التنمية المستدامة وأهميتها.....13

4.2 تعريف الريف والمجتمع الريفي.....15

5.2 التنمية الريفية.....15

1.5.2 أهداف التنمية الريفية.....16

2.5.2 أهمية التنمية الريفية.....17

3.5.2 الاستراتيجيات الريفية.....17

4.5.2 دواعي اهتمام المخططين بالتنمية الريفية.....18

6.2 التنمية الريفية المتكاملة والشاملة.....19

1.6.2 سمات التنمية الريفية المتكاملة.....21

2.6.2 أهداف التنمية الريفية المتكاملة.....21

3.6.2 معوقات التنمية الريفية المتكاملة.....22

7.2 التنمية الريفية المستدامة.....23

1.7.2 نظريات في التنمية الريفية المستدامة.....24

8.2 أشكال التنمية الريفية.....27

1.8.2 التنمية البيئية.....28

2.8.2 التنمية العمرانية.....29

3.8.2 التنمية الاقتصادية.....32

4.8.2 التنمية المؤسسية.....35

9.2 أهمية التنمية الريفية في فلسطين.....36

10.2 التخطيط للتنمية الريفية.....37

1.10.2 أهداف وغايات التخطيط.....38

2.10.2 الأساسيات التي يبنى عليها التخطيط.....40

3.10.2 مبادئ عامة التي يجب مراعتها عن التخطيط.....43

3تجارب التنمية الريفية.....47

1.3 مقدمة.....47

2.3تجارب على المستوى الوطني.....48

1.2.3 التجربة الكورية.....48

2.2.3 التجربة اليابانية.....49

3.3 تجارب على المستوى الاقليمي.....50

1.3.3 التجربة المصرية.....50

4.3 تجارب على مستوى المحلي.....53

1.4.3 تجربة الشعراوية في طولكرم.....54

2.4.3 تجربة بيت ايبا بالقرب من نابلس.....57

4 اختيار الموقع وتحليلة.....60

1.4 مبررات اختيار الموقع.....60

1.1.4 موقع محافظة طولكرم.....60

2.1.4 مبررات اختيار محافظة طولكرم.....61

3.1.4 اقسام محافظة طولكرم.....62

4.1.4 مبررات اختيار منطقة واد الشعير.....63

2.4 خلفية عامة عن الموقع.....64

3.4 منهجية العمل.....66

4.4 إطار عمل التخطيط على المستوى الإقليمي 66

1.4.4 الوضع الإقليمي ومحدداته.....67

5.4 التقييمات القطاعية.....71

1.5.4 السكان والديموغرافيا.....71

2.5.4 الإسكان.....73

3.5.4 البنية التحتية.....75

4.5.4 الخدمات والمرافق المجتمعية.....80

5.5.4 الاقتصاد المحلي.....85

6.5.4 الموروث الثقافي والطبيعي.....88

7.5.4 البيئة.....91

8.5.4 إمكانيات وتحديات التنمية.....92

1.8.5.4 المحددات والقيود.....92

2.8.5.4 مخاطر ومشاكل التنمية.....93

3.8.5.4 الإمكانات والفرص.....94

1.5 الرؤية.....98

2.5 الأهداف.....98

3.5 التوجه التنموي.....99

فهرس الجداول

جدول(1) تحليل نقاط القوة والضعف استراتيجيات لقرى منطقة أسيوط.....52

جدول(2) تحليل نقاط القوة والضعف استراتيجيات لقرى منطقة الشعراوية.....56

جدول(3) النمو السكاني لمنطقة التخطيط حسب التجمع.....71

جدول(4) التوقع السكاني المستقبلي لمنطقة التخطيط حسب التجمع.....72

جدول(5) الاحتياجات التخطيطية لتوسع العمراني المستقبلي.....72

جدول(6) مؤشرات الكثافة السكانية وكثافة البناء.....73

جدول(7) ملخص المؤشرات تزويد المياه حسب التجمع.....75

جدول(8) أهم الخدمات والمرافق المجتمعية ومعاييرها(حسب الدليل السعودي).....80

جدول(9) الوضع الحالي والاحتياجات المستقبلية للمدارس حسب كل تجمع.....81

جدول(10) الخدمات الصحية الحالية والاحتياجات المستقبلية.....82

جدول(11) استخدامات الأراضي في منطقة التخطيط.....85

جدول(12) مساحة الأراضي الزراعية المروية والبعلية حسب كل تجمع.....85

جدول(13) نوعية المحاصيل حسب كل تجمع.....86

جدول(14)الثروة الحيوانية حسب كل تجمع.....86

فهرس الأشكال/ الصور

صورة(1) يوضح منهجية العمل.....66

صورة(2) هربه باطن الحمام.....89

صورة(3) البرك الرومانية في بيت ليد.....90

صورة(4) منتجع المنطار في بلعا.....90

صورة(5) النفق العثماني في بلعا.....90

صورة(6) قلعة البرقاوي في كفر اللبد.....90

فهرس الخرائط

خريطة(1) مخطط كوريا الجنوبية.....50

خريطة(2) موقع قرى محافظة أسيوط.....51

خريطة(3) مشكلات التنمية على مستوى قرية يعيش بمصر.....53

خريطة(4) التجمعات السكانية في محافظة طولكرم.....54

خريطة(5) تحليل استعمالات الاراضي في محافظة طولكرم.....56

خريطة(6) موقع محافظة طولكرم وموقع تجمعات واد الشعير.....60

خريطة(7)مبررات اختيار محافظة طولكرم.....62

خريطة(8) تقسيمات محافظة طولكرم.....63

خريطة(9)موقع واد الشعير 65

خريطة(10) الوضع الاقليمي والمحلي لمنطقة التخطيط.....68

خريطة(11) نمط وهيكلية التجمعات.....70

خريطة(12) تضاريس منطقة التخطيط.....70

خريطة(13) النمو السكاني لتجمعات منطقة التخطيط.....73

خريطة(14) الكثافة السكانية لمنطقة التخطيط.....74

خريطة(15) قطاع المياه في منطقة التخطيط.....76

خريطة(16) الصرف الصحي في منطقة التخطيط.....77

خريطة(17) الطرق في منطقة التخطيط.....78

خريطة(18) المواصلات في منطقة التخطيط.....79

خريطة(19) حالة الطرق في منطقة التخطيط.....79

خريطة(20) الخدمات الاجتماعية في منطقة التخطيط.....83

خريطة(21) الخدمات التعليمية في منطقة التخطيط.....83

خريطة(22) الخدمات الصحية في منطقة التخطيط.....84

خريطة(23) الأمن والكوارث في منطقة التخطيط.....84

خريطة(24) قطاع الزراعة في منطقة التخطيط.....87

خريطة(25) التجارة والصناعة في منطقة التخطيط.....88

خريطة(26) الموروث الثقافي في منطقة التخطيط.....89

خريطة(27) المشاكل البيئية في منطقة التخطيط.....91

خريطة(28) المحددات والقيود في منطقة التخطيط.....95

خريطة(29) مخاطر ومشكلات التنمية في منطقة التخطيط.....95

خريطة(30) الإمكانات والفرص في منطقة التخطيط.....96

خريطة(31) التوجه التنموي والفكرة العامة للمشروع.....100

خريطة(32) مخطط الإطار التوجيهي 101

الفصل الأول

مقدمة عامة

1.1 مقدمة البحث:

انتشرت ظاهرة التحضر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين حيث أن العالم يتجه في الوقت الحالي وبشكل سريع نحو التحضر والتمدن, فقد ساهمت المراكز الحضرية من رفع مستوى معيشة السكان وذلك من خلال الحركات الاقتصادية والتصنيع والتطور التكنولوجي الواسع. ونتيجة لذلك انتشرت ظاهره الزحف الحضري وسيادتها على معظم دول العالم مما أدى إلى انحسار الريف بشكل كبير, إلا أن العديد من المشاكل التي رافقت الحياة الحضرية سواء من نواحي بيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية أيضا, أدت إلى إعادة النظر في انتشار الحضر الأمر الذي دفع العديد من الحكومات إلى إعادة توزيع الموارد والاستثمارات بين الحضر والريف.

فمنذ بداية القرن الماضي ودول العالم تولي أهمية كبيرة للدور الذي يلعبه التخطيط في تنمية الريف والوصول إلى الأهداف المرجوة. وذلك من أجل تحسين مستوى الريف والنهوض به. خاصة أن الهجرة من الريف للمدن قد كثرت في العصر الحاضر نتيجة انعدام تخطيط وسوءه في المناطق الريفية, ولذا أخذت المدن في التوسع والقرى في الانكماش بل والاختفاء أحيانا, فكان من الضروري البدء في تخطيط وتنمية القرى الريفية وذلك لنهوض بها والرفع من مستوى الخدمات فيها, فمن الملاحظ افتقار غالبية القرى الى المستوى المناسب من البنية الأساسية والخدمات الضرورية. فظاهرة التخطيط الريفي هي واحدة من أهم الإستراتيجيات التنمية الريفية, حيث تهدف إلى الارتقاء بالمستوى الحضاري للقرية والاستفادة من جميع المميزات الفريدة للبيئة الريفية.

تعرف التنمية الريفية بأنها إستراتيجية تهدف بالدرجة الأولى إلى الحفاظ على الخصائص البيئية المميزة للمناطق الريفية وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكانها والتحسين من

مستواهم المعيشي. وذلك من خلال الاستفادة من كافة الأراضي الصالحة للزراعة, والبحث عن أفضل الوسائل التي تساعد على تحسين الحياه في الريف.

والتنمية الريفية واحده من المصطلحات المثيرة للجدل بين التنمويين الباحثين وذلك نظرا لأنها تهدف الى تطوير الحياة الريفية والسكان، فالتنمية تعزز الاعتماد على الذات وهي من الإنسان وله وتعود عليه,تُعتبر التنمية الريفية جزءا مهما من خطط الدولة في التنمية الشاملة وذلك لأن سكان الريف يُشكلون نسبة كبيرة من أعداد السكان. (الهيتي وأبو سمور،2000) . وكذلك يطلق عليها أسم التنمية القروية وهو مفهوم معقد ومركب لا يشتمل على مجالاً أو جانبا واحدا وانما يشمل كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية والبيئية، بمعنى إنها تهدف الى تحسين معيشة سكان الريف وتطوير مهاراتهم المعرفية والتقنية مع ضرورة تثمينها واستدامتها للأجيال اللاحقة.(حموضي، 2009). وعرَّفَت الامم المتحدة عملية التنمية الريفية بأنها : – "عملية التغير الاقتصادي والاجتماعي التي تتضمن وتستوجب تغيير المجتمع الزراعي من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة، والقائمة على قدرات السكان وحاجاتهم، وتكون أهدافها ضمن أهداف التنمية القومية".

تنتشر القرى الفلسطينية في جميع مناطق فلسطين, كما أنها تمتاز بكثره أعداد سكانها رغم التحولات الحضرية فلا تزال تشكل القرى الفلسطينية الأكثرية من مجموع السكان. كما أن القرى الفلسطينية قد تغيرت وما زالت معالمها تطمس شيئا فشيئا منذ بداية تطبيق قانون تنظيم والبناء الأردني وما تبعه من تعديلات حتى يومنا هذا. كما أن المدن والقرى الفلسطينية تأثرت بالاحداث السياسية التي مرت بها عبر التاريخ بسبب الاحتلال المتلاحق والمتعاقب على فلسطين, حيث كانت آثار هذه الأحداث سلبية على التنمية والتخطيط ونتيجة لهذه الأحداث السياسية فقد تعرضت العديد من من القرى الفلسطينية الى التدمير ومصادرة مساحات كبيرة من أراضيها.

2.1 مشكلة البحث:

عدم توفر نهج معين او تخطيط متبع عند التخطيط القرى الريفية الفلسطينية حيث إن الناظر فيها يلاحظ افتقارها وعدم وجود سياسات تخطيطية متبعه وموحده فيها, فنلاحظ وجود العشوائيات

والتوسعات الغير المدروسة.. كما أن القرى الفلسطينية, لم تعد قادرة على تلبية احتياجات وتطلعات السكان,.

ومن الناحية العمرانية, فإن مشكلة ذات ثلاثة أوجه. الأول, أن التخطيط الحالي لشبكة الطرق بالقرى القائمة يعتبر عائقا أساسيا لمد شبكات البنية الأساسية وكذلك حركة السيارات والآلآت الزراعية. الثاني, فإنه نتيجة للزيادة السريعة لسكان الريف حدثت العديد من التوسعات العمرانية غير المخططة او العشوائية على الأراضي الزراعية. وقد تتميز هذه العشوائيات بنوعية من المباني الجديدة والتي يصعب إزالتها لتخطيط المناطق التي بنيت فيها. كما أنالقوانين تمنع وتحظر البناء على الأراضي الزراعية فليس بمقدور المباني القائمة وبحالتها الراهنه استيعاب هذه الزيادة في عدد السكان داخل الريف. ثالثا, افتقار القرى القائمة للعديد من الخدمات الأساسية. يهدف البحث الى مناقشة هذه المشكلات الأربع الأساسية ومحاولة تحديد أسبابها وحجمها وكيفية الاستفاده من الامكانيات غير المستغلة بالقرى مع الحفاظ على الخصائص البيئية المميزه للمناطق الريفيةومحاولة ابرازها والاستفاده منها(المؤتمر الهندسي الثاني الدولي,1997).

وإن هذه الدراسة سوف تحاول أخذ بعين الإعتبار هذه النقاط الأساسية:

1. الاحتياجات الاساسية للقرى الريفية.
2. الاستراتيجيات المقترحة لتطوير والتنمية الريفية المتكاملة.
3. الرفع من المستوى الحضري للقرية, إذ أنه يساعد على تحقيق الاستقرار في التركيب الاجتماعي.

3.1 أهمية ومبررات البحث:

واجهت عمليات التخطيط في فلسطين الكثير من التحديات والمصاعب والمعوقات, وذلك نتيجة لتعاقب الاستعمار على أراضيها, مما شكل مانع وسبب يحول دون قدرة الفلسطينيون على تخطيط أراضيهم بأنفسهم.

كما إن أغلب المخططات التي يتم القيام بها لا تأخذ بعين الاعتبار احتياجات السكان وطبيعة المنطقة. فمدى نجاح أي مشروع أو فشله مرهون بدراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية في الريف. وإن ما نشاهده في وقتنا الحالي من تغير على المستوى العمراني في معالم المدن والقرى وتشويه هيكليتها وسوء استعمالات الأراضي فيها ينجم عنه مشاكل بيئية وتنظيمية سببه يعود الى عدم الكاملة بكيفية التعامل مع هذه العوامل كما يجب. فنجد الكثير من المباني السكنية العالية والشاهقة تقع على انحدارات عاليه وذلك بسبب إنخفاض أسعار الاراضي فيها, دون الإكتراث عن النتائج الوخيمة عند حصول الزلازل والانزلاقات الأرضية, ناهيك عن تشوهه مرفولوجية المنطقة, كما أن التضاريس الموجوده في المنطقة تدفع الكثير الى بناء مناطق الصناعية والسكنية في مناطق اقل انحدارا دون مراعاه مناسبة الارض لذلك ام لا, كما يحدث في الاراضي الزراعية التي يتم تجريفها في سبيل توسعه المناطق الصناعية دون مراعاه التاثير السلبي على البيئة.

ومن هنا يأتي أهمية هذا البحث, حيث إن هذا المشروع هو عبارة عن مشروع تخطيطي يراعي تخطيط المنطقة بما يناسب طبيعتها ويحافظ عليها, فيهدف الى وضع تصور لمشاكل واحتياجات المنطقة, كما أنه يشكل إستراتيجية لتنمية المنطقة مع مراعاه المميزات التي تمتاز فيها والمحافظة عليها.

4.1 أهداف البحث:

إن الهدف الرئيسي للبحث هو عملية تنمية وتطوير بالمجتمعات الريفية, من أجل تحسين مستوى الخدمات والنهوض بها.

أما بالنسبة للأهداف التفصيلية فهي تتمثل بما يأتي:

1. دراسة وتقييم الواقع الحالي للمنطقة من حيث خصائصها والأنشطة الموجودة بها.
2. تحديد الموارد والاماكنيات التي تميزت بها المنطقة من أجل تطويرها.
3. تحديد أهم الاحتياجات في المنطقة ورفع مستوى المعيشة.

4. البحث في إمكانية تحقيق التنمية الريفية المتكاملة في جميع الجوانب (الافتصادية, الاجتماعية, السكانية..... الخ).
5. وضع إستراتيجيات للمساهمه في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة في المنطقة.

5.1 خطة ومنهجية البحث:

1.5.1 خطة البحث:

تشتمل هذه الدراسة على ثلاثة أطر رئيسية:

1. المحور الأول: الإطار العام النظري

هذا الإطار يتناول المفاهيم العامة المتعلقة بموضوع البحث والتي تساعد على فهمه الفهم الجيد والمتكامل كتعريف التخطيط والتنمية والتخطيط الاقليمي والتكامل الجغرافي وكذلك النماذج والنظريات المتعلقة بهذا الموضوع. بهدف الخروج بأفضل النتائج التي تم تطبيقها ونجاحها ومحاولة إسقاطها على الحالة الدراسية التي سيتم تحديدها فيما بعد.

2. المحور الثاني: الإطار المعلوماتي

يركز هذا الإطار على آليه وعملية جمع المعلومات اللازمة حول الحالة الدراسية الخاصة بالمشروع، حيث سيتم عمل تحليل وتشخيص للواقع للحالة الدراسية التي سيتم اختيارها من نواحي جغرافية واجتماعية وعمرانية، والخروج بنتائج سيتم التركيز عليها واستخدامها في المراحل التالية.

3. المحور الثالث: الإطار التحليلي والاستنتاجي

هذا المحور يركز على الربط بين الإطار النظري والمعلوماتي من خلال استقراء استنتاجي للدراسات التي تم تسليط الضوء عليها وكذلك سيتم تحليل للحالة الدراسية للمشروع, وفي النهاية سيتم وضع مقترحات وتوجيهات, ومن ثم الخروج بالنتائج والتوصيات.

2.5.1 منهجية البحث:

هذد الدراسة ستقوم على عدة توجيهات رئيسية وهي:

- استخدام المنهج النظري والتاريخي، الذي يقوم على مراجعة ودراسة الأبحاث السابقة في نفس المجال والنظر في التجارب المختلفة فب نفس السياق.
- استخدام المنهج الوصفي لدراسة المعلومات التي سيتم جمعها حول الحالة الدراسية في المشروع. من خلال البيانات والإحصاءات المختلفة والخرائط والصور المتعلقة بالموضوع.
- المنهج المقارن: استخدام هذا المنهج للربط بين المنهج النظري التاريخي والمنهج الوصفي من خلال تحليل حالات دراسية مشابهة.
- المنهد التحليلي: سيتم استخدامه لتحليل النتائج وتوضيحها، من خلال دراسة وتحليل الوضع الراهن والخروج بمجموعة توصيات ومقترحات.

1.6 مصادر المعلومات:

1. مصادر مكتبية: تتضمن الكتب, المراجع, رسائل الماجستير ذات العلاقة بالموضوع وأبحاث الباكالوريوس.

2. مصادر الرسمية: تتضمن دراسات وتقارير واحصاءات تم إعدادها من قبل مؤسسات حكومية مثل الإحصاء المركزي ووزارة الحكم المحلي.

3. مصادر شبه رسمية: تتضمن تقارير، دراسات وخرائط تم إعدادها من قبل مراكز الأبحاث والجامعات مثل جامعة النجاح الوطنية، جامعة بيرزيت، معهد أريج للبحوث التطبيقية.

4. مصادر إلكترونية: تشمل تقارير، أبحاث, مشاريع، خرائط، احصاءات مثل: موقع بتسليم,IPCC.

5. مصادر شخصية: تشمل الدراسة الميدانية والمسح الميداني.

الفصل الثاني

الإطار النظري

مقدمة:

يستعرض هذا الفصل مجموعة من المفاهيم والمواضيع التي تتعلق بالتنمية (مفهوم التنمية وجوانبها؛ من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والإدارية و الصحية، والتنمية المستدامة، والتنمية الريفية، وأهميتها في فلسطين وأشكالها وأهدافها، كما انه يستعرض عن توجهات التنمية المتبعة في فلسطين.

1.2 مفهوم التنمية وجوانبها:

تعددت التعريفات والاصطلاحات حول مفهوم التنمية، وهناك فرق بين التنمية والنمو، فالتنمية لغة مشتقة من الفعل(نمو) فهو ينمو نموا ، أي زاد وكثر، ومن(نمي) أي نمى تنمية الشيء، جعله ناميا ، أي زاد في حجمه(البستاني، موترد، أنبوبا، 1973).

كما أن النمو يعني الزيادة الطبيعية دون تدخل، وهو يحصل مع مرور الزمن باستمرار حيثما وجد تشكيلة اجتماعية معينة وسعيها الدائم للعيش، أما التنمية فهي عملية التغيير الايجابي من خلال التدخل، وهذا التدخل يتم من خلال برامج مدروسة مبنية على أساس التخطيط العلمي المدروس لاحتياجات الناس للوصول إلى الأهداف المرجوة في المجالات التي يراد تنميتها، ويشرف على إعداد الخطط وتنفيذ برامجها هيئات وطنية رسمية وشعبية من خلال التعاون المشترك بين جميع الهيئات والمؤسسات المحلية في مختلف المجالات التنموية للوصول إلى خدمة الأفراد والجماعات المستهدفة (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني،2001).

أما المفهوم العلمي فهو يتناول مصطلح التنمية من كل الجوانب الحياتية الشاملة، ويهدف لزيادة وتعزيز الجوانب الايجابية والمطورة لحياة الإنسان، وهذا يعني أن التنمية بالمفهوم العلمي هي:

عملية شاملة ومتواصلة يمثل الناس جوهر اهتمامها ولب غايتها، كما أنها تنطلق منه، وتعتمد على الطاقات والإمكانيات المحلية (نخلة،2004).

ويعرفها الكردي بأنها : كافة العمليات والجهود المخططة التي تتم وتستهدف إحداث سلسلة متتابعة من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية المقصودة والرامية إلى زيادة معدل رفاهية أفراد المجتمع ونقل المجتمع من وضع اجتماعي واقتصادي معين إلى وضع آخر أفضل منه (الكردي،1977).

أما مفهوم التنمية الحديث: فهو يشير إلى عمليات التغيير الايجابي في المجتمع، ويستند إلى خطط وبرامج علمية معد ومدروسة للوصول إلى الأهداف المرجوة حيث إن التخطيط في عصر العولمة الاقتصادية والتجارية الدولية الحرة هو قاعدة الأساسية، أي أن عملية التلقائي التي تحدث دون تدخل المخططين لا تندرج ضمن مفهوم التنمية الحديث، وينبغي الأخذ بالاعتبار ضرورة انسجام نتائج التنمية مع قيم وحضارة مجتمعنا الأصلية وأن تخضع هذه النتائج إلى عمليات تقييم مستمرة ودائمة وان شمولية التنمية تركز على عدالة توزيع مكاتب التنمية وضرورة وصولها إلى الفئات الأقل حظا لاسيما القطاع النسوي (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،2001).

أن كثير من المؤلفين يرون أن لمعادلة التنمية طرفين احدهما اقتصادي والأخر اجتماعي، فلا يكون هناك تنمية حقيقة إلا بهذين الطرفين، بحيث انه إذا لم يكن للنمو والتطور الاقتصادي تأثير على المجتمع من خلال تحقيق الرفاه الاجتماعي والتقدم، تكون قد ضلت مساعي التنمية طريقها. فالتنمية الاجتماعية تتضمن تحقيق مجموعة من الأهداف من حيث تعميم التعليم بين كل فئات المجتمع في مناطق الحضر والريف لكلا الجنسين الذكور والإناث، وهو شرط أساسي من اجل التنمية وتطوير المجتمع .وكذلك بناء المرافق العامة وتأمين قنوات الاتصال بين فئات المجتمع لخلق تجانس ثقافي بينها، وكذلك بناء الخدمات الطبية من مستشفيات وعيادات، ومراكز طبية مزودة بالخبرات، والأجهزة الطبية المطلوبة في جميع المناطق الريفية(الصقور،) 1986 ويتضح أن طبيعة عملية التنمية تتضمن جانبين أساسيا:

أولا :الجانب الاقتصادي

أن برامج التنمية يجب أن تهدف إلى تحسين الظروف المادية والاقتصادية من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد، أي أن هذا الجانب يعني أول ما يعني ببرامج التنمية الاقتصادية من ناحية

الأسس التي تعتمد عليها والأساليب التي تمارسها والمقاييس التي تتخذها معيارا للرفاهية (مركز المعلومات الفلسطيني،2001).

وقد اعتبر الخبير الأمريكي في تخطيط المدن ألبرت ماير :أن التنمية الاقتصادية هي حجر الزاوية في تنمية المجتمع وبدونها يصبح البرنامج التنموي عقيما لا جدوى منه لأن عملية تنمية المجتمع إذا لم تعتمد أساسا وبصفة جوهرية على تحسين الأحوال الاقتصادية فأننا نعجز عن تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية اللازمة لرفع مستوى معيشة المواطنين(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني،2001).

والمقصود بالتنمية الاقتصادية :الزيادة الملحوظة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد منه مع عدالة التوزيع وتستمر لفترة طويلة قد تمتد إلى جيل أو جيلين وتتخذ خلالها صوره تراكمية (حسين عبد الباسط،1977)

والتنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الإنتاج . والإنتاج في العلوم الاقتصادية يكون عادة إما إنتاج كعملية اقتصادية أو إنتاج أو إنتاج كتدفق إنتاجي(حسانين،د.ت).

والفارق بينهما يتلخص في أن الإنتاج كعملية اقتصادية هو عبارة عن مجموعة الجهود والأنشطة الاقتصادية التي تبذل لتحويل المواد الخام إلى موارد صالحة لإشباع الحاجات المختلفة .أما الإنتاج كتدفق اقتصادي فيقصد به مجموعة السلع والخدمات التي تخرجها العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة.

كما إن التنمية الاقتصادية هي عملية رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي، حيث يترتب على هذا ارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل على أساس أن التنمية تهدف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، ولذلك فهي غاية تستهدفها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على السواء.

وحيث أن عملية رفع الدخل القومي الحقيقي لا بد وأن تقترن بارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل على أساس أن متوسط نصيب الفرد من الدخل يساوي ناتج قسمة الدخل القومي على عدد السكان في البلد.

وذلك يؤكد أن عملية رفع متوسط الدخل الحقيقي هي عملية تحدث على مرور السنوات ويحدث معها في نفس الوقت نمو في سكان المجتمع .فإذا زاد عدد السكان بمعدل يفوق الزيادة في الدخل القومي الحقيق فإن متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل سوف ينخفض أما إذا حدث العكس فإن متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل سوف يرتفع وحين التأمل في طبيعة المشاكل الحقيقية نجد أنها في جوهرها تمثل مشاكل اجتماعية لذلك يجب دراسة الظواهر الاقتصادية ومدى ارتباطها باحتياجات المجتمع حيث لا يمكن الاهتمام فقط بعملية زيادة الدخل القومي الحقيق بمعزل عن نمو السكان ونمو احتياجاتهم وإنما ينبغي أن نهتم بعملية التنمية الاقتصادية بهدف زيادة رفاهية الفرد الذي يعيش في المجتمع وهذا يعني أن زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي(عبد، حسن،د.ت).

والتنمية الاقتصادية تتضمن تنمية صناعية والتنمية الزراعية وتنمية السياحة – وتنمية الثروة الطبيعية... الخ . التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي يحقق معدلا سريعا للتوسع الاقتصادي يؤدي بالدولة مستقبلا إلى مستويات مرتفعة من الرفاهية الاقتصادية بالمقارنة بحالها الراهنة . وبذلك تكون التنمية

الاقتصادية عمليات يمكن بموجبها أن يستخدم المجتمع موارده المتاحة في تحقيق زيادة مطردة في الدخل القومي وفي نصيب كل فرد في المتوسط من سلع وخدمات . أو استخدام المستوى الحالي العالي من الدخل للمواطنين وضمان عدم تخفيضه (الجمال وعقدة،1973).

ثانيا :الجانب الاجتماعي

ويهتم هذا الجانب بتحسين الأحوال الاجتماعية وتنمية القدرات البشرية، وهو في ذلك يؤمن بأن تحسين المستوى الاجتماعي من النواحي الصحية والتعليمية والسياسية سوف يرفع بالتالي من وعي الجماهير إلى المستوى الذي يجعلهم قادرين على المساهمة في عملية تنمية المجتمع الشاملة (مركز المعلومات الفلسطيني،2001) .

أن التنمية البشرية هي أساس أي عملية تنموية وتعتبر حجر الزاوية في التنمية لان الإنسان هو جوهر التنمية ذاتها، فهي بالأساس تعتمد على الإنسان في جميع مجالاتها، وهذا ما يؤكده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يعتبر"البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وان التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر أي أن الإنسان هو صانع التنمية وهدفها أيضا (عبد العزيز،2005).

اختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم التنمية ألاجتماعية فبينما يعرّفها بعضهم بأنها عملية توافق اجتماعي يعرّفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة.

فالتنمية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للإفراد ومواجهة وحل مشكلاتهم المختلفة (حسين عبد الباسط،1977).
وهذا التعريف يشير إلى أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم خدمات وإنما تشتمل على عنصرين أساسيين هما:

1. تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تساير روح العصر أي تغيير الخصائص الاجتماعية للمجتمع بمعنى آخر.
2. إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق منه علاقات جديدة وقيم مستحدثة ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات.

والتنمية الاجتماعية تشتمل على التنمية الثقافية والتنمية السياسية ونواحي الرعاية الاجتماعية المختلفة إلى إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد.

وهذا يعني ترابط مختلف القطاعات مع بعضها البعض، فلا نستطيع أن نحدث تنمية صحية أو تعليمية دون معالجة مشكلة الفقر، لذلك يجب أن يكون هناك توازن في إحداث تنم ية في مختلف القطاعات، يعتقد بعضًا من الاقتصاديين بضرورة إعطاء الأولوية لتحقيق نمو اقتصادي سريع في جميع القطاعات وجميع المناطق وبعد التنمية الاقتصادية السريعة والمتصاعدة يمكن تخصيص جزء من ثمارها لإغراض التقدم الاجتماعي بما في ذلك الخدمات الصحية العلاجية والاستثمارات في مجال الصحة العامة الوقائية، ولا ينبغي تقديم هذه الخدمات قبل تغطية احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان وتقديم الخدمات وفرص العمل اللازمة (منظمة الصحة العالمية،1981) .

فبالرغم من أن جزء صغير من ميزانية الخدمات الصحية تنفق على برامج الصحة العامة ، فان بعض هذه البرامج هي السبب الأساسي في زيادة نمو السكان، الأمر الذي حال دون أن تؤدي الزيادات التي تحققت في الإنتاج إلى زيادة ملحوظة في معدل الإنتاج بالنسبة للأفراد، بل أدى نمو السكان إلى البطالة الكاملة أو الجزئية، فإذا كانت الصحة الجيدة تؤدي إلى إنتاجية أعلى للذين يعملون، فان النتيجة الوحيدة لذلك هي تفاقم البطالة، غير انه قد يكون لدينا نقص في

العاملين الذين نتوفر لديهم مهارات معينة، وإذا مكنتهم الصحة الجيدة من زيادة إنتاجهم فان هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي(منظمة الصحة العالمية،1981) .

2:2أهمية التنمية وفوائدها:

إن الشعوب لا تحيى إلا بالنمو والتطور ، لان الشعب الذي يؤمن بوجوده ، ويؤمن بأن له رسالة اجتماعية عليه تحقيقها في هذا الإيمان يدفعه بشكل دائم ومستمر إلى البحث عن كل السبل والطرق التي تؤدي إلى تحقيق نموه وازدهاره، بينما الشعب الذي يستكين إلى التواكل واللامبالاة، ولا ينطلق من رسالته وقيمه نحو التطور والتقدم، ويبقى معتمدا على ما يقدمه له الآخرون بحيث يحيى ويعيش مستهلكا لما ينتجه غيره، فان هذا الشعب محكوم عليه بالجهل والتخلف الدائمين، بل وربما يكون مصيره الفناء(شيحة،2007).

لذلك فان السياسات التنموية والتي تنبثق من رسالة التنمية الحقيقية لأي شعب من الشعوب تعتبر سر التقدم والازدهار والبقاء لهذا المجتمع او ذاك من المجتمعات البشرية المتنوعة، إذ أن العلمية التنموية الناجحة والحقيقية،هي العملية التنموية الفعالة، التي تعود على الشعب بكاملة بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وذلك من خلال المشاريع التنموية التي تترابط بشكل فعال، وتتكامل بصورة متلائمة، وهذا بدورة يؤدي إلى تعزيز قدرة المجتمع على التخلص من قيود ومعيقات التخلف، والانطلاق في مسار النمو (محمد،1998).
كما أن العملية التنموية التي توجه بشكل سليم وتنفذ على أسس صحيحة، غالبا ما تؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، وتوفير فرص عمل مختلفة، وتحقيق نموا اقتصاديا بناء يرفع من درجة العيش الكريم للشعب (مؤسسة لجان العمل الصحي ، 2006)

وان التنمية الفعالة تخلق حالة من الشعور العام لدى شرائح وطبقات المجتمع وأفراده، بالولاء والانتماء للنظام والدولة، وذلك لما يستقر في النفوس من شعور بالأمن العام والشامل، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وحرير المواطنين من المشاكل والآلام، والارتقاء بهم إلى مستويات العيش الأمن والمستقر(مؤسسة لجان العمل الصحي،2006).

بالإضافة إلى أن التنمية الصحيحة تؤدي إلى ترسيخ قواعد الأمن الاجتماعي، وضمان استقرار المجتمع وعدم جنوح أفراده إلى الانحراف، أو الاتجاه إلى المبادئ الهدامة والتي من شأنها أن تشيع التفرقة والحسد والتباغض وربما الجريمة بينهم، إذ " أن المجتمع كلما كان مزدهرا متطورا ، شعر أبناؤه بالهدوء والروابط المستقرة، بينما كلما كان هناك اضطراب وتخلف، كان هناك انحراف وعدم استقرار والشعور بالذاتية والتمرد على النظام(حمودة ،م).

3:2 التنمية المستدامة وأهميتها:

عرفت التنمية المستدامة بأنها تحقيق التوازن بين التنمية بجوانبها المختلفة البيئية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية والعمل على متابعتها وتدعيم استدامتها :بأنها التنمية التي تعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في مشروعات تنموية دون الحاجة إلى استنفاذ موارد أخرى تكون شرط لاستمرارية هذه المشروعات(فريق الجهاز التنفيذي لتجديد أحياء القاهرة،د.ت).

كما تعرف الاستدامة على أنها الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المادية والطبيعية، والإنسانية بشكل متوازن مع البيئة الطبيعية بحيث يتم الاستفادة إلى ما شاء من جميع الموارد الطبيعية الموجودة، لأنها ليست ملكا لنا ولكنها ملك كافة الأجيال وأمانة في أعناقنا للأجيال القادمة مع ضمان باستمرارية الحياة بشكل فعال بيئيا واقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا بدون إسراف أو إهدار للموارد المكتسبة.(عمرو محي الدين، رسالة ماجستير).

كما عرفت التنمية المستدامة بأنها تحقق التوازن بين التنمية بجوانبها المختلفة والعمل على متابعتها وتدعيم استدامتها فهي التنمية التي تعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في مشروعات التنمية دون الحاجة إلى استنفاذ موارد أخرى تكون شرط لاستمرارية هذه المشروعات. (بارود،2007).

حيث يشكل موضوع التنمية بمختلف مفاهيمه أهمية بارزة على الصعيد الدولي، وخاصة في الآونة الأخيرة حيث لوحظ اهتماما دوليا متزايدًا موجهًا نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة .فالاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وتزايد النمو السكاني والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل بيئية كلها عوامل أدت إلى

تغير النظرة العامة والاعتراف بأن المشاكل البيئة لا تنفصل عن مشاكل لرفاه البشري ولا عن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة، حيث أن كثيرا من الأشكال الحالية للتنمية تنحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم(اللجنة العالمية للتنمية والبيئة،1987).

إن للتنمية المستدامة ثلاث دعائم رئيسة هي :البيئة والمجتمع والاقتصاد .عند اعتبار هذه الدعائم على أنها دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية، نجد أن منطقة التقاطع عند المركز تمثل رفاهية الإنسان .فكلما اقتربت هذه الدوائر من بعضها البعض، شريطة أن تكون مكملة لبعضها البعض لا على حساب بعضها البعض، ازدادت منطقة التقاطع وكذلك رفاهية الإنسان.

قبلت فكرة التنمية المستدامة وتم إقرارها على صعيد واسع إلا أنه تبين أن ترجمة هذه الفكرة إلى أهداف وبرامج وسياسات عملية يعتبر مهمة صعبة، حيث أن عملية التنمية الشاملة تتطلب التوافق بين السياسات المختلفة، الاقتصادية الاجتماعية والبيئية . فالتنمية المستدامة تدعو إلى مستقبل يتم فيه موازاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية عند السعي إلى تحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة .فلا بد من الربط ما بين التنمية والبيئة من أجل حماية الأنظمة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية التي تعتبر من المستلزمات الأساسية للإيفاء باحتياجات الإنسان وتحسين ظروف المعيشة للجميع، ولكن دون زيادة استخدامها إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل .ولذلك، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام تتطلب إحداث تكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسة هي(اللجنة العالمية للتنمية والبيئة،1987):

- **النمو الاقتصادي والعدالة** :إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حاليا بما بينها من ترابط

تستلزم نهجا متكاملا لتهيئة النمو المسئول الطويل المدى، مع ضمان عدم تخلف أية دولة أو مجتمع عن الركب.

- **حفظ الموارد الطبيعية والبيئة** :حفظا لتراث البيئي والموارد الطبيعية من أجل الأجيال المقبلة، يجب إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديا للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ الموارد الطبيعية.
- **التنمية الاجتماعية** :يحتاج الإنسان إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية

والماء وخدمات الصرف الصحي .وعند العناية بهذه الاحتياجات، يجب على المجتمع الدولي أن يكفل أيضا احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق العمال، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم.

أهمية التنمية المستدامة

تعتمد عملية التنمية المستدامة في أي مجتمع من المجتمعات على مصدرين أساسين هما الطبيعة والإنسان (موارد طبيعية وموارد سكانية) وهذان هما جناحا التنمية اللذين بهما إما تخلق في أفاق الرخاء والرفاهية، وإما تهبط في مجال العجز والتخلف، وتختلف المجتمعات في حيازة هذين المصدرين كما وكيفا.

4:2 تعريف الريف والمجتمع الريفي:

يعرف الريف في المعاجم العربية على أنه الخصب والسعة في المأكل ، وهو أرض فيها زرع وماء، أما اصطلاحا فيختلف من منطقة لأخرى ولكنها بشكل عام المناطق المحيطة بالمدن عادة وهي رقعه مفتوحة من الأرض فيها القليل من المنازل والمباني الأخرى والكثافة السكانية المنخفضة وتتسم بوجود الحياة البرية فيها (Bbc2014).

والمجتمع الر يفي هو مجتمع الصغير نسبيا والذي يعمل غالبية سكانه بالزراعة كعمل رئيسي لهم والذي يتميز بالعلاقات المباشرة والوثيقة.

5:2 التنمية الريفية:

يعتبر مصطلح التنمية الريفية والريف من المصطلحات التي لا زال هناك جدلا حولها بين معظم التنمويين، وقد أصبح هناك اهتمام بالتنمية الريفية نظرا لكونها تهدف إلى تطوير الريف، وسكانه، فالتنمية وكما أشار إليها الباحثين التنمويين، هي من الإنسان، وله وتعود عليه، مما يعزز الاعتماد على الذات، ويزيد من القدرة الإنتاجية لدى الأفراد .وتعتبر التنمية الريفية جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الشاملة في الدولة، نظرا لان المجتمع الريفي يحتل أهمية خاصة بسبب أن سكان المجتمعات الريفية يشكلون نصف السكان في الوطن العربي، وان معظم عمليات التنمية الريفية في معظم أنحاء الوطن العربي، من حيث الأسس التي استندت إليها، فأهدافها اقتصادية واجتماعية مثل زيادة الأراضي المزروعة والقيام بمشاريع للري والصرف، واجتماعية مثل الاهتمام بمؤسسات التعليم والصحة وطرق النقل(إلهيتي وأبوسمور،2000).

أما صقور فيعرفها بأنها مجموعة من الإجراءات الاقتصادية الإنتاجية الرامية إلى رفع مستوى معيشة أهل الريف (الصقور،1986).

وعرفت التنمية الريفية على مستوى الوطن العربي فقد عرفتها الاسكوا" بعملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعته وتوجيها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية، والفنية والمالية المتاحة للمجتمع (الاسكوا،1993) .

تعتبر التنمية الريفية من الأولويات الهامة في المجتمع الذي يسعى إلى تحقيق التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، وهي من العمليات التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية وذلك لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية من خلال مشاركة هذه المجتمعات مشاركة فعالة في تحقيق التقدم والتطور، وتعمل التنمية على إشباع الحاجات المادية والاجتماعية لأفراد المجتمع وهي الحاجة إلى الغذاء والصحة والتعليم والسكن فهدف التنمية هو الإنسان وتنمية قدرات التي تساعده على القيام بأدواره الاجتماعية والإنتاجية، فتنمية المجتمع الريفي مرهونة إلى حد بعيد بفاعلية نظم إعداد وتأهيل القوة العاملة فيه مهنيا وصحيا وحضاريا.(سعودي وسراي،2011).

1:5:2 أهداف التنمية الريفية(جامعة القدس المفتوحة،2002):

إن التنمية الريفية ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. مكافحة هجرة الريف :إن تحقيق التنمية في الريف التي تؤمن للريفي فرصة العمل وخدمات السكن والتعليم والصحة والماء والطاقة والمواصلات سوف تثني كل من يفكر بتغيير موقعه الجغرافي عن نيته هذه.
2. توزيع الثروة والسلطة :أن الريف وأهله جزء من الوطن والمواطنين ، ولهم من المكتسبات ما عليهم من الواجبات ، وفلهم حق في ثروات وخيرات الوطن كغيرهم من المواطنين.

3. تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية :تنمية الريف عنصرا أساسيا من عناصر تنمية باقي القطاعات الاقتصادية بحكم العلاقة الوثيقة ما بين القطاع الزراعي، وباقي القطاعات الأخرى من اخذ وعطاء.
4. تعزيز الأهداف السياسية الوطنية :إن لتنمية الريف مغزى سياسي لخلق الوثاق ما بين الإنسان والأرض، أي الوطن.

2:5:2أهمية التنمية الريفية(شوقي،1971):

1. ارتفاع نسبة سكان الريف.
2. قصور الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على مقابلة الاحتياجات المحلية.
3. انخفاض العائد من الزراعة عنه في الصناعة.
4. انخفاض مستويات المعيشة في الريف عنه في المدن :تعليم – صحة – إسكان – ..الخ.
5. استمرار هجرة الكفاءات البشرية من القرية للمدينة.
6. نجاح أهل المدن في اجتذاب كل أنواع الاستثمارات على حساب أهل القرى لما لهؤلاء من وزن كبير في بناء القوة

3:5:2 . الإستراتيجيات الريفية

الإستراتيجية هي جهد منظم تقوم به المنظمة، أو المؤسسة، أو حتى الدولة من اجل تحديد أعمال أساسية لها، وتشكل ماهية هذه المنظمة، وأسباب وجودها، من اجل تحديد رؤيتها ورسالتها للوصول إلى أفضل النتائج، ووضع البدائل المتاحة من اجل استيعاب المؤثرات الخارجية، وهذه العملية تتضمن تصور هدف ومهمة من اجل رصد المستفيدين والمعنيين بالخدمات الأساسية بما يتحقق والالتزام الجاد من خلال الوعي والمساهمة والأداء(عبد الهادي،1999) .
أي أن الإستراتيجية هي خطة عمل تهدف إلى تحقيق نمو منطقة الدراسة بهدف تحسين مستوى تقديم الخدمات ورفع مستوى معيشتهم بحيث يتم تطويرها من خلال مشاركة المجتمع المحلي مع السلطات المعنية.

4:5:2 دواعي اهتمام المخططين بالتنمية الريفيـة(محمود, 1999) :

يعود اهتمام المخططين والسياسيين بالتنمية الريفية إلى عدة عوامل أهمها:

1. حجم سكان الريف: حيث تؤكد دراسات البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية FAOبأن 60-70% من شعوب العالم الثالث تقيم في مناطق ريفية، ورغم ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلاّ أن تعداد سكان الريف في تزايد مستمر، حيث ترتفع معدلات المواليد في هذه المناطق مقارنة بالمناطق الحضرية في الدولة الواحدة، وأن الزراعة هي المهنة الأساسية لما يتراوح ما بين 75-85% من سكان الريف .

2. مستويات المعيشة المنخفضة في المناطق الريفية: إذ أن عدد المزارعين الذين لا يملكون أرضاً هم في ازدياد، إذ يبلغ عددهم بالنسبة للمزارعين حسب تقديرات منظمة العمل الدولية الأخيرة 66% في تشيلي، 49% في مكسيكو، 32% في الهند، كما وأن معدل أيام العمل السنوي للمزارع في حقله منخفضة جداً، إذ أظهرت إحدى الدراسات في جنوب الهند أن معدل أيام العمل السنوي للمزارع لا يتجاوز 80% يوم عمل، بسبب صغر مساحة الحيازات الزراعية، وفي مناطق الريف الأردني المعروفة يعمل المزارع في أشغال خارج الزراعة عدداً من الأيام تفوق أيام عمله بالزراعة .

3. فقر الريف: إن ما لا يقل عن 60% من مجموع فقراء البلدان النامية يسكنون الريف، وإن حوالي 85% من الفقراء فقراً مطلقاً Absolute poverty يوجدون في المناطق الريفية، ثم أن درجة الفقر تكون أكثر قسوة وشراسة في المناطق الريفية، والمشاهد أن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية ومجهوداتها الإنمائية غالباً ما تكون ذات نتائج غير مرضية لأهداف التنمية الريفية لأنها أفكار وقرارات حضرية متميزة تساعد على تدعيم الفقر .

4. التعارض بين المشروعات التنموية: حيث أشارت خطط التنمية السابقة إلى تعارض واضح وشديد في خطط تنمية الريف أو على الأقل عدم التكامل بينها، إذ كثيراً ما نجد أن الفعاليات في الجانب الاقتصادي تمارس وتنفذ دون أن تأخذ بعين الاعتبار القضايا الاجتماعية ومشروعاتها .

5. اقتصاد بلدان العالم الثالث هو اقتصاد زراعي بالدرجة الأولى: ورغم المحاولات التي بذلت وتبذل من أجل التصنيع إلاّ أن الزراعة والريف لا يزالان يمثلان جانباً رئيسياً من مصادر الدخل القومي في كثير من بلدان العالم الثالث، إذ مثلت الصادرات الزراعية 30% من مجموع عائدات

الصادرات السلعية في بلدان العالم الثالث .

6. تزايد الفجوة التنموية: بين المناطق الريفية والحضرية المتمثلة بالثنائية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، مما يتسبب في هجرة السكان من الشباب هرباً من سوء الأحوال، وتقترن الثنائية هذه بظاهرة التبعية Dependency والاستغلال Exploitation فأدى كل هذا إلى ابتعاد الريف عن بناء القوة في المجتمع الريفي، وعن المشاركة في قرارات الأمة على مستوى البلد ككل، مما اثر سلبياً على الجهود المبذولة لتنميته .

وبناء على ما سبق فان التركيز في العملية التنموية الريفية يشمل موضوعين هامين (التنمية الريفية المتكاملة، والتنمية الريفية المستدامة.

6:2 التنمية الريفية المتكاملة والشاملة:

ازداد الاهتمام حديثا بالتنمية الريفية المتكاملة كإستراتيجية للتنمية تحقق الإنعاش الريفي وتكون القاعدة العريضة للتنمية على المستوى القومي وذلك عن طريق زيادة دخل غالبية السكان في الدولة وتحسين نمط توزيع الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية، وزيادة العمالة، وتوفير فرص المشاركة الفعالة لسكان الريف في عملية التنمية.

التنمية الريفية المتكاملة هي مجموعة الجهود التنموية الرامية إلى تحقيق رفاه المجتمع الريفي عن طريق تنفيذ المشاريع التنموية التي تكمل بعضها البعض تحت فاعلية أكثر من جهة مثل جهود رفع مستوى المعيشة عن طريق الاستثمارات المدعومة ببناء البنية التحتية ومشاريع أخرى تلتقي كلها على هدف تحسين ظروف معيشة أهل الريف (الصقور،1986).

ومن دواعي هذا الاهتمام وجود تفاوت كبير في الجزء الريف من المجتمع بالنسبة للجزء الحضري من حيث التفاوت بمتوسط الدخل أو نمط توزيع الدخل أو الخدمات العامة منسوبة للفرد .فالدولة التي يوجد فيها الخصائص الاقتصادية والاجتماعية يطلب فيها من الري ف المساهمة الكبيرة في

زيادة الإنتاج وتكوين رؤوس الأموال والعمالة وهي ركن أساسية لعملية لذلك يجب أن يزداد الاهتمام بالتنمية الريفية(الغنيمى،1998) .

فمفهوم التنمية الريفية المتكاملة يشمل على مفهوم الشمول والتكامل حيث يقصد بال**شمول** وهو جزء من التكامل يعنى أساسا تناول الأمر من جميع جوانبه.فمن ناحية الأنشطة القطاعية يقتضي تناول جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .ومن ناحية العاملين تناول جميع التخصصات ذات العلاقة بالريف ومن ناحية المستوى .الشمول بالعمل على جميع المستويات المحلية والإقليمية والقومية.أما **التكامل** فهو يعنى تدعيم التفاعل القائم بين الأجزاء، ومراعاة التنسيق والتوازن بين هذه الأجزاء، والتأكد من الاستطراد المنطقي بين المراحل، مع الوضوح على المناخ الحركي الذي تتم فيه كل هذه العمليات.

التنمية الشاملة التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من اجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان(زكي،1984).

أما **التنمية الريفية المتكاملة** فهي مجموعة الجهود التنموية الرامية إلى تحقيق رفاهية المجتمع الريفي عن طريق تنفيذ المشاريع التنموية التي تكمل بعضها البعض تحت فاعلية أكثر من جهة مثل جهود رفع مستوى المعيشة عن طريق الاستثمارات المدعومة ببناء البنية التحتية ومشاريع أخرى تلتقي كلها على هدف تحسين ظروف معيشة أهل الريف(جامعة القدس المفتوحة،2002).

أما محمد الصقور فيعرفها مستندا إلى تعريف المؤتمر الإقليمي الإفريقي الذي عقد في تنزانيا عام 1969 بأنها" محصلة سلسلة من التغيرات الكمية والكيفية تحدث في مناطق ريفية محددة تؤدي إلى ارتفاع في مستوى المعيشة، والى تغيرات في أساليب حياة الريفيين "وكما يعرفها أيضا بأنها" إحداث تغيرات جوهرية في تركيب البنان الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الريفي وفي مهامه الوظيفية" (الصقور،1986).

أما رفعت محمود فلقد وضع تعريف أوسع فقد قام بالتفريق بين تنمية المجتمع الريفي، والذي يشير إلى ارتكازها على"المجتمع المحلي في الريف من ناحية، وعلى تغيير المواطنين لكي يصبحوا قادرين على أحداث التنمية من ناحية أخرى .وكما يشير إلى أن التنمية الريفية "اشمل واكبر من أحداث تغيرات في البنى الاقتصادية والاجتماعية، وما يتطلب ذلك من تخطيط،

وسياسات ن وتنسيق وبحوث وتدريب ومتابعة وتقييم معتبرا إياها مظلة لكل ما يندرج تحتها من زراعة وتسويق ودعم حكومي واستثمارات، وقد اعتبر أن التنمية في جوهرها يجب أن تكون متكاملة "مما أدى بالكثيرين من التنمويين إلى إطلاق اسم التنمية الريفية المتكاملة والتي هي شائعة في الوقت الحالي(الجوهري وآخرون،1998).

1:6:2 سمات التنمية الريفية المتكاملة(خير الصفوح،2000):

1. **الشمول:** وتعني أن تغطي برامج التنمية كافة مجالات احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والعمرانية.
2. **التوازن:** لاشك في أن التوازن شرط أساسي لتحقيق برامج التنمية، وان هذا التوازن لا يعني مجرد شمول البرامج لكافة المجالات من أنشطة وخدمات.
3. **التنسيق:** إضافة إلى الشمول والتوازن، فان الأمر يتطلب قدرا مناسبا من التنسيق، لمنع التداخل بين البرامج، والتكرار في بذل الجهد واستخدام الطاقات.
4. **التعاون:** إن الأساس الذي يقوم عليه مدخل التنمية الريفية المتكاملة، هو الاعتراف بظاهرة التأثير المتبادل بين أنشطة المجتمع وبين عناصر الحياة الاجتماعية.

2:6:2 أهداف التنمية الريفية المتكاملة (غنيم،1999):

1. زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية بهدف تحسين مستويات المعيشة للسكان في الريف.
2. استخدام امثل للموارد الطبيعية والبشرية في الريف.
3. إشراك سكان الريف في تحديد احتياجاتهم ومشكلاتهم وإيجاد الحلول المناسبة له.
4. توفير وخلق فرص عمل جديدة من خلال تكثيف الاستثمارات الاقتصادية.
5. الحد من الهجرة الريفية إلى المدن والمناطق الحضرية.
6. توجيه المناهج الدراسية والإعلامية في الأرياف كذلك توفير برامج التدريب اللازمة لرفع الكفاءة الإنتاجية لأبناء الريف.

تشكل **التنمية الزراعية** جزءا من التنمية المتكاملة وليس رديفا حيث تركز التنمية الزراعية على كل ما يهم القطاع الزراعي فقط بينما تهتم التنمية الريفية المتكاملة بجميع جوانب الحياة في الريف(1984,bmz).

نجد أن هذه التعاريف تتفق فيما بينها على عناصر وأمور أساسية وهي:

1. إن التنمية الريفية تعتمد على الجهود الشعبية.
2. اعتبار المدخل التكاملي :هو الإطار الأنسب للتنمية الريفية، لان كل جزء فيه مهم للآخر وان هذه الأجزاء تتفاعل مع بعضها لتكون الكل وهي القرية.
3. اعتبار الاستراتيجيات القطاعية استراتيجيات غير مناسبة لإصلاح الريف والتي تهتم بقطاع واحد وتمهل القطاعات الأخرى أي هناك حاجة إلى استراتجيات شاملة.
4. ليس من الضروري أن يكون المدخل المتكامل للتنمية الريفية واحد في كل الأحوال.
5. العمل على التخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم من اجل الخروج بأفضل النتائج.
6. أن تظهر نتائج العملية التنموية بشكل ملموس على ارض الواقع كي يقتنع بها أفراد المجتمع.

للتنمية الشاملة ثلاث أبعاد رئيسية وهي:

- **البعد النوعي** :وهو الذي يحدد نوع التغيير المطلوب وحجمه في مختلف القطاعات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.
- **البعد الزمني** :وهو يحدد الجدول الزمني لأحداث التغيير المطلوب، كان يكون سريعا أو بطيئا ، قصيرا أو متوسطا أو طويل المدى.
- **البعد المكاني** :وهو الذي يحدد مواقع التغيير المطلوب.

3:6:2 معوقات التنمية الريفية المتكاملة

1. قلة الوعي بين المواطنين وانتشار الأمية بينهم مما يؤدي إلى عدم استجابة الأهالي في كثير من الأحيان للمشاركة في برامج التنمية في صورة جهود ذاتية واعتمادهم التام على الدولة في تنمية مجتمعاتهم.
2. عدم توفير الأجهزة الإدارية والفنية على المستويات الإقليمية والمحلية التي تعمل على وضع برامج الخطة الوطنية موضع التنفيذ على المستوى الإقليمي والمحلي.
3. عدم توفير الطاقات البشرية الوطنية المدربة اللازمة للعمل في برامج التنمية الريفية.

4. عدم توفير البيانات والمعلومات الدقيقة والشاملة على مستوى القرى وخاصة المسوحات الاجتماعية والاقتصادية.
5. توزيع اختصاصات التنمية الريفية بين وزارات وهيئات عديدة مع عدم توفير التنسيق الكافي بين تلك الوزارات في وضع برامج التنمية الوطنية موضوع التنفيذ الفعلي على مستوى القرية ومستوى الأقاليم.
6. ضعف الموارد المالية في الأرياف.

7:2 التنمية الريفية المستدامة:

يقصد بالتنمية الريفية الخطط والبرامج والإجراءات التنموية والمعدة خصيصا لهذا الغرض والنابعة من الواقع الريفي والمواكبة لأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية بغية التركيز على المناطق الأقل تقدما.(غنيم،1999).

يمكن تعريف التنمية الريفية المستدامة على أنها استغلال الموارد المتاحة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة المستقبلية لهذه الموارد بمعنى أن لا يضر استغلال الموارد في الوقت الحالي بحاجة الأفراد إليها في المستقبل.

وبناء على ما سبق يمكن تعريف التنمية الريفية المستدامة على أنها الاستفادة من الموارد المتاحة مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأجيال القادمة، او هي التقدم والتطور العلمي والاجتماعي والصناعي في جميع نواحي الحياة المختلفة مع الحفاظ على استمرارية ودون التعرض البيئة لمخاطر التلوث والدمار والهلاك. (غنيم،1999).

والتنمية الريفية المستدامة أبعاد متعددة تتمثل في استدامة السلسلة الغذائية، واستدامة استخدام الأراضي والموارد المائية في الوقت والمكان مناسبين والتفاعلات التجارية ضمن عمليات التنمية الزراعية والريفية المستدامة لضمان سبل معيشية وافية وامن غذائي، وبذلك يتبين أن التنمية الريفية المستدامة هي جزء من كل وعليه اذا كانت التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى القومي اعم واشمل فان التنمية الريفية المستدامة تقتصر على المجتمع الريفي بمفرده حيث إن المناطق الريفية تتميز بخصائص اجتماعية معينة وهي في الأغلب اقل نموا مقارنة بالحضر، كما تفتقر إلى الكثير من مشاريع البنية الأساسية والخدمات الرئيسية. (سعودي وسراي،2010).

1:7:2 نظريات في التنمية الريفية المستدامة(د. يحيى عيسى،2010):

حاول علماء الاجتماع في انطلاقاتهم دمج الطبيعة البشرية، ميول التنظيم الاجتماعي من اجل تحضير المعادلات لتحقيق التنمية المستدامة بالنسبة لهم يجب الأخذ بعين الاعتبار على الأقل العوامل الاجتماعية في مراحل التنمية وتخصيص البرامج والمشاريع المختلفة،هذه النظرة تأخذ في الحسبان سياسة تحليل المشاريع والنمو الديموغرافي وكذلك يجب الاهتمام بالفقر وانعدام المساواة في ملكية الأراضي، الحروب، والكوارث الطبيعية، السياسات الاقتصادية،غياب الحرية في مختلف المستويات، و يجب أخذ هذه العوامل المستفحلة مجتمعة و على حد السواء ‘وفي الآتي نتناول أهم النظريات التي تناولت عدم العدالة في توزيع الموارد:

1. نظرية التنمية الدائرية المتراكمة:

وضع هذه النظرية الاقتصادي السويدي جونر ميردال تقوم فكرتها على أن التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة ولأقاليمها، حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز والذي تمثله عادة المناطق الحضرية أو المدن والهامش.

- **آثار الخلفية السالبة:**

وهذا النوع من العمليات ينشط في مناطق الأرياف و الهوامش و تتمثل في هجرة منتقاة للأيدي العاملة و كذلك رأس المال و البضائع من المناطق الريفية إلى المدينة أو المركز والسبب في هذه الهجرة يرتبط بوجود عوامل جذب في المركز وعوامل طرد في الهامش،

- **الآثار الانتشارية الموجبة:**

وهي عمليات تنشط في مناطق المركز باتجاه الهوامش أو الأطراف، وتتزايد في الغالب مع نشاط الآثار الخلفية السالبة في الهوامش فمثال يزداد الطلب في المراكز على المنتجات الزراعية والمواد الأولية التي تنتج في الريف، ولكي يتم إشباع حاجات المركز المتزايدة من هذه المواد يتم تصدير تقنيات زراعية جديدة إلى الأرياف تساعد في زيادة

وتطوير وتحسين الإنتاج الزراعي، وتعتمد سرعة ودرجة انتشار الآثار التنموية من المركز إلى الهوامش على المستوى والوضع التنموي للمركز ، فكلما كان هذا الوضع أفضل كانت سرعة ونوع وحجم الآثار الانتشارية باتجاه الهوامش أسرع وأكبر وأكثر كثافة.

تحدث التنمية المتراكمة عن توطن صناعة أو عدد من الصناعات القائدة المفتاحية في منطقة معينة نظرا لتوفر بعض الايجابيات الاقتصادية مثل: التسهيلات المالية وخدمات البنية التحتية... الخ، ويؤدي توطن هذه الصناعات في هذه المنطقة إلى خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي دخول إضافية جديدة وهذا بدوره يعمل على زيادة الطلب على البضائع والخدمات العامة التي تمثل المدخلات رئيسية لهذه الصناعات ، وتستفيد من ذلك المؤسسات والشركات المحلية الأخرى القائمة في منطقة والتي تعمل من اجل تحقيق إلى زيادة طاقتها ،أرباح إضافية وإشباع الطلب المتزايد على خدماتها ومنتجاتها الإنتاجية أو فتح فروع جديدة لها ، كذلك تعمل زيادة الطلب على البضائع والخدمات المختلفة وباستمرار على نشوء مؤسسات وشركات جديدة مما يعني خلق فرص عمل جديدة ودخول إضافية جديدة يتزايد من خلالها الطلب على البضائع والخدمات المختلفة. ويؤدي اتساع السوق هذا وتسارع الطلب على البضائع والخدمات إلى قيام شركات تستمر عملية .ومؤسسات جديدة إشباع الطلب المتزايد وهكذا تعود العملية من البداية التراكم بهذا الشكل في المركز ويستمر تدفق الأيدي العاملة ورؤوس الأموال والمواد الأولية من الأرياف)الهوامش(إلى المدينة أو المركز مما يؤدي لنموه واتساع أسواقه على حساب هوامشه، الأمر الذي يعمل على زيادة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الهوامش والمراكز وتظهر الازدواجية الاقتصادية واضحة عند المقارنة بين اقتصاد المراكز والهوامش خصوصا إذا ما عجز التدخل الحكومي من خلال التخطيط في الزيادة وتسريع عملية الآثار الانتشارية الموجبة من المركز إلى الهوامش وهو ما حصل ويحصل في معظم الدول النامية .

2. نظرية النمو الاقتصادي الأمثل:

وطورها آخرون من بعده ،هي نظرية شاملة لتصور المنهج كما قدمها فرانك رمزي النفعي. فهي ذات بعد نفعي في عرضها لمنفعة المجتمعات على إنها دالة في منفعة الأفراد)تحركات الأفراد عبر الزمن (وذلك مع إمكانية أن الخسارة في منفعة احد الأفراد

وهي ترى .أو احد الأجيال يمكن أن تكون متوازنة مع الزيادة في منفعة فرد أو جيل أخر أيضا أن الرفاهية الاجتماعية هي – عادة – تعرف على أنها مجموع منافع مختلف الأفراد والأجيال .

و لقد واجه المنهج النفعي الاختيارات المجتمع العديد من الانتقادات المؤسسية من جانب جون رولز، حيث يبرهن رولز على أن عدم العدالة في توزيع الثروات أو المنافع يكون أمر ا مقبول فقط إذا كان الأمر مفيدا في تحسين وضع الفقر في المجتمع. وبمعنى أخر، فإذا كانت الرفاهية الاجتماعية هي، فنه يمكن صياغتها – أي الرفاهية الاجتماعية– كدالة في منافع الأفراد و بذلك فان تعظيم الرفاهة الاجتماعية البد أن يتم من خلال تعظيم منفعة أفقر فر د في المجتمع، وهذه الدالة تكون حساسة فقط ألي زيادة أو انخفاض في منفعة أفقر أفراد المجتمع.

3. نظرية التحيز الحضري:

وضعها ميخائيل لبتون حاول من خلالها الإجابة على السؤال :لماذا يبقى الفقراء فقراء؟ وبالرغم من أنه خرج من قبل العديد من الدراسات الاقتصادية والجغرافية إلا أن الإجابة عليه مازالت قاصرة، نظرا لتعقد مشكلة الفقر وكثرة المتغيرات التي تؤثر فيها، فليبتون في نظريته التحيز الحضري فقد حاول تفسير سبب بقاء واستمرار وتزايد ظاهرة الفقر في الريف من خلال عدد من العوامل الاجتماعية والاجتماعية السياسية بشكل رئيسي مع عدم إهمال الجوانب الاقتصادية.يرى لبتون أن الصراع في العالم النامي لم يعد يأخذ شكل الصراع الطبقي بين العمل ورأس المال أو المصالح الأجنبية والمصالح الوطنية بل أصبح صراعا بين سكان الريف وسكان المدينة والفرضية الأساسية في نظر ية التحيز الحضري تقول بأن رصد الموارد داخل كل من المدينة والقرية وبينهما بعكس أولوية حضرية أكثر مما يركز على المساواة أو الفاعلية بمعنى أن الموازنات الحكومية وعوائد التنمية يتم توزيعها بين الأرياف والمدن دون إنصاف وحتى في القطاعات التي تستهدف الفقراء أنفسهم مثل قطاعات الصحة والتعليم هذا يقودنا بدوره إلى القول أن السياسات التنموية الحكومية هي نفسها التي تحول وتعيق دون تدفق الآثار الانتشارية التي تحدث عنها ميردال وهيرشمان.

8:2 أشكال التنمية الريفية

التنمية البيئية.

التنمية العمرانية.

التنمية البشرية.

التنمية الاقتصادية.

التنمية المؤسسية.

إنّ الحديث عن التنمية الريفية في هذا البحث لا يعني بالضرورة التركيز على الزراعة والتنمية الزراعية، فهذا بدهي وهو من أولويات المختصين بهذا الموضوع، كما لم تتطرق الدراسة إلى سياسات وأساليب التنمية الريفية المتعلقة بتطوير وتحسين الإنتاج والموارد المائية والتعاونيات الزراعية أو التسويق والأيدي العاملة، لأنّ كل موضوع من هذه المواضيع بحاج ة إلى بحث مستقل من ذوي الاختصاص، وهناك الكثير من المهتمين بهذه الأمور قاموا بعمل دراسات وأبحاث مستفيضة في هذا المجال، بل ستتناول الدراسة موضوع التنمية الريفية من منطلق تخطيطي وتنظيمي وعمراني يتعلق باستعمالات الأرض داخل الريف، والغطاء النباتي وخصوبة التربة والتعديات على المناطق الزراعية والانعكاسات البيئية لذلك، آخذا بعين الاعتبار العوامل التي أثرت وتؤثر على ذلك مثل العامل الطبوغرافي.

لإنجاح عملية التنمية الريفية لا بد من جمع وتحليل الكم الأكبر من المعلومات العمرانية والبيئية والبشرية والاقتصادية والإدارية عن التجمعات الريفية المختلفة وتحليلها ومقارنة النتائج، ومن ثم وضع خطة شاملة لا تخص قرية أو تجمعا ريفيا وحده، بل تخص مجموعة من القرى والتجمعات الريفية مجتمعة، وعلينا كذلك توجيه البرامج والمشاريع الإنمائية حسب الخصائص والموارد التي يمتاز بها كل تجمع ريفي أو قرية، واحتياجاتها التي تنمي هذه الخصوصية، ومن ثم متابعة النتائج.

فالتخطيط السليم حسب وصف فريدريك آدمز الذي كان رئيسا لقسم التخطيط الحضري والإقليمي بمعهد التكنولوجيا في ولاية مساشوستس، هو أساس التنمية بشتى مجالاتها، فتخطيط المدن والأقاليم عبارة عن تحديد أنسب سبل توجيه وضبط استعمالات الأراضي واستثمار مواردها

بالشكل الذي يحقق أقصى مردود اقتصادي واجتماعي للسكان، ويأتي ذلك عن طريق تحسين البيئة بإتباع برنامج يتألف من الخطوات الآتية(بحيري وصلاح الدين):

-مسح الموارد ودراستها دراسة تحليلية.

-تحديد الأهداف.

-وضع الخطة.

-تنفيذ الخطة.

1:8:2 التنمية البيئية:

إنّ منافع الحضارة الصناعية والتقنية الحديثة هي حقيق ة حياتي ة واضح ة، بيد أن مخاطرها وأضرارها أخذت أيضا تزداد وضوحا وبخاصة فيما يتعلق بالتدهور البيئي العالمي.

هذا التداخل الشديد بين المنافع والمخاطر أصبح اليوم أكثر بروزًا من أي وقت آخر، ووضع الإنسان المعاصر أمام خيارات صعبة ومعقدة.

إنّ البشرية الآن بأمس الحاجة إلى وعي بيئي يعيد الانسجام بين الإنسان والبيئة، ويضع البيئة في قلب اهتمام الإنسان وعلى رأس جدول أولوياته التنموية والحياتية، والتنمية المستديمة هي خطوة مهمة في سياق الارتقاء بالوعي البيئي والفكر التنموي، وإنّ الارتقاء بالوعي البيئي هو أهم إضافة تقدمها التنمية المستديمة التي تطلب من أجل تحقيقها إرادة سياسية جماعية بدت غائبة ولم تتبلور خلال قمة الأرض.

والمقصود بالتنمية البيئية في هذا البحث هي تنمية الريف بكافة المجالات الزراعية والعمرانية والخدماتية وإقامة المشاريع الاقتصادية كتلك المشاريع التي تتعامل مع الإنتاج الزراعي دون أن يكون لها مردود بيئي عكسي على البيئة داخل الريف، بل يجب أن تهدف بالأساس إلى تحسين هذه البيئة وتطويرها وتنميتها والحفاظ عليها، فالحديث عن التنمية البيئية في الريف الفلسطيني موضوع شائك ومعقد لعدة أسباب منها:

-سياسات الاحتلال الإسرائيلي بتمزيق النسيج الريفي الفلسطيني ببناء المستوطنات وشق الطرق الالتفافية، وإقامة الجدار العازل التوسعي، أضف إلى ذلك تعديات المستوطنين على المزارعين بحرق مزروعاتهم وقطع أشجارهم وترهيبهم، إضافة إلى مخلفات المستوطنات الصناعية والمجاري التي تصب في الأراضي الزراعية.

–تجاوزات الفلسطينيين أنفسهم، وتعديهم على البيئة داخل الريف الفلسطيني بإقامة الكسارات والمحاجر العشوائية هنا وهناك، وإقامة المكبات العشوائية داخل الأراضي الزراعية، وسوء استخدام الأرض الزراعية بإقامة مناشير الحجر ومصانع الطوب والبلاط والمصانع الأخرى دون تنظيم، أو حتى دون الحصول على الرخص اللازمة لذلك، ودون الالتزام بأدنى معايير السلامة العامة والمحافظة على البيئة، حيث أصبح مألوفا للجميع مشاهدة المخلفات الصناعية الناجمة عن مناشير الحجر على قارعة الطريق هنا وهناك، كما أصبح مألوفا مشاهدة الكتل الحجرية الكبيرة مكدسة على جوانب الطرق بجانب هذه المحاجر، حيث تحجب الرؤيا بالإضافة إلى التلوث البصري الذي تسببه من تعد على الأرض الزراعية وتلويث للبيئة الريفية والزراعية، ففي رسالة ماجستير للباحث عبد الرحمن، عزمي محمد بعنوان) الترخيص الصناعي في الضفة الغربية، الواقع والدور المرتقب في أحداث تنمية صناعية(، حيث توصل الباحث إلى أنّ

2%فقط من إجمالي المنشئات الصناعية المرخصة وغير المرخص ة مقام ة على مناطق صناعية، و % 18 مقامة على أراض ومناطق تجارية، و % 21 مقامة على أراض زراعية، و % 33مقامة في مناطق سكنية).(عبد الرحمن،2001) فنلاحظ من هذه المعطيات نسبة التعدي على المناطق الزراعية بإقامة النشاط الصناعي عليها، ناهيك عن التجاوزات الأخرى من أبنية سكنية غير مرخصة، والمكبات العشوائية من مخلفات المنازل والمصانع ، والأنشطة الأخرى على حد سواء .كل هذا يخلق انعداما للتوازن البيئي في الريف.

لذلك يجب أن يتزامن مع عملية التخطيط الريفي مسح وتخطيط بيئي، وذلك لتفادي أن ينجم عن عملية التنمية داخل الريف انعكاسات سلبية على البيئة، فيجب أن تتم عملية التنمية الريفية والبيئية بتواز وتوازن وتزامن، فمشاريع التنمية الريفية التي تسلب الريف مقدراته الزراعية والطبيعية والبيئية وتستهلك الأرض الزراعية، لا يمكن اعتبارها مشاريع تنموية، فهناك من المشاريع التي تعد في البداية مشاريع لتنمية الريف، ولكنها في النهاية تصب في تحويل المناطق الريفية إلى مناطق حضرية، مثل مشاريع التوسع العمراني الكبيرة، من إقامة مبان سكنية أو مشاريع إسكان ضخمة بمئات الوحدات السكنية(كما تسمى بمشاريع استثمارية) وبيع هذه الوحدات إلى سكان جدد من مناطق مختلفة، مما يخلق أيضا عدم توازن اجتماعي داخل الريف الذي له عاداته وتقاليده وروابطه الاجتماعية القوية، كما أنّ إقامة أبنية خدماتية.

2:8:2 التنمية العمرانية في الريف الفلسطيني منذ بداية القرن العشرين:

إنّ التنوع الحضاري في فلسطين سببه التنوع الجغرافي، فالمجتمع في بقعة جغرافية ضيقة ينتج ثقافة السهل الساحلي وثقافة الجبل وثقافة الغور وثقافة الصحراء، وعلى الرغم من مرور غالبية المناطق الفلسطينية بالفترات التاريخية نفسها، فإن كل منطقة من المناطق المذكورة قد تميزت عن مجاوراتها بسبب الظروف البيئية، وتنوع المادة الحضارية، وشكل تفاعل الإنسان مع البيئة المحيطة به، فإذا تناولنا أي منطقة جغرافية فسنجدها تخضع لمتغيرات ثلاثة:

المحيط الفيزيائي

المحيط الاجتماعي

المحيط الاقتصادي

ارتبطت عمليات التحول والتغير بالتشكيل العمراني والنمط البنائي في الريف الفلسطيني بالعديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسياسات التنمية التي طرأت على المجتمع الريفي منذ أواخر الحقبة العثمانية حتى يومنا هذا، وأهمها:

- تعدد القوانين والقرارات المتعلقة بالتخطيط، وحيازة وملكية الأرض من العثمانية وأهمها قانون الأراضي العثماني لعام 1858 الذي هدف إلى تنظيم ملكية الأرض وتوزيعها وتقسيمها إلى خمسة أقسام، وهي أراضي ملك، وأراض موقوفة ، أراض أميرية أو أميري، والأراضي المتروكة ، والأرض الموات (مرورا بالإنجليزية ، وخاصة الأمر 1921 والأمر 1936 ، والأردنية رقم 79 لسنة 1966، وانتهاء بالإسرائيلية، وخاصة الإصدار العسكري الإسرائيلي رقم 814 لسنة 1971 م، فنجد أنّ الإسرائيليين قد استغلوا موروثات القوانين العثمانية، وخصوصا قانون تسجيل الأراضي لعام 1858 م بتقسيماته التي تحكم سيطرتهم على الأرض وخصوصا الأراضي العامة أميري، متروكة، موات وأضافوا لها تصنيفا آخر وهو أملاك الغائبين، كذلك استغل الإسرائيليون كون % 38 فقط من أراضي الضفة أجري عليه عملية التسجيل في الفترة الأردنية، وأصدروا الأمر العسكري في عام 1968 رقم 291 الذي نص على وقف أعمال تسجيل الأراضي بموجب القانون الأردني، وهذا يخدمهم في الإبقاء على مشاكل الملكيات وتفتتها وبالتالي إعاقة التنمية(البديري،2002) .حيث إنّ كل مرحلة من هذه المراحل فسرت وسخرت ما ورثته من قوانين وقرارات سابقة لمصالحها ولتعزيز سياساتها الاستعمارية وليست التنموية، مع إجراء بعض التغيرات والتعديلات التي تعزز ذلك

- توجه العمالة الزراعية للعمل داخل فلسطين المحتلة عام 1948 والمستوطنات الإسرائيلية.
- سياسات الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة الأراضي الزراعية وبناء المستوطنات وشق الطرق الالتفافية والإغلاقات والحواجز والجدار وسيطرته على مصادر المياه.
- نزوح العمالة الزراعية إلى دول البترول بعد1973
- التطور التقني وتطور صناعة مواد البناء.
- تطور الخدمات التعليمية وإنشاء الجامعات الإقليمية مما صرف نظر الكثيرين من أهل القرى عن الاهتمام بالأرض والتركيز على الوظيفة الحكومية كدخل بديل عن العمل بالأرض وفلاحتها
- تكثيف حركة الهجرة من الريف إلى المدن.
- نشاط السوق العقاري وزيادة الطلب على الوحدات السكنية والهجرة العكسية من مراكز المدن إلى المناطق الريفية المحيطة والقريبة من هذه المراكز.
- شراء آلاف الدونومات من الأراضي الريفية من قبل أصحاب رؤوس الأموال وبعض المؤسسات الفلسطينية وتركها دون استغلال.
- صغر مساحة العديد من قطع الأراضي الزراعية.
- كثرة الأرض المشاع في معظم الريف الفلسطيني، وخاصة تلك التي لا يوجد بها سجلات تسجيل الأرض(الطابو)، وكثرة الملاك لهذه الأراضي.
- طبيعة وطبوغرافية الأرض في معظم الريف الفلسطيني حيث إنّ معظم القرى تقع في مناطق جبلية وعرة، إذ أنّ استصلاح الأرض صعب ومكلف ممّا نتج عنه قلة الطرق الزراعية مع تطور وسائل الفلاحة الحديثة، مما أثر على نسبة الأراضي المستصلحة نتيجة صعوبة وصول الآليات ووسائط النقل الحديثة إليها في الوقت الذي كانت فيه هذه المساحات تستغل وتنتج أفضل باستخدام وسائل الفلاحة والنقل التقليدية والقديمة حتى أواسط السبعينات من القرن الماضي.

ومما لا شك فيه أن لتلك المتغيرات العديد من الجوانب الإيجابية على تطور الريف الفلسطيني إلا أن لها من الجوانب السلبية ومظاهر التحولات العمرانية والثقافية والبيئية القدر الأعظم.

3:8:2 التنمية الاقتصادية:

إنّ تعاقب فترات الاحتلال المختلفة على فلسطين أوجد حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي تخلف التنمية على مختلف المستويات ولم تكن التنمية الريفية في منأى عن ، هذا التخلف، فمنذ انتهاء الاحتلال البريطاني لفلسطين، ونتيجة لقيام دولة إسرائيل عام1948 وبدء الوصاية الأردنية على الضفة الغربية، والمصرية على قطاع غز ه، وانصراف أنظار الكثير من الفلسطينيين إلى عمان بصفتها مركزا سياسيا واقتصاديا، مما أدى إلى توقف عجلة التنمية في جميع مجالاتها داخل الضفة الغربية، وحتى المدن الرئيس ية والمراكز الحضرية الكبيرة اقتصر دورها على تقديم الخدمات.

حيث انجذب المجتمع الفلسطيني بعد نكبة عام 1948 إلى مدينة عمان كمركز اقتصادي وسياسي وحضري، الأمر الذي أسهم في دفع التنمية فيها على حساب المدن الفلسطينية التي ظلت تلعب دورا خدماتيا ولم تسهم في التنمية(خمايسي،1995).

أثمرت عمليات النمو العمراني العشوائي في القرن العشرين وسياسات الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية على إهدار وتدمير الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ، وأبرزها انحسار الأراضي الزراعية وتلوث البيئة في المناطق السكنية والزراعية على حد سواء بمعدلات متزايدة، وزيادة الطلب على استهلاك المياه الجوفية للاستهلاك المنزلي والصناعي ، فقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني من إجمالي الناتج المحلي تبعا لإحصاء الفاو والبنك الدولي ومصادر جمعية التنمية الزراعية الفلسطينية من % 30 عام 1967 إلى 7% بعد أربعين عاما من احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، والذي كان يساهم قبل الاحتلال ب

5%من إجمالي الناتج في السنوات العشر التي سبقت الاحتلال، وحسب مصادر جمعية التنمية 2007م فإنّ إسرائيل قامت /5/ الزراعية الفلسطينية في تقرير لها صدر يوم الأربعاء الموافق30 طوال السنوات الأربعين من احتلالها الأراضي الفلسطينية باستهداف القطاع الزراعي في إطار استهدافها للاقتصاد الفلسطيني من أجل ضمه وإلحاقه وتعميق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وتدمير مقومات العملية الإنتاجية وتعزيز النزعة الاستهلاكية عند الفلسطينيين، وذلك من خلال إقامة الجدار الفاصل على الأراضي الفلسطينية ومصادرة الأراضي لبناء المستوطنات ، أو لأغراض عسكرية أو شق الطرق الالتفافية، إضافة إلى السيطرة الإسرائيلية على المصادر

المائية، وتشكل الأراضي الزراعية ما مساحته % 30 من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، وتساهم بما نسبته % 25 من الصادرات الفلسطينية(الجزيرة،2009).

أضف إلى ذلك الامتداد العشوائي وعمليات التجريف وغياب العمالة الزراعية، كما أدى تحديث المسكن الريفي وتحول الفلاح عن تدوير وإعادة استخدام مخلفات المنازل والحظائر والأراضي الزراعية إلى غياب الأسمدة العضوية والتركيز على الأسمدة الصناعية التي تضر بالبيئة والتربة والمياه الجوفية على المدى البعيد، وتراكم المخلفات داخل المساكن والمزارع والمصارف المائية أو حرقها مما أدى إلى تلوث الهواء والمياه والبيئة بدرجات خطير ة، ولو
لاحظنا مؤشر استهلاك المياه للأغراض الزراعية في الضفة الغربية ما بين1968-1990 حسب الجدول التالي فإننا سنلاحظ أنّ الاستهلاك السنوي كان في عام 1968 هو 75 مليون م 3 وأنّ استهلاك الماء في نفس الفترة الزمنية للأغراض الصناعية واستهلاك السكان لمياه الشرب5 مليون م3 ، وبعد مرور اثنان وعشرون عاما فقد ارتفع استهلاك المياه للأغراض الزراعية إلى100 مليون م 3 سنويا، والصناعية ومياه الشرب قد تضاعف خمس مرات ليصبح 25مليون م3 ، فهذا إن دل على شيء فإنّما يدل على إهمال القطاع الزراعي على مر السنين.

وحسب تقرير (بيتسيليم) مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة عام 2006حول أزمة المياه في الضفة الغربية فإن السبب الأساسي الكامن وراء أزمة المياه في الضفة الغربية يعود إلى التقسيم غير العادل لموارد المياه المشتركة ما بين إسرائيل والفلسطينيين، وأحد هذه الموارد هو المخزون الجوفي الجبلي المكون من عدة مخازن من المياه الجوفية التي تتجاوز الحدود بين إسرائيل والضفة، وعلى الرغم من أن هذا المورد هو مصدر المياه الحضري الذي يستعمله اليوم سكان الضفة الغربية، فإن إسرائيل تستغل حوالي % 80 منه، بينما يستغل الفلسطينيون ال % 20 الباقية، وترفض إسرائيل تغيير هذا التوزيع لمياه المخزون الجوفي الجبلي، أو أن تتيح للفلسطينيين الوصول إلى مصادر المياه البديلة، مثل حوض نهر الأردن، وبهذا تحول دون قيام السلطة الفلسطينية بربط بلدات إضافية بشبكة المياه، وتحسين التزويد في الأماكن التي يوجد فيها مثل هذه الشبكة.

هناك سبب إضافي يؤثر بصورة مباشرة على أزمة المياه، وهي الشبكة المتهرءة التي حولتها إسرائيل للسلطة الفلسطينية في العام 1995 م في إطار اتفاقيات أوسلو، على مدار السنين منذ ذلك الوقت، قامت السلطة الفلسطينية بتحسين حالة البنى التحتية لشبكة المياه، غير أن هذه

البنى ما تزال بعيدة عن استيفاء معايير الحد الأدنى نتيجة لهذا الوضع، وعلى سبيل المثال فإن ما متوسطه حوالي % 34 من المياه الجارية في الأنابيب تتسرب من قبل أن تصل إلى البيوت. بالإضافة إلى ذلك، فإن شركة" مكوروت "الإسرائيلية التي توفر أكثر من نصف استهلاك المياه البينية والبلدية في الضفة الغربية الباقي تقوم جهات فلسطينية بتوفير ، تقوم بتقليص كمية المياه التي تبيعها للفلسطينيين في أشهر الصيف إلى % 15 حتى % 25 من أجل استيفاء الزيادة في استهلاك المياه في إسرائيل وفي المستوطنات خلال هذه الفترة، ناهيك عن

220بلدة فلسطينية بدون شبكة مياه ,يعيش فيها مئة وتسعون ألف فلسطيني يعتمد أغلبهم على مياه آبار تجميع مياه الأمطار والينابيع التي أصبح معظمها ملوثا، وعلى نقاط توزيع وبيع المياه المختلفة عن طريق الصهاريج، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الفرق بين استهلاك المياه من قبل الفلسطينيين الذي قد يصل في أفضل الأحوال إلى 66 لتر للفرد في اليوم للاستخدام المنزلي والبلدي، واستهلاك المياه في إسرائيل هائل جدا .إن معدل استهلاك الماء في المدن الإسرائيلية هو 235 لتر للفرد في اليوم، وفي المجالس المحلية 214 لتر في اليوم للفرد. بكلمات أخرى، إن معدل استهلاك المياه للفرد الواحد في إسرائيل للاستخدامات البينية والبلدية أكثر بثلاثة أضعاف ونصف الضعف من الاستهلاك المقابل في الأراضي المحتلة.

وفي الحالات التي يسمح بها بحفر هذه الآبار يسمح بها بأعماق ضئيلة جدا مقارنة بالأعماق التي تحفرها شركة مكروت الإسرائيلية، وان إدارة هذه الشركة لمصادر المياه وتحكمها بالسعر والكمية التي يتم تزويدها للمواطن الفلسطيني والنابعة أساسا من قرارات الاحتلال الإسرائيلي، في حين يتم تزويدها للمستوطنين بكميات غير محدودة وبأسعار متدنية جدا، ناهيك عن الأعماق الكبيرة التي تصل إليها حفارات سلطات الاحتلال مما تسبب في شح أو حتى جفاف مياه الينابيع التي كان يستفيد منها المزارع الفلسطيني بالري والشرب، كما إن هذا الشح زاد في تركيز نسبة المواد الملوثة والأملاح التي تحتويها هذه المياه.

في المؤتمر الإقليمي السابع والعشرون للشرق الأدنى لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم 13بين 17آذار 2004 ، حيث ركز على دعم السياسات – المتحدة الذي عقد في الدوحة ما والاستراتيجيات القطرية بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، ومن الأمور التي تطرق إليها المؤتمر كانت العقبات التي تواجه التنمية الزراعية، حيث خلص المؤتمر إلى أن هناك ثلاث عقبات تتمثل في (المؤتمر الإقليمي،2004):

– الموارد الطبيعية من حيث محدودية موارد الأراضي والمياه.

–إصلاح السياسات

-إصلاح المؤسسات

حيث الانحياز للمدينة ومركزية نظم التخطيط وضالة الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية، ومشكلات الاستقرار السياسي والاجتماعي وحالات الطوارئ. كل ذلك من أجل الوصول إلى حالة استقرار أو زيادة في إنتاج الأغذية لضمان الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر.

أما بالنسبة لتوصيات المؤتمرات التي خصت فلسطين وأفغانستان والعراق فهي ضرورة التحول والانتقال من مرحلة تأهيل القطاع الزراعي إلى مرحلة تطويره وإعادة بنائه.

4:8:2 التنمية المؤسسية:

المقصود بالتنمية المؤسسية هو النهوض فنيا وإداريا بعمل المؤسسات في مختلف المجالات وعلى جميع المستويات ابتداء من المستوى المحلي ومرورا بالإقليمي وانتهاء بالوطني، والتنسيق بين عمل هذه المؤسسات ووضع آلية متابعة مشتركة بينها، والتنسيق أيضا مع مؤسسات القطاع الخاص مثل المؤسسات الأكاديمية كالجامعات والمعاهد والمكاتب الهندسية الاستشارية بالتنسيق مع نقابة المهندسين والشركات ذات العلاقة، وذلك لزيادة حجم وكم ونوع التخطيط في مختلف المجالات، وهذا ما نفتقده في عمل المؤسسات الفلسطينية، حيث إنها تقتصر فقط على حركة المعاملات والتراخيص المختلفة.

ففي دراسة لواقع المؤسسات الفلسطينية القائمة على أعمال التخطيط ما بين 1995 حتى 2001، وهي فترة بناء وإنشاء المؤسسات بعد استلام السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور بالضفة الغربية وقطاع غزه، قام الباحث توفيق البديري في رسالته الثوابت والمتغيرات في . مؤسسة التخطيط في فلسطين واسقاطاتها على التنمية، وخلص الباحث إلى ما يأتي (البديري،2002):

1. صعوبة الحصول على قاعدة بيانات موحدة.
2. ازدواجية عمل الدوائر وعدم التنسيق فيما بينها.
3. كل وزارة تقوم بعمل قانون دون التنسيق مع الوزارات الأخرى، وتسعى لتصديق هذا القانون من سيادة الرئيس.

4. عدم اشتراك الوزارات المختلفة في إعداد المخططات الهيكلية، حيث تتم من خلال الحكم المحلي، وتعتبر الهوية المحلية لتطوير أي مدينة أو قرية، فيجب أن تستند إلى مخطط إقليمي.

إن هذا التداخل في عمل الوزارات انعكس على المتابعات التنفيذية وإجراءات الرقاب ة والمتطلبات والشروط الفنية والبيئية، ومما خلص إليه الباحث أن ضعف التخطيط على المستوى المحلي من حيث محتواه مرده إلى عدم استناده إلى المخططات الإقليمية والتي يجب بالتالي أن تستند إلى المخطط الوطني، كما أنه من الضروري الخروج بأعمال التخطيط من المحتوى الفيزيائي إلى المحتوى التنموي الشمولي الذي يأخذ بعين الاعتبار كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

9:2 أهمية التنمية الريفية في فلسطين(ظاهر,2009):

إنّ التنمية الريفية تعتبر جزءا لا يتجزأ من التنمية الوطنية الشاملة، ودون القطاع الريفي لا يمكن أن يكون هناك تنمية حقيقية في أي قطر من الأقطار(1)، وتأتي أهمية التنمية الريفية بشكل عام بالنسبة للقطاع الريفي الفلسطيني بأّنها ضرورة قومي ة وإستراتيجية ملحة لاعتبارات كثيرة منها:

1. لجم الأطماع التوسعية الاستيطانية الإسرائيلية في الريف الفلسطيني، عن طريق توفير البيئة الملائمة والعيش الكريم لأهالي الريف، للصمود فوق أراضيهم وتثبيتهم فيه ،ا وللحد من هجراتهم الداخلية والخارجية، وفي بعض المناطق للحد من تهجيرهم االقسري، بسبب إقامة جدار العزل والفصل التوسعي، وإقامة الحواجز وخلق الكنتونات الريفي المعزولة عن باقي أراضيها الزراعية وعن المراكز الحضرية القريبة منها.
2. زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي.
3. الحد من نشاط سماسرة وتجار الأراضي الذين قاموا على مدى أكثر من أربعة عقود بشراء مئات الآلاف من الدونومات البور والمزروعة بأقل من قيمتها الحقيقية، وقاموا بتركها دون استغلال لعشرات السنين حتى ترتفع أسعارها وجني الأرباح، وبيعها من جديد لتجار آخرين. وازداد نشاطهم في الآونة الأخيرة بعد قدوم السلطة الفلسطينية، ناهيك عن سماسرة الأراضي الذين يقومون بشراء أراض في الريف، وخاصة تلك التي تفتقر إلى سندات تسجيل، وتقع في مناطق يكون لإسرائيل أطماع توسعيه فيها، مثل منطقة القدس

والخليل والأغوار والمناطق القريب ة من الخط الأخضر لصالح الاستيطان الإسرائيلي،حيث قامت السلطة بالحد من نشاطاتهم، إلا أّنهم ما زالوا ناشطين في بعض المناطق.

4. الحد من التجاوزات والتعديات على البيئة في الريف الفلسطيني، ويتمثل في المكبات العشوائية، والكسارات والمحاجر غير المرخصة، وقطع الأشجار، واستهلاك الأرض الزراعية لصالح النشاطات الأخرى.
5. تنظيم استعمالات الأرض داخل الريف الفلسطيني.

10.2 التخطيط لتنمية الريفية:

في الوقت الذي تنال فيه قضايا التنمية اهتماماً أساسياً في الاقتصاد العالمي بشكل عام فان الدول النامية ترغب في الإسراع بالتنمية والبلدان المتقدمة ترغب في الحفاظ على نمو ثابت، فلم تعد تعتمد مختلف الدول على نتائج التنمية التلقائية، بل أصبحت في معظمها تريد أن تأتي التنمية نتيجة تخطيط مسبق يهدف إلى رفع معدلات النمو ومواجهة مشكلات التخلف والفقر، والتخطيط بمعناه العلمي والعملي أحد السُبل الرئيسية المؤدية إلى التقدم الذي تطمح إليه كافة الشعوب من أجل رخائها وسعادتها من خلال تحقيق حياة أفضل لكل فرد في المجتمع، لذلك يعتبر التخطيط ضرورة حتمية لتنسيق الجهود والطاقات واستثمارها بشكل جدي من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدول، وتتم عملية التخطيط بدراسة جميع الموارد المتاحة المتوفرة لدى الدولة أو المنطقة أو القرية، ومن ثم استنتاج النهج الذي تفرضه مبادئ التخطيط (محمود,1999) .

والتخطيط للتنمية الريفية ينبغي أن يتم كجزء من التخطيط للتنمية الوطنية الشاملة، ولا شك أن التنمية الريفية المتكاملة والشاملة سوف تنهض بقطاع رئيسي من قطاعات المجتمع وبالتالي يمكن التغلب على مشكلة التخلف والفقر بشكل عام، وبذلك ترتفع مستويات المعيشة عند أبناء الريف مما ينعكس الوضع بالتالي على ارتفاع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لسكان الريف، من هُنا فأن التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة يجب أن يعتمد أساساً على المعرفة الكاملة والحقيقة لأحوال الريف من حيث الموارد الطبيعية والبشرية، وهذا يتطلب دراسة جغرافية هذه المناطق أولاً ثم يمكن البدء بالتخطيط معتمدين على التقييم الشامل لأحوال

الريف لرسم سياسة تنموية واقعية ونابعة الإمكانيات والحاجيات الأساسية لأبناء الريف، وكذلك تذليل الصعوبات التي تواجه العملية التنموية ومحاولة حل المشكلات التي تعترضها والتنسيق المستمر بين الأقاليم المختلفة، وحتى نضمن نجاح الخطط الإنمائية لا بُد وأن تتولى الأجهزة الحكومية للدولة التنسيق بين الأقاليم المختلفة للدولة للوصول بالخطط التنموية إلى حالة من الشمول والتكامل لضمان أقصى قدر من إنجاح لهذه الخطط والنهوض بهذا القطاع، وبالتالي فأن نجاح عملية التنمية الريفية يتوقف إلى حد بعيد على إتباع الطرق العملية في تحديد ما يجب أن يقام من مشروعات لنهوض بالقطاع الطبيعي أو البشري وتحديد أولويات تنفيذها وفقاً للإمكانيات المتاحة(محمود,1999).

بما أن التخطيط وسيلة لتحقيق غاية فإنه لا يوجد اتفاق تام على إيجاد وتعريف محدد للتخطيط، فيعّرفه الدكتور حسن عبد القادر بأنه التوجيه الواعي لموارد المجتمع لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، ويعّرفه بالدوين Baldwin بأنه أسلوب استخدام الموارد النادرة المتاحة في المجتمع بما يحقق له الحصول على أقصى إشباع ممكن(5)، في حين يعّرفه البرت واترستون A.Watersonبأنه عبارة عن إختيار أحسن البدائل المتاحة لتحقيق أهداف محددة .

1.10.2 أهداف وغايات التخطيط للتنمية الريفية(محمود،1999):

يعتبر تحديد الغايات والأهداف وصياغتها بشكل واضح أول الخطوات اللازمة في إعداد الخطة، وبدون ذلك يتعذر على سلطات التخطيط أن تقوم بصياغة سليمة للأهداف واختيار سليم للمشروعات التي تضمن تحقيق هذه الأهداف، ويستحسن أن يتم تحديد الغايات بشكل موجز بمعنى أن لا تتعدد الغايات بشكل كبير، وإنما يتم التركيز في كل خططه على عدد محدود من الغايات، ويتوقف اختيار هذه الغايات على التفضيل القومي ومرحلة التطور والنمو التي بلغتها المنطقة الريفية قيد الدراسة ويمكن اختصار هذه الأهداف في -:

1. تحديد أهداف منسقة وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

2. التركيز على تنمية الموارد البشرية وهي الثروة الحقيقية للمناطق الريفية .

3. تحديد الوسائل الملائمة لبلوغ هذه الأهداف .

4. تفعيل تلك الوسائل بالطرق الملائمة وإمكانيات وظروف المنطقة قيد الدراسة والتنمية .

وسواء كانت الغايات أو الأهداف فأن تحديدها يتوقف على الظروف الموضوعية للمنطقة قيد الدراسة، غير أنه يمكن الإشارة هنا إلى بعض الأمور التالية :

أ- أن تحقيق زيادة معينة في متوسط الدخل الحقيقي للأفراد يعتبر هدفاً أساسياً في أي خطة للتنمية، ذلك أن النمو الحقيقي للفرد هو في الواقع المعيار السليم لقياس التطور، نظراً لأن ذلك هو الأساس الذي ينبني عليه تحسن مستوى المعيشة وهو الهدف الرئيسي للتنمية .

ب- أن الأهداف التي تتضمنها أي خطة يجب أن تكون أهدافاً واقعية يمكن تحقيقها في ظل الموارد المتاحة، ولا يجوز المبالغة في عدد الأهداف أو في حجمها وعلى نحو يجعل تحقيقها متعذراً أو مستحيلاً .

ج- أن بعض الأهداف قد يحتل مرتبه ثانوية بأن تتضمنه الخطة في صورة شروط جانبية وليس في شكل أهداف رئيسية، بمعنى أن ترمي الخطة إلى تحقيق أهداف أخرى رئيسية ولكن في حدود ضمان تحقيق هذا الشرط الخاص بتوازن ميزان المدفوعات .

د- أن تعدد الأهداف يعني بالضرورة قيام تنافس فيما بينهما على الموارد المتاحة، وهذه مسألة طبيعية ناتجة عن ظاهرة الندرة ذاتها، كذلك فإن تحقيق بعض الأهداف كاملة قد يتعارض مع تحقيق البعض الآخر، لهذا فإن من الضروري أن يدرك المخطط في هذه المرحلة طبيعة التنافس بين بعض الأهداف حتى يمكن التوفيق بينهما، ويتم ذلك التوفيق باستخدام وزن الأهمية لهذه الأهداف ومن شأن هذه الوسيلة أن تنعكس على اختيار المشروعات وأولوياتها الضرورية .

ولتحقيق هذه الأهداف والغايات فإنه يجب استخدام أسلوب التخطيط الشامل أو المتكامل في التنمية الريفية والذي يربط القطاعات المختلفة مع بعضها البعض، بحيث أنه لا يمكن تطوير قطاع معين دون أن نأخذ القطاعات الأخرى المرتبطة به بشكل أو بآخر بعين الاعتبار، وكذلك التكاملية ما بين حاجات المناطق الريفية والحضرية، فلا يمكن أن يحقق التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة أهدافه بمعزل عن المدينة وتأثيرها وتأثرها بالمنطقة المحيطة بها، وبالتالي فأن تحقيق المصلحة العامة تتم من خلال خطط متوازنة الأهداف ما بين المدينة ومنطقتها الريفية التابعة لها، لذلك فأن التنمية الريفية المتكاملة تستند على أساس صحيح من التخطيط المتكامل على النطاق القومي الشامل .

2.10.2 الأساسيات التي يبنى عليها التخطيط(محمود,1999):

من المناسب أن نضع تخطيطاً للتنمية الريفية المتكاملة على ضوء دراستنا لأوضاع البيئتين الطبيعية والبشرية فيه، بالإضافة إلى معرفتنا للنتائج المترتبة على العلاقة والتفاعل بين الأرض والإنسان والإنتاج والتي ظهرت في صور متعددة تمثلت في ارتفاع الكثافة الزراعية للسكان وتدني نصيب الفرد من الأراضي الزراعية عامة، وتشتت الملكية الزراعية ، وتدني نصيبه من الإنتاج الزراعي مما نتج عنه بعد ذلك كله ظهور ضغط سكان كبير على الموارد الزراعية وانتشار الفقر والجهل والمرض وبعبارة أخرى تخلف المناطق الريفية بطريقة واضحة، ويزداد هذا الخطر بتزايد هجرة الصفوة من أبناء الريف للعيش والإقامة في المدن حيث أصبحت المناطق الريفية مناطق طاردة لأبنائها للأسباب السابقة والمناطق الحضرية مناطق جذب لديها القدرة على جذب المزيد من هؤلاء الشباب، لذلك فمن الواجب أن يكون للريف تخطيطاً لتنميته حتى يتمكن أن يستعيد مكانه اللائق، ويمكن أن نبني هذا التخطيط على أساسين رئيسيين أحدهما طبيعي والثاني بشري .

أولا: الأساس الطبيعي:

يعتبر حصر المصادر الطبيعية المستغلة والكامنة للمناطق الريفية أمر أساسي يجب أن يعتمد عليه المخطط في إبراز القيم العقلية والحقيقية للمناطق الريفية، من حيث اعتبار المصادر الطبيعية المستغلة ومدى تطوير طرق وأساليب استغلالها وزيادة قدراتها الإنتاجية ، وكذلك فالمصادر الكامنة تمثل احتياطياً هاماً يمكن الاستفادة منه مستقبلاً في ضوء التخطيط للجدوى الاقتصادية لمشروع استغلالها مستقبلاً وكيفية المحافظة عليها، كذلك فان معرفة المشكلات التي تمنع استغلال المصادر الطبيعية يمكن أن يحدد أولويات مشروعات المحافظة عليها لما فيه مصلحة المنطقة قيد الدراسة، فمثلاً تعتبر دراسة الأوضاع المناخية ومصادر المياه يمكن أن تحدد أفضل الطرق للاستعمالات الزراعية للأرض ، بحيث يكون هذا الاستعمال مطابقاً للمواصفات الفعلية لهذه الأرض .

وتعتمد التنمية الريفية المتكاملة على إيجاد نوع من التنسيق والتكامل ما بين المصادر الطبيعية وكيفية ونمط استغلالها، إذا لا بُد من إيجاد نوع من التنسيق ما بين الإنتاج الزراعي وكمياته وبين الأسواق التي يمكن أن يصلها هذا الإنتاج، وكذلك قيام صناعات تعتمد على هذا الإنتاج الزراعي كمواد أوليه له مثل تعليب الخضار والفواكه أو ما غير ذلك، وكذلك توزيع الأراضي الريفية بين مساحات مخصصة للزراعة المختارة وليست العشوائية تناسب وإمكانيات الأرض الزراعية والمناخية وكذلك حاجة الأسواق المحيطة، وكذلك تخصيص مساحات للرعي حيث تنمو الأعشاب التي تناسب أنواع معينة من الحيوانات، وترك مساحات أخرى لنمو الغابات الطبيعية، ومناطق أخرى لبناء السدود والبحيرات للاستفادة منه لأغراض الري وتغذية المياه الجوفية، وبالتالي فإنه يجب أن لا نخطط لتوسيع أي نوع من المشاريع الريفية على حساب مشاريع أخرى مثل التخطيط للتوسع العمراني في هذه المناطق على حساب الأراضي الزراعية الجيدة، ويجب أن لا يغيب عن الأذهان أن تطوير هذه المصادر الطبيعية يجب ان يتم في إطار من التنسيق والتكامل فالمياه الجوفية مثلاً يجب أن يرتكز تنميتها واستغلالها على أساس من التوازن بين عدد السكان وحجم هذه المياه وقدرة هذا المخزون الجوفي على الإنتاج في حدود المعقول بدرجة لا تفقدنا إياه خلال فترة قصيرة جداً، في الوقت الذي يمكن أن ندعم هذا المخزون الجوفي للمياه واستغلالها بشكل منطقي وعقلاني .

ويتطلب التخطيط لإقامة البنية التحتية لسكان الريف الابتعاد عن تدمير أو إتلاف مصادر أخرى فبناء المنتزهات العامة مثلاُ داخل المناطق الريفية لا يمكن أن تقام على أراضي يمكن استغلالها زراعياً، وكذلك فإن هذه المناطق الترفيهية لسكان الريف يفترض أن تكون في مناطق قريبة من المناطق السكنية قدر الإمكان وأن تحوي عوامل جذب للزائرين أقوى من عوامل الرفض لقبولها وتتناسب وطبيعة سكان هذه المناطق، وكذلك فإن الغابات والتي يمكن استغلال كمناطق ترفيهية فهي يمكن أن تكون إحدى عوامل جذب السياح إلى أسواق القرية للتسوق، إضافة إلى أنها تضفي على البيئة الريفية سحراً وجمالاً لا يقاوم، كما أنها تؤدي إلى تلطيف الجو وتنقيتة وتحد من تلوث البيئة في هذه المناطق .

في خضم التطورات التكنولوجية المتسارعة فأن استغلال هذه التطورات لخدمة أهداف التنمية يمكن أن تساعدنا كمخططين على رسم السياسات والخطط لخدمة أهداف وأغراض التنمية، فاستخدام التقنيات الفضائية مثل الصور الجوية التفصيلية التي يمكن ان تزودنا بها الأقمار الصناعية للمناطق الريفية تساعد في عمليات الحصر والتخطيط لتنمية المصادر الطبيعية، حيث يمكن أن تساعد في مسح البيئة الطبيعية كاملة لمعرفة التكوينات الصخرية وأنواع التربة والنباتات الطبيعية والثروات المائية والمعدنية وغيرها، وكذلك تكشف صور الأقمار الصناعية عن تأثير السماء ومياه الري على نمو المحاصيل وزيادة الإنتاج وحجم المناطق الزراعية ونموها، وكذلك تساعد هذه التكنولوجيا في رصد ومتابعة العديد من الكوارث الطبيعية حيث خصصت بعض المحطات لرصد ومتابعة حركات الجراد الصحراوي في المناطق المختلفة ومتابعة تحركاته اليومية بين المناطق الزراعية في العالم، فقد تم إنشاء العديد من محطات الإنذار المبكر في مناطق المملكة العربية السعودية والسودان وأواسط أفريقيا لرصد هذه الغزوات ومتابعة تحركاتها وقاومتها، ولا يغيب عن البال وجود محطات أقمار صناعية خاصة لرصد الأحوال الجوية والتنبوء بالأحوال الجوية، ومتابعتها لمساعدة محطات الإنذار المختلفة على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتخفيف من حدة هذه الظواهر الجوية الناجمة عن العديد من الظواهر الجوية المدّمرة مثل الأعاصير والفيضانات التي قد تدمر ليس محاصيل أو منتجات وأراضي المناطق الريفية بل كل المناطق التي تصلها .

ثانياً:- الأساس البشري

يعتبر الإنسان هو العمود الفقري للتنمية الريفية المتكاملة بصفته صانع التنمية والمستفيد منها، لذا فأن عملية الإعداد التربوي والمهني يجب أن يخطط لها بعناية كافية بحيث تكون عملية شاملة وواعية ومستمرة ليتمكن المواطن الريفي من مواجهة آثار التقدم العلمي والتكنولوجي على وسائل الإنتاج والخدمات والخبرات والثقافات المكتسبة عند سكان الريف(11 . (

وكثيراً ما يظهر عدم كفاية المعلومات المتعلقة بظروف فقراء الريف والوسائل التي يمكن بها زيادة سرعة التنمية الريفية، لذا فيجب أولاً توجيه أولوية قصوى لإجراء البحوث وجمع المعلومات، حيث تتمثل الحاجة لمعرفة الخصائص الاجتماعية للجماعات المستهدفة، وهي تخطو أولى خطواتها على طريق التطوير والتنمية، وفي بعض الحالات فإن تلك الحاجة ببساطة هي مجرد الحاجة إلى معلومات عن عدد السكان وأين هم ومن هم ومهاراتهم وملكية مواردهم والدخول والتغذية والصحة والهيكل الأسري والبيئة الاجتماعية والاقتصادية، ويجب جمع هذه المعلومات من خلال عمليات مسح شامل لكافة المنطقة المطلوب تنميتها لكي تحقق الخطط الموضوعة أهدافها، وبعد ذلك من المهم إجراء بحوث زراعية فنية حتى يمكن ملائمة التكنولوجيا المتطورة مع الظروف المحلية، ومثل هذه البحوث القادرة على التعديل تشمل محاولات متنوعة واستنباط سلالات نباتية وتجارب خاصة بمتطلبات الأسمدة والماء للحصول على نوعيات زراعية ذات غلة اقتصادية عالية، وتنمية ممارسات زراعية مطورة وتصميم نظم فلاحة متميزة للحيازات الصغيرة التي يملكها صغار الفلاحين .

3.10.2 مبادئ عامة يجب مراعتها عند التخطيط(محمود,1999):

ويجب أن يقوم التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة على مبادئ عامة أساسية يجب مراعاتها وهي -:

أولاً:- الواقعية وتعني أن تكون الخطة من حيث أهدافها ووسائلها متفهمة للواقع الاقتصادي والاجتماعي القائم، فيجب أن لا تتضمن الخطة أهدافاً طموحة تتخطى حدود الإمكانيات المتاحة، فالأهداف غير الواقعية تتضمن وسائل غير واقعية، والخطة بوصفها تعديل لوضع القائم وإحلال واقع جديد محله فيجب ان تكون متمشية ومتلائمة مع هذا الواقع .

ثانياً:- الشمول ونعني به أن تكون خطة التنمية قادرة على توجيه كافة الموارد والتأثير في كافة المتغيرات، فلا يجب أن تقتصر على قطاع دون قطاع أو تختص بمورد دون مورد آخر وإلاّ كانت النتيجة اختلال في التوازن وظهور الفوائض والاختناقات فإذا اقتصرت الخطة مع القطاع الصناعي مثلاً دون بقية القطاعات فان ذلك قد يؤدي إلى ظهور إختلالات نتيجة للارتباط المتبادل بين القطاعات ، فالزراعة والصناعة مرتبطان ببعضهما بروابط عديدة، فقد يترتب على التوسع الصناعي زيادة الطلب على القوى العاملة من الزراعة زيادة الطلب على المواد الأولية والمواد الغذائية الزراعية، فإذا لم يتم التخطيط في الزراعة لمواجهة هذه الزيادة في الطلب فقد يترتب على ذلك حدوث اختناق في الطلب على السلع الزراعية، كذلك يرتبط القطاع الصناعي وقطاع المواصلات بروابط عديدة ويؤدي التوسع الصناعي إلى زيادة الطلب على خدمة المواصلات وبالتالي لا بد من تخطيط القطاعين سوياً، وهكذا على كافة المستويات القطاعيه في الريف قيد التنمية .

ثالثاً:- مركزية اتخاذ القرار ولا مركزية التنفيذ(12) ونعني بذلك أن القرارات الأساسية في وضع الخطة والمتعلقة بنمط استخدام الموارد وتحديد معدل الاستثمار توزيع الاستهلاك معايير اختيار المشروعات واختيار الفن الإنتاجي والسياسة السعرية من اختصاص السلطة المركزية للتخطيط، أما تنفيذ الخطة فيترك مجال كبير فيه للوحدات الإنتاجية ويتسع نطاق الحرية الممنوحة لها في التصرف، ولا نعني بذلك عدم إشراك الوحدات الإنتاجية في بناء الخطة بل على العكس تلعب الوحدات الإنتاجية عن طريق مقترحاتها دوراً فعالاً في بناء إطار الخطة، كل ما نقصده هنا هو أن القرار النهائي من اختصاص السلطة المركزية للتخطيط، ويرجع السبب في ذلك إن السلطة

المركزية هي الوحيدة التي لها النظر الشمولية للاقتصاد القومي، ذلك إن الوحدات الإنتاجية على مستوى القطاع الريف قد لا تضع في اعتبارها ظروف ما يجري في الوحدات الإنتاجية أخرى أو القطاعات الأخرى، كذلك فإن الخبرة التخطيطية في بدايات عملية التنمية الريفية تكون قليلة، ولذلك فمن المستحسن تركيز القرارات التخطيطية الأساسية لدى السلطة المركزية للتخطيط التي تحوي الخبرات التخطيطية القادرة .

والواقع إن درجة المركزية في اتخاذ القرارات التخطيطية تحكمها عوامل متعددة لعل أهمها هو درجة النمو، فكلما كانت مراحل التنمية مبتدئه حيث عدد المشروعات قليل وهيكل الاقتصاد الوطني متخلف كلما كانت المركزية في اتخاذ القرار أكبر، وبالتالي فمع نمو الاقتصاد الوطني واتساع درجة تنوعه وتعدد النشطة الاقتصادية وزيادة عدد المشروعات، فمن المفروض أن تتساهل درجة المركزية في اتخاذ القرار وتنتقل بعض القرارات التخطيطية إلى المستويات الأدنى .

رابعاً:- التناسق ونعني بذلك التناسق بين أهداف الخطة بعضها البعض، والتناسق بين الأهداف الموضوعة والسياسات اللازمة لتحقيقها، ثم بعد التناسق بين السياسات بعضها البعض وإلاّ واجه الاقتصاد على المستوى القومي مشكلة اختلال التوازن بين القطاعات أو بين العرض والطلب على السلع المختلفة أو القوى البشرية .

خامساً:- المرونة يرتبط بنجاح الخطة عند التنفيذ إلى حد كبير بمقدار ما تتصف به الخطة من مرونة لان مرونة الخطة تجعل عمليات التنفيذ مأمونة الجانب بل ميسورة وممكنة أيضاً، ولحل المشكلات الطارئة والتي لا يمكن دائماً أن يتنبأ بها تفصيلاً ومقدماً في الخطة، ومهما كان تقدير الموقف مستقبلاً دقيقاً ومبنياً على دراسات علمية فإنه لا يمكن لنا أن نعرف بالضبط جميع دقائق الاحتمالات والمفاجئات، لذلك يجب أن تعتمد الخطة على إحتمالات كثيرة وحلول لها، حتى لا يفاجأ المنفذون بصعوبات تعوق تقدمهم، أو ظروف لا تتناسب مع الإمكانيات المستخدمة .

والمرونة في الخطة معناها قابلية الخطة لمواجهة جميع الظروف الزمانية والمكانية في المجتمع

أثناء التنفيذ، والمرونة الزمانية تراعي إمكانيات التنمية التلقائية والذي تحدث خلال المجال الزمني المحدد لتنفيذ الخطة، أما المرونة المكانية فالمقصود بها أن يكون التخطيط الذي يوضع على المستوى الوطني قابلاً للتنفيذ على المستويات المحلية .

الفصل الثالث

الحالات الدراسية

1.3 مقدمة:

مما من شك في أن ليسهناك قضية تتربع على قمة اهتمامات عالمنا المعاصر مثل قضية التنمية بشكل عام والتنمية الريفية بشكل خاص، رغم إنها قديمة قدم الانسان ومستمرة باستمرار ومتجددة ومتطورة بتجدد مطالبة وتطور احتياجاته.

تستهدف التنمية الريفية المتكاملة في جوهرها الخلاص من حالة الركود والتخلف التي تسود المجتمعات الريفية، لتنطلق إلى توازن متحرك ومضطرد النمو من خلال تصحيح القطاعات المختلفة للمجتمع الريفي، وذلك بأحداث تغيرات جذرية في الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في مختلف القطاعات، وبما أن المشكلة الأساسية في أي مجتمع ريفي هي الموائمة ما بين الموارد المحدود كماً ونوعاً وبين الحاجات والرغبات غير المحدودة للوصول لأقصى إشباع وأفضل استغلال ممكن لتلك الموارد، من هنا تبرز حاجة المجتمع الريفي إلى أداة فنية لتحديد الإمكانيات والإنتاج، والمفاضلة بين الأولويات لتحقيق الأهداف على أفضل وجه، لذلك يعتبر التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة أفضل السُبل لرسم صورة تقديرية للمستقبل عن طريق التنبوء بما سوف يكون عليه الحال مستقبلاً آخذين بعين الاعتبار جميع الأهداف الواجب تحقيقها ضمن الإمكانيات المتاحة، وتم في هذا الفصل استعراض حالات دراسية في منطقة اليابان و كوريا الجنوبية على المستوى الوطني، وتم اخذ منطقة مصر والسعودية على المستوى الاقليمي اما على المستوى المحلي فتم استعراض كلا من منطقة الشعراوية في طولكرم وبيت ايبا غرب نابلس.

2.3 تجارب على المستوى الوطني:

1.2.3 تجربة كوريا الجنوبية:

قامت الحكومة الكورية بتطوير القرى من خلال برنامج يسمى(**ساموبل اندونج**)وذلك من خلال استراتيجية تعتمد على إعادة توزيع استعمالات الأ ا رضي ,وتوزيع الصناعات على الأقاليم وفي نفس الوقت أطلقت الحكومة" **حركة القرية الجديدة** "وهو برنامج صمم أساسا لحل مشاكل الفقر والبطالة وانخفاض الدخل في الريف وعدم الهجرة منه وتأمين الخدمات الضرورية التي تعاني منها معظم المناطق الريفية في كوريا الجنوبي وكان لبرنامج تطوير القرى أهدافا كما هو واضح في المخطط المرفق خريطة (1):

خريطة (1) مخطط كوريا الجنوبية يوضح فيه برنامج تطوير القرى

المصدر : www.marefa.org

وكان من أهم السياسات التنموية التي اتبعتها كوريا الجنوبية لتنمية الريف:

سياسات التنمية الزراعية والريفية:

1. رفع مستوى ودرجة الجودة وتنمية قطاع الزراعة حتى تتحقق عمليات الاكتفاء الذاتي.
2. أن تعمل هذه التنمية على توفير فرص عمل للبطالة الموجودة بالريف.

3. إمداد الريف بوسائل المعيشة المناسبة وبذلك ستنخفض الهجرة من الريف الى المدن الحضرية.

سياسة استعمالات الأراضي والتنمية المتوازنة:

1. تحقيق التوازن على المستوى القومي من خلال التوازن الإقليمي.
2. تنظيم نطاقات التأثير الاقتصادية في نظام الأقاليم فكل إقليم له مدينة مركزية وحولها نطاق ريفي بحيث يدعم الاقتصاد من خلال برنامج تنمية للمناطق الصناعية.
3. رفع كفاءة وفعالية الخدمات وطرق النقل والاتصالات في المناطق الريفية.

2.2.3 تجربة اليابان:

منطقة تاما اليابانية:حيث تم تأمين الخدمات الضرورية في هذا التجمع الريفي والذي أدى ذلك إلى جذب السكان إلى تلك المنطقة وتشبث الساكنين بأرضهم بدلا من النزوح إلى مناطق أخرى بحثا عن البيئة النظيفة والمناظر الخلابة وأماكن العمل , كما نرى الشوارع المنظمة داخل التجمع الريفي والخدمات الإدارية اللازمة ونمط السكن الملائم مع طبيعة الريف , كما نرى الامتداد الشريطي للأرياف لكون اليابان عبارة عن جزيرة ومساحة الأ ا رضي محدودة وبالتالي غالبا ما يكون الريف ملاصقا للمدينة لضيق المساحة الجغ ا رفية , كل ذلك عوامل تؤخذ بعين الاعتبار حين إعداد المخططات التنظيمية لتلك التجمعات الريفية.

لذا اعتمدت اليابان على السياسات التالية لتحقيق التنمية الريفية:

1. تنمية الوحدات الاقتصادية القروية على مستوى القرية والتوسع في الصناعات الخفيفة والبيئية.
2. التوسع في إيجاد فرص العمل في القطاع الز ا رعي والصناعي وتأمين الخدمات الضرورية المتنوعة في الأرياف.

3. استيراد التكنولوجيا الأجنبية والعمل عليها في اتجاه التصنيع والتطوير وتوجيه الاستثمار إلى الصناعات التصديرية.

3.3 التجارب على المستوى الاقليمي:

1.3.3 التجربة المصرية:

تعد القرية المصرية ركيزة المجتمع المصري ومحور ثقافته لذلك كان لابد من الاهتمام بالريف المصري نظرا لتخلفه والمشكلات التي يعاني منها(مشكلات الخدمات –قلة فرص العمل –الهجرة من الريف الى المدن –نقص المرافق العامة من مياه وكهرباء وصرف صحي.)
ولقد شهدت مصر عدة محاولات في التنمية الريفية حيث تبنت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بمصر برنامجا قوميا لتنمية الريف المصري يهدف إلى إعداد المخططات الاستراتيجية العامة لكافة القرى المصرية خلال3 سنوات وتم الانتهاء من المرحلة الأولى للمشروع والتي تم من خلالها إعداد مخططات 522 قرية بمحافظات الدلتا والوادي.كما إتجهت إست ا رتيجية التنمية الريفية في مصر نحو إنشاء وحدات ريفية مجمعة بدأت بإنشاء052 وحدة مجمعة والوحدة المجمعة هذه كانت تقدم الخدمات العامة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية بطريقة موحدة ومنسقة , وتعتبر الوحدة المجمعة مؤسسة خدمات حكومية والوحدة تخدم قرية أو أكثر مجموع سكانها حوالي 05 ألف نسمة.

أ- **تجربة قرى محافظة أسيوط:**

لقد نمت القرية المصرية على مر العصور نمو ا عشوائيا دون أي توجيه أو تخطيط ,وقد ظلت تلك المجتمعات الريفية حقبة كبيرة من الزمن تعاني من مشكلات عم ا رنية واجتماعية واقتصادية,على الرغم من أن التجمعات الريفية تمثل نسبة كبيرة تزيد عن نصف سكان جمهورية مصر.

وتناولت الدراسة رصد واقع القرى المصرية بشكل عام وقرى محافظة أسيوط بشكل خاص من خلال دراسة تحليلية لأربع قرى بمحافظة أسيوط كحالات د ا رسة قرى(منقباد –الواسطى – الحواتكة –بني شقير ودمنهور) خريطة (2) بالاعتماد على قاعدة من البيانات الأساسية لمعرفة أهم سمات وخصائص مناطق الدراسة وأهم المشكلات التي تعاني منها ومعرفة الإمكانات المتاحة.

وقد تبين أن مشكلة الدراسة من خلال الواقع العملي هو أن معظم القرى المصرية لم تتعرض لعملية التخطيط الإقليمي وكل ما يجري عليها لا يعدو أن يكون دراسات عمرانية واجتماعية لم تتبلور إلى مخططات عمرانية توجه حركة العمران وتتحكم في نظم البناء والتشييد ,بل تركت القرية المصرية تمتد عشوائيا على الأراضي الزراعية التي تحيط بها.

فكان هدف الدراسة هو طرح رؤية تنموية مستقبلية وآليات تنفيذ ملائمة للارتقاء بالهيكل العمراني لقرى محافظة أسيوط بغرض النهوض بهاوذلك بالاعتماد على المشاركة الفعالة لكافة شركاء التنمية في هذه القرى.

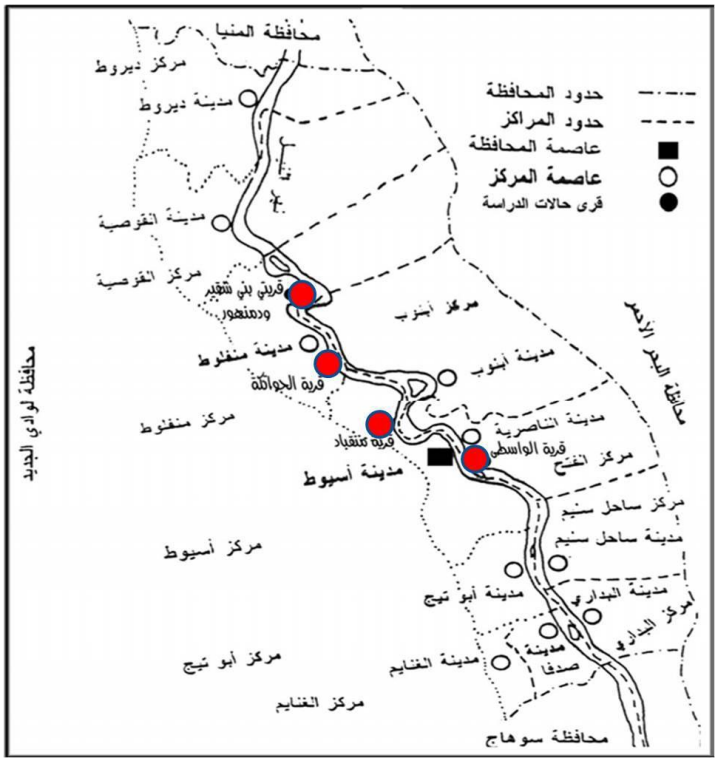

خريطة (2) مواقع قرى محافظة اسيوط

المصدر :مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، 1999 م

ومن خلال الجدول(1) نجد تحليل نقاط القوة والضعف واستراتيجيات التطوير لقرى محافظة اسيوط

اسم القرية	نقاط القوة	نقاط الضعف	إستراتيجية التطوير والتوصيات
القرى بشكل عام	➢ وجود أراضي زراعية خصبة ومصادر دائمة للمياه في القرى المدروسة. ➢وقوع هذه القرى على مجاري مائية مثل نهر النيل ➢تقع معظم القرى على خطوط السكك الحديدية أو قريبة منها، كما تقع العديد من القرى على طرق رئيسية إقليمية أو محلية. ➢التوسع في إنشاء الجامعات الإقليمية ساعد على انتشار التعليم العالي، وبعض الرواج الاقتصادي في المجتمعات الريفية المحيطة. ➢دخول الكهرباء الى مسافات شاسعة لهذه القرى لاستخدامها في الانارة. ➢التحسن الواضح في تعبيد الطرق ساعد في سهولة الحركة السكانية.	➢ اعتماد سكان القرى على المدينة في تأمين احتياجاتهم المعيشية مما يدل أن القرية تحولت من وحدة إنتاجية تمد المدينة بالخدمات الرئيسية للمعيشة والطعام إلى وحدة استهلاكية. ➢ النمو العمراني المتزايد والذي يهدد الأراضي الزراعية المحيطة بمعظم القرى. ➢ معظم الخدمات (المدارس والوحدات الصحية والمستشفيات والمراكز الاجتماعية) أقيمت على الامتدادات العمرانية للقرى على الأراضي الزراعية. ➢افتقار معظم قرى المحافظة إلى الخدمات الصحية؛ كالمستشفيات والعيادات. ➢ارتفاع نسبة الأمية بين الذكور والاناث ➢ ارتفاع نسبة البطالة مما أدى إلى هجرة سكان الريف إلى المدن للبحث عن العمل	➢ إمكانية استغلال الأراضي الفضاء والجيوب الزراعية من أجل تنمية الخدمات والمحافظة على الأراضي الزراعية المحيطة بالقرى. ➢توفير بيئة عمرانية حضرية في المناطق السكنية بالقرى، وذلك للحفاظ على إقامتهم بالقرى وتقليل الهجرة إلى المدن. ➢رفع كفاءة الخدمات وشبكات المرافق والبنية الأساسية. ➢تطوير شبكة الطرق الثانوية بين القرى بتوسيع عروضها وإعادة رصفها وربطها بشبكة الطرق الإقليمية ➢الاستغلال الأمثل للميزات الطبيعية للقرية ومحيطها الإقليمي المرتبط بالمركز والمدينة. ➢إعداد المخططات العامة للقرى على أساس الحيز العمراني المعتمد، حيث توجه هذه المخططات عمليات التنمية العمرانية وذلك في إطار التخطيط الإقليمي.

جدول (1) تحليل نقاط القوة والضعف واستراتيجيات التطوير لقرى محافظة اسيوط

المصدر :د. عصام الدين محمد علي –القرية المصرية بين الواقع والمستقبل"دراسة حالة قرى محافظة أسيوط"

ب –قرية(ميت – يعيش –)محافظة الدقهلية:

وفي هذا المثال سنتعرف على بعض المشكلات التنموية في إحدى القرى المصرية في محافظة الدقهلية التي تتشابه مع مشكلات ريفنا السوري حيث يتبين من هذا المخطط أنه تم تحديد أماكن تعدي العمران على الأراضي الزراعية وفي كافة الاتجاهات وكذلك وضع وحالة المباني القائمة وحالة المشاكل المرورية الناتجة عن الازدحام وكثرة عدد السيارات والتلوث البيئي الحاصل نتيجة إلقاء المخلفات الصناعية وكذلك رصد حالة المرافق نجد إن إحدى المشكلات الهامة كانت –العامة من شبكة مياه الشرب والصرف الصحي.ومن خلال خريطة(3) انتشار العم ا رن العشوائي بكافة الاتجاهات والتي التهمت الأراضي الزراعية وهذا دليل على عدم التخطيط المسبق والتحديات التي تواجه القرى المصرية.

خريطة (3) مشكلات التنمية على مستوى قرية(ميت –يعيش)في محافظة الدقهلية بمصر

المصدر :وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية– الهيئة الهامة للتخطيط العمراني بمصر1999 م

4.3 التجارب على المستوى المحلي:

1.4.3 منطقة الشعراوية في محافظة طولكرم:

إن التجمعات الريفية بدءا من القرى الصغيرة وانتهاء بالبلدات في فلسطين لم تحظ بالاهتمام المطلوب سابق ا كما أن هذه القرى لم يكن لها مخطط لاستعمالات الأراضي حيث أن التخطيط السليم لهذه القرى ووضع الإطار العام لمخطط استعمالات الأراضي يعتبر من العوامل المهمة في تنمية المجتمعات الريفية.

تناولت هذه التجربة دراسة شاملة لمنطقة الشعراوية إحدى المناطق الريفية في شمال محافظة طولكرم والتي هي(دير الغصون –عتيل –علار –باقة الشرقية –نزلة أبو نارصيدا –الجاروشية – المسقوفة –نزلة عيسى –زيتا –النزلة الشرقية –النزلة الغربية –النزلة الوسطى –قفين –عكابا –) تتضمن 40 تجمع عمراني موضحة بخريطة (4) من حيث خصائصها الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والخدماتية,كما تناولت الدراسة الإمكانيات والفرص ونقاط الضعف والمشاكل التي تعاني منها المنطقة في ضوء المعلومات والبيانات المتوفرة عن التجمعات السكانية في هذه المنطقة كما تم تحليل هذه المعلومات وذلك للخروج باستراتيجيات تنموية شاملة على مستوى تنمية الريف الفلسطيني.

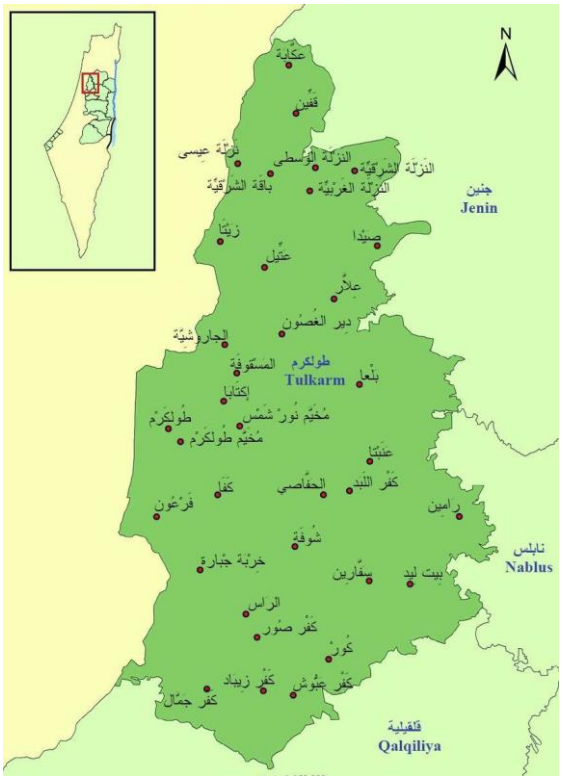

خريطة(4) التجمعات السكانية في محافظة طولكرم، 2008

المصدر :جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني ،2008

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو وضع استراتيجيات ملائمة للتنمية الريفية المتكاملة , تعمل على تطوير التجمعات السكانية في المنطقة ,وجذب الاستثمار إليها واستغلال إمكانيتها من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي ورفع مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم وتحسين مستوى الخدمات.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني إستراتيجية التطوير الريفي على المدى القصير بهدف التغلب على جزء من مشاكل ومتطلبات التنمية في منطقة الشعراوية بالإضافة إلى تبني مجموعة من الاستراتيجيات على المدى المتوسط
والبعيد كإستراتيجية التخطيط والتنظيم الريفي ,وإستراتيجية تطوير قطاع التصنيع الزراعي , إستراتيجية تحسين مستوى الخدمات وتلبية احتياجات السكان ,وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع المقترحة وذات الأولوية خريطة (5) ,وفيما يلي استعراض لبعض القرى المدروسة ضمن المشروع بحيث تظهر الدراسة التحليلية لها شكل نقاط القوة والضعف وبالتالي إستراتيجية التطوير المقترحة.جدول (2)

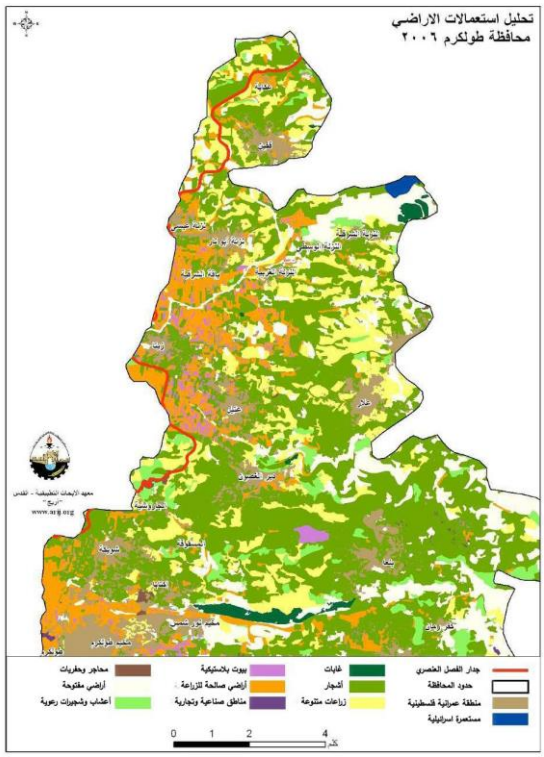

خريطة(5) تحليل استعمالات الأراضي المقترحة في منطقة الشعراوية

المصدر : معهد الأبحاث التطبيقية(أريج-)القدس-2009

اسم القرية	نقاط القوة	نقاط الضعف	إستراتيجية التطوير والتوصيات
عتيل	➢وجود (٣) آبار ارتوازية للشرب والزراعة ➢وجود مجلس بلدية ومجلس خدمات للتطوير والتخطيط ➢وجود أراضي مزروعة بالفواكه والحمضيات ➢إنشاء مستشفى تابعة لجمعية الهلال الأحمر	➢ارتفاع نسبة الأمية بمعدل (٢٢%)	➢تعبيد الطرق الداخلية الترابية والتالفة ➢تصريف مياه أمطار وبناءجدران استنادية
قفين	➢وجود محلات تجارية متنوعة و(٣) مشاغل خياطة	➢يوجد فيها أعلى نسبة معاقين	➢بناء مدرسه أساسيه للذكور ➢صيانة وتأهيل وتوسيع شبكه المياه ➢إنشاء مركز لذوي الإعاقة
باقة الشرقية	➢يوجد (٣) معاصر زيتون و(٦) ورشات حدادة	➢تجميد المنشآت الصناعية نتيجة لاقامة جدار الفصل العنصري	➢توسعة وتأهيل مدخل البلدة الجنوبي وبناء جدران استنادية وارصفة ➢إنشاء ملعب كره قدم
زيتا	➢يوجد (٢) معصرة زيتون و (١) مطحنة و(٢) مخبز ومصنع ألبان	➢إغلاق اكبر مصنع حجر بسبب الجدار	➢ إنشاء محطة معالجة. ➢مشروع شق وتأهيل طرق زراعية. ➢-إنشاء روضه أطفال نموذجية

اسم القرية	نقاط القوة	نقاط الضعف	إستراتيجية التطوير والتوصيات
نزله عيسى	➢وجود معصرة زيتون ➢وجود مواقع أثرية وتراثية	➢ضعف الحركة التجارية نتيجة لإقامة جدار الفصل العنصري مما ادى الى تدمير (١٩٨)محل تجاري وزيادة نسبة العاطلين عن العمل	➢-بناء وتشطيب مدرسه للذكور الثانوية. ➢إعادة تأهيل وتعبيد طرق داخلية.
النزلة الشرقية	➢وجود (٤) آبار ارتوازية ➢المدخل الرئيسي والطرق الداخلية معبدة	➢نقص الخدمات البيطرية ➢عدم وجود صيدلية	➢إعادة تأهيل شبكه الكهرباء وتوسعها
النزلة الغربية	➢وجود مرافق تعليم أساسي وثانوي ➢وجود عيادة صحية حكومية	➢عدم وجود شبكة مياه ➢لا يوجد شبكة صرف صحي ومحطة تنقية	➢إنشاء حديقة أطفال
عكابا	➢وجود مناشر للحجر ➢الطرق الداخلية معبدة	➢عدم وجود شبكة للمياه ➢تفتقر لخدمة تجميع النفايات	➢إنشاء وتشغيل شبكه مياه داخلية ➢إنشاء وتشطيب عيادة صحية
المسقوفة	➢وجود مجلس خدمات لتطوير المشاريع ➢توفر آليات زراعية	➢عدم وجود مركز صحي ➢عدم وجود آبار ارتوازية ➢عدم وجود وسائل نقل عامة	➢بناء مجمع خدمات : وحده صحية ،مقر للمجلس ،مقر نسوي ،روضه أطفال

اسم القرية	نقاط القوة	نقاط الضعف	إستراتيجية التطوير والتوصيات
القرى بشكل عام	➢تتميز مناطق الدراسة بالتربة الخصبة حيث تتوفر فيه المزروعات المختلفة ➢العمل على إبراز خاصية موقع منطقة الشعراوية – والتي تعتبر نقطة ربط بين محافظتي طولكرم وجنين- في تقوية العلاقات الإقليمية ➢وجود مجلس الخدمات المشترك يساعد على تبادل الأفكار وإقامة المشاريع المشتركة ➢وجود الأماكن الأثرية والتاريخية	➢ضعف التسويق للمنتجات الزراعية المحلية والى الخارج والركود الاقتصادي وارتفاع تكاليف الإنتاج ➢ضعف البيئة الاستثمارية بسبب هجرة الكفاءات ورؤوس الأموال وقلة توافر الموارد المالية. ➢وجود المشاكل البيئة الناتجة عن النفايات الصلبة والمكبات العشوائية ➢نقص الخدمات الصحية المتخصصة ➢الزحف على الأراضي الزراعية من خلال إقامة الورش ➢غياب التخطيط والتنظيم المبني على أسس ومعايير وخطط تنموية تلبي احتياجات المنطقة الحالي والمستقبلي التي من شانها تنمية منطقة الشعراوية وتطورها	➢زيادة الإنتاجية الزراعية وزيادة القدرة التنافسية عليها. ➢العمل على توفير بيئة استثمارية مناسبة. ➢تطوير نظام بيئي ملائم ➢إنشاء مراكز صحية في التجمعات ➢تطوير المؤسسات التعليمية بإقامة معاهد ومدارس صناعية ومهنية أكاديمية وفتح فرع لجامعة القدس المفتوحة في منطقة الشعراوية ➢تطوير التخطيط والتنظيم في الإقليم ➢اعتماد رؤية تخطيطية تنموية مستقبلية واضحة على ارض الواقع على المستوى الإقليمي لمنع نشوء العشوائية في التطور العمراني للتجمعات الريفية. ➢تبني مجموعة من الاستراتيجيات كإستراتيجية التخطيط والتنظيم الريفي، إستراتيجية تطوير قطاع التصنيع الزراعي، إستراتيجية تحسين مستوى الخدمات وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع المقترحة من أجل تحقيق تنمية ريفية متكاملة.

جدول (2) تحليل نقاط القوة والضعف استراتيجيات التطوير لقرى منطقة الشعراوية(محافظة طولكرم)

المصدر :منال محمد نمر قشوع –استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية حالة دراسية منطقة الشعراوية"محافظة طولكرم"

2.4.3 قرية بيت ايبا غرب مدينة نابلس:

بيت ايبا كحالة دراسية والتي تقع على بعد2 كم إلى الغرب من مركز مدينة نابلس , مفهوم التنمية الريفيّة من منطلق تخطيطي وتنظيمي وعم ا رني يتعلق باستعمالات الأرض داخل الريف والتحوّلات التي طرأت على المجتمع والنسيج الريفيّ في جميع المجالات العمرانية والاقتصاديّة والبيئيّة والاجتماعية.

يأتي اختيار قرية بيت ايبا كحالة دراسية لأسباب عدة منها:

1. تنوع استعمالات الأرض في القرية (سكني ,وزراعي ,وصناعي ,وتجاري)
2. توفر العديد من الخدمات والبنية التحتية في القرية ,مثل المدارس والعيادة الصحية والمساجد وشبكة الكهرباء والمياه والهاتف والمجاري وشبكة الطرق والمواصلات التي تربطها بمدينة نابلس والمدن والقرى الأخرى .
3. تنوع طبوغرافية القرية(جبلية ,وسهلية ,ووديان)

4. موقعها على شارعين إقليميين) شارع نابلس – طولكرم ,وشارع نابلس قلقيليه(تهدف هذه الدراسة إلى بيان تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية ودورها في تشكيل أنماط التنمية الريفيّة وتوجيهها في الريف الفلسطينيّ.

ولقد تعددت الأراضي في قرية بيت ايبا حيث نجد الاستعمال السكني الذي وصلت نسبته إلى أكثر من % 20 من نسبة الاستعمالات والاستعمال الصناعي والتجاري والخدمات العامة وشبكة الطرق والمواصلات ويمكن تصنيف قرية بيت ايبا أن تكون ضاحية صناعية سكنية بسبب تركز المنطقة الصناعية فيها مع الأخذ بعين الاعتبار مشاكل الصناعة وتأثيرها على الإنسان والبيئة.
أوصت الدراسة إلى أّنه بالتخطيط السليم وتبني سياسات تنمويّة على المستوى المحليّ والإقليمي,ومتابعة تنفيذ الخطط المختلفة ومراقبة النتائج يمكن النهوض بالريف الفلسطينيّ في مختلف المجالات الاجتماعيّة,والاقتصاديّة والبيئيّة والعمرانية,كما أوصت الدراسة بضرورة توعية سكان الريف في القرية للتعرف على المشاكل التي تواجهها البيئة الريفيّة في القرية ومؤشرات هذه المشاكل وقيمها ونسبها والأهداف المستقبليّة لحّلها.

كما أن تنمية الريف ونموه يجب أن يكون مدروس ضمن مخططات إقليمية لتوجيه هذا النمو بالشكل الصحيح دون أن تكون له انعكاسات بيئية واقتصادية واجتماعية خطيرة ,فالتخطيط الإقليمي مهم لأي عملية نمو مستقبلية للتجمعات السكانية المختلفة.

فان التنمية الريفية تمثل بمعناها الواسع نموذجا للتخطيط الإقليمي لقطاع الريف وعليه فان للتخطيط الإقليمي دور مهم في تحقيق تنمية ريفية متكاملة وذلك بتحسين حياة الريف العامة وتقليص التفاوت بين سكانه من خلال فهم المناطق الريفية كأقاليم ذات خواص متميزة يجب مراعاتها عند تصميم ب ا رمج التنمية توفي ا ر للجهد وضمانا لتحقيق النتائج الى جانب ربط الريف مع تخطيط المدن القريبة. كما أن التنسيق والربط في خطط التنمية بين مستوياتها القومية والإقليمية والمحلية هي مفهوم أساسي لعملية التنمية الريفية المتكاملة بل وهي الطريقة الوحيدة لتحقيق صفة التوازن فيها.

اضافة الى أن للتنمية الريفية دور مهم في تحقيق علاقة صحيحة متبادلة ومؤثرة بين الريف والمدينة الأم ضمن الإقليم الواحد لذا لابد من تطبيق أسس واست ا رتيجية لضمان نجاح عملية التنمية الريفية حيث يمكن جمع وتحليل الكم الأكبر من المعلومات العم ا رنية والبيئية والبشرية

والاقتصادية والإدارية عن التجمعات الريفية المختلفة وتحليلها ومقارنة النتائج ومن ثم وضع خطة شاملة لا تخص قرية أو تجمعا ريفيا وحده ,بل تخص مجموعة من القرى والتجمعات الريفية مجتمعة وهذا يمكن تدعيمه بالاطلاع على تجارب التنمية الريفية في الدول العربية وغير العربية للاستفادة من الأسس المتبعة لتحقيق التنمية الريفية.

الفصل الرابع

اختيار الموقع وتحليلة

1.4 مبررات اختيار الموقع..... منطقة واد الشعير في طولكرم:

لقد تم اختيار منطقة واد الشعير لتطبق فكرة التنمية الريفية المستدامة باعتبارها تحقق عدد كبير من المعايير الريفية على المستوى الاقليمي والمحلي.

1.1.4 موقع محافظة طولكرم من الضفة الغربية:

حيث تقع شمال غرب الضفة الغربية منتصف السهل الساحلي, حيث ترتفع عن سطح البحر من 55 متر وحتى 125 متر, تبلغ مساحة أراضيها 32610 دونم وتبعد حوالي 15 كم عن ساحل بحر متوسط.

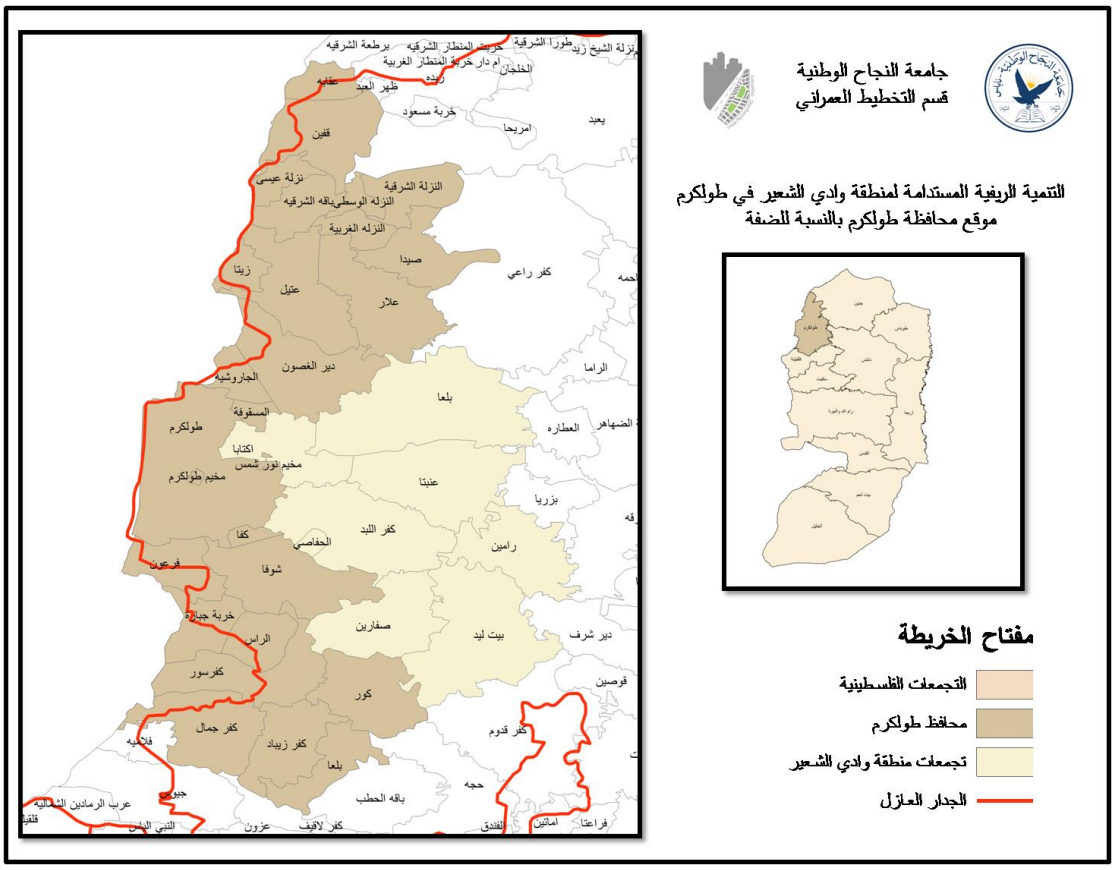

خريطة(6) موقع محافظة طولكرم من ضفة الغربية وموقع تجمعات واد الشعير

2.1.4 مبررات اختيار محافظة طولكرم

تشتهر محافظة طولكرم بخصبة أراضيها واهتمام أهلها بالزراعة, حيث أنهم يعتمدون في حياتهم المعيشة على الزراعة منذ القدم الو وقتنا الحالي في مناطق متعددة من ريف المدينة.

فالمؤسسات الرسمية وعلى رأسها مديرية الزراعة والغرفة التجارية والمحافظة تولي اهتمام بالغا في تطور القطاع الزراعي وتوعية المزارع, تتعدد المحاصيل الزراعية ومن أشهرها الزيتون , دفينات, حمضيات, الفواكه, واللوزات التي تنتشر بمعظم سهول طولكرم, لكن الأراضي الزراعية تنحسر شيئا فشيئا وذلك لعدة أسباب منها:

أولا ممارسات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي:

من الملاحظ بان الممارسات الاحتلال الإسرائيلية تجعل الأراضي الزراعية في تراجع مستمر في الإنتاج الزراعي وهجره أيادي العاملة للعمل في مزارع المستوطنات بفعل زيادة الأجور, وكذلك عملت السلطات الإسرائيلية على سلب الأراضي من أصحابها بسن قوانين عسكرية مثل إقامة جدار الفاصل غرب المحافظة فقد صادرت أكثر من 6043 دونم , إقامة مستوطنات صادرت حوالي 2587 دونم.

ثانيا فرض قيود على مصادر المياه:

رغم وفرتها إلا أن الاحتلال الإسرائيلي فرض قيود شديدة في كيفية استغلالها.

ثالثا التوسع العمراني:

بسبب الزيادة المستمرة في أعداد السكان بات الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية وكذلك البناء في الضواحي والريف.

رابعا اقامة المشاريع على الأطراف الزراعية

حصل الكثير من التعديات على الأراضي الزراعية التي اثرت بشكل مباشر على الزراعة, فالكسارات المنتشرة بالقرب من رامين وبيت ليد خلقت كارثة بيئية ومصنع جيشوري الكيماوي

(الإسرائيلي) شكل كارثة بيئية حقيقة وموتا بطيئا للمنتجات الزراعية بفعل انبعاث الغازات السامة والروائح الكريهة مما اثر سلبا على الإنتاج الزراعي وهجره المزارعين.

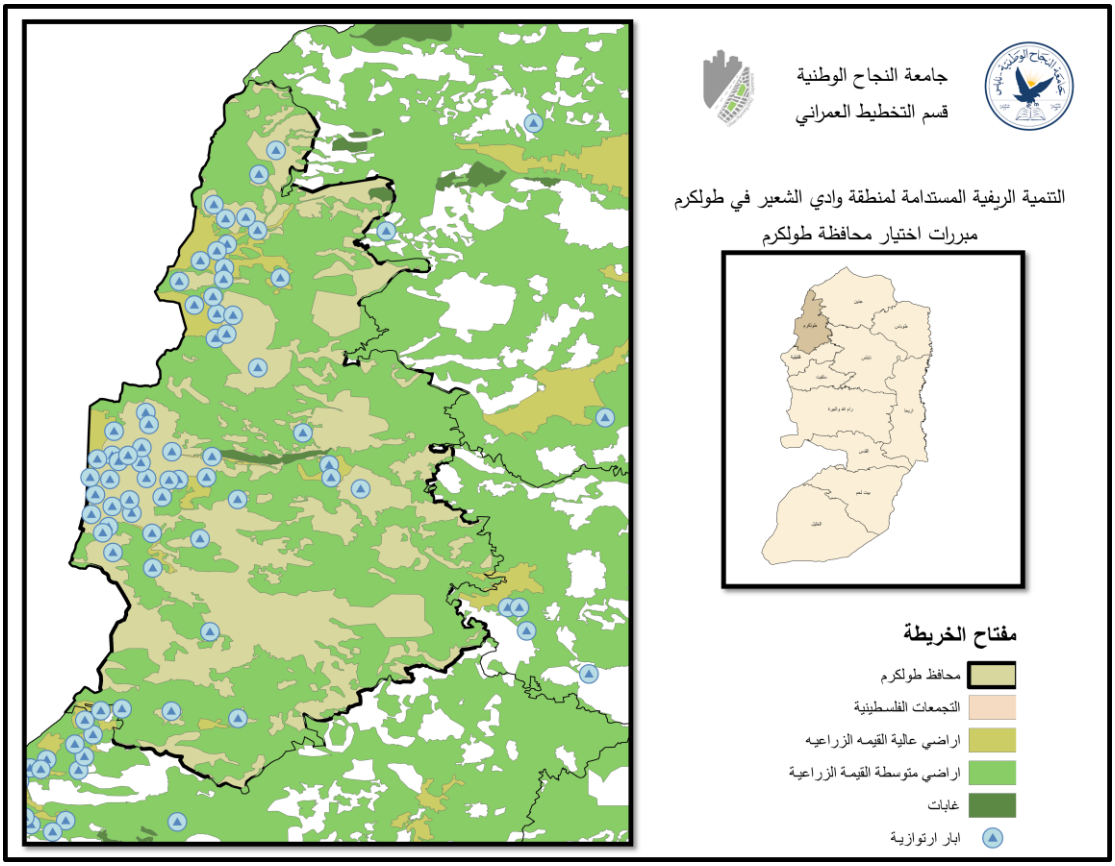

خريطة(7) مبررات اختيار محافظة طولكرم

3.1.4أقسام محافظة طولكرم

تقسم محافظة طولكرم الى أربعة أقسام منطقة الشعراوية شمال محافظة طولكرم ، منطقة وادي الشعير شرق محافظة طولكرم، منطقة الكفريات ومنطقة الصعيبات جنوب طولكرم (وتستهدف هذه الدراسة منطقة واد الشعير) تضم منطقة واد الشعير 8 تجمعات عمرانية تشمل بلعا, بيت ليد, عنبتا, كفر اللبد, إكتابا, رامين, سفارين, الحفاصي .

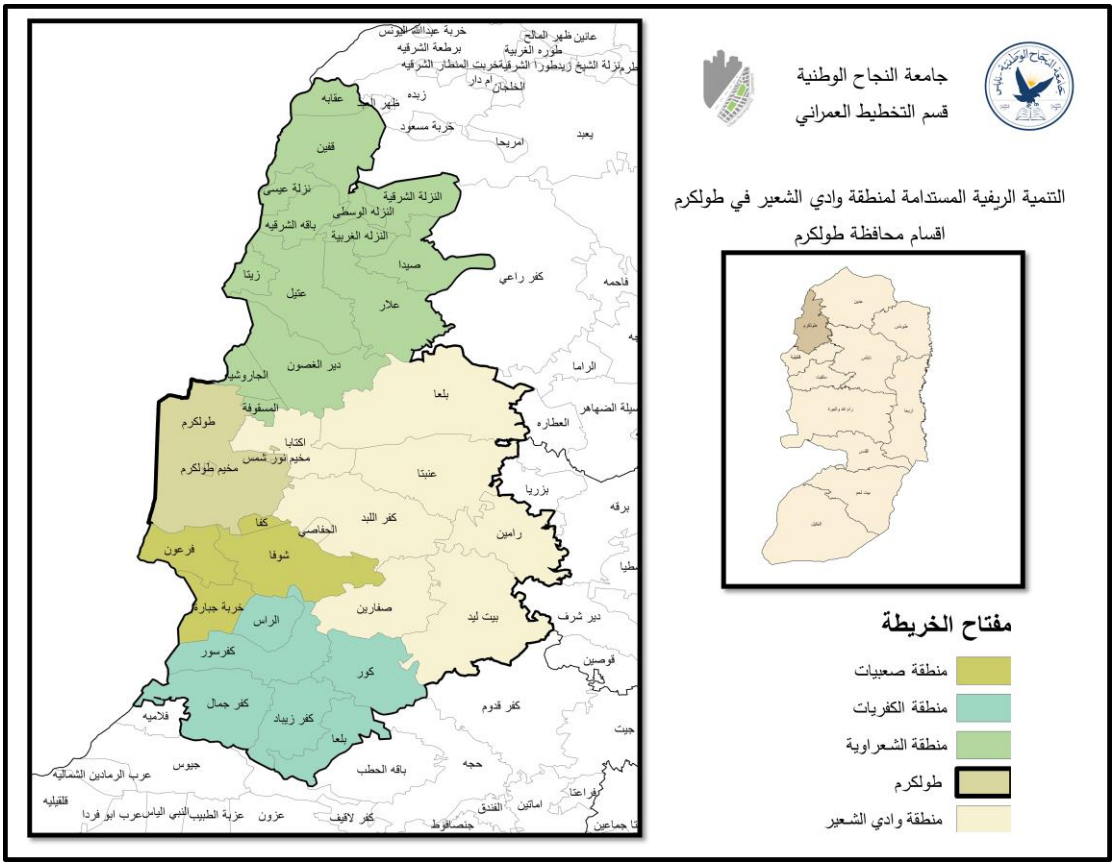

خريطة(8) تقسيمات محافظة طولكرم

4.1.4 مبررات اختيار منطقة واد الشعير

تأثرت المدن والقرى الفلسطينية بالأحداث السياسية, حيث أن منطقة واد الشعير هي جزء من الأراضي الفلسطينية الخصبة حيث تعد هذه المناطق مناطق ريفية تحتوي على أراضي زراعية خصبة والمزروعات المتنوعة والآبار عدا أيضا عن كون بعض مناطقها تحتوي آثار وأنقاض الحضارات القديمة, فقد تأثرت هذه المناطق بالأحداث السياسية فقد تعرضت العديد من أراضي عنبتا ورامين وبيت ليد وكفر اللبد الى مصادرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي, فقد قام الاستيطان بالاستيلاء على مساحات واسعة من أراضيهم لإقامة مستوطنة عناب وأيضا صادرت مساحات واسعة من أراضي بلديات منطقة بغرض إقامة مستوطنة افني حيفتس.

حيث أن منطقة واد الشعير تواجه خطر الاستيطان حيث تتربع مستوطنة عناب شرقي طولكرم, تلك النقطة السوداء في بحر من بلدات الفلسطينية المزروعة بأشجار الزيتون واللوزيات, حيث

أنها تواصل توسعها على حساب الأراضي الفلسطينية تم إنشاءها على أراضي صودرت من قرى كفر اللبد, رامين, وبيت ليد, حيث كما أنها تشكل مع مستوطنة افني حيفتس طوق عسكري على مدينة طولكرم.

تصل مستوطنة عناب بالخط الأخضر عند مدخل مدينة الطيبة العربية في داخل الخط الأخضر عبر شارع التفافي رقم 557 وطوله 12 كم تم شقه على حساب أراضي سفارين وبيت ليد ورامين وشوفه وتعد المناطق الجانبية على طول الشارع مناطق عسكرية كارتداد امني, كما أن من القرب من مستوطنة عناب يوجد موقع اثري روماني مهم تعرض لنهب والتخريب والإهمال لقربه من المستوطنة, كما يقول مرشد سياحي خالد تميم.

لذلك كان من المهم تخطيط لتنمية هذه المنطقة تنمية ريفية للمحافظة على ما تبقى من أراضيها الزراعية ومنع الاحتلال من سيطرة عليها وتوسيع مستوطناته على حساب هذه الأراضي الزراعية. لذلك يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنمية لتعزيز صمود السكان بأراضيهم.

كما كون المنطقة هي الأقل نصيبا من الدراسات والخطط التنموية على المستوى الإقليمي, كبقية مناطق المحافظة, كما أن التجمعات تقوم بالتخطيط الفردي لها دون مراعاة التجمعات المحيطة, كما أن كون وجود بعض التجمعات مهمشة كتجمع الحفاصي وسفارين.

2.4 خلفية عامة عن الموقع

تقع منطقة واد الشعير في الجزء الشرقي من السهل الساحلي لفلسطين عند التقاء دائرة العرض 32.1 شمالا وخط طول 35 شرقا أي تقع في الجزء الجنوبي لمدينة طولكرم وتبعد نحو 13 كم عن ساحل البحر المتوسط. وتضم 8 تجمعات عمرانية وهي بلعا, بيت ليد, عنبتا, كفر اللبد, إكتابا, رامين, سفارين, الحفاصي. لموقع واد الشعير أهمية كبيرة حيث يربط المحافظة بمحافظات جنين ونابلس وقلقيلية.

حيث يحدها من الشمال كفر الراعي, دير الغصون, وعلار ويدها من الشرق العطاره وبزريا ودير شرف ويدها من الغرب مدينة طولكرم ومن الجنوب كفر قدوم والكور.

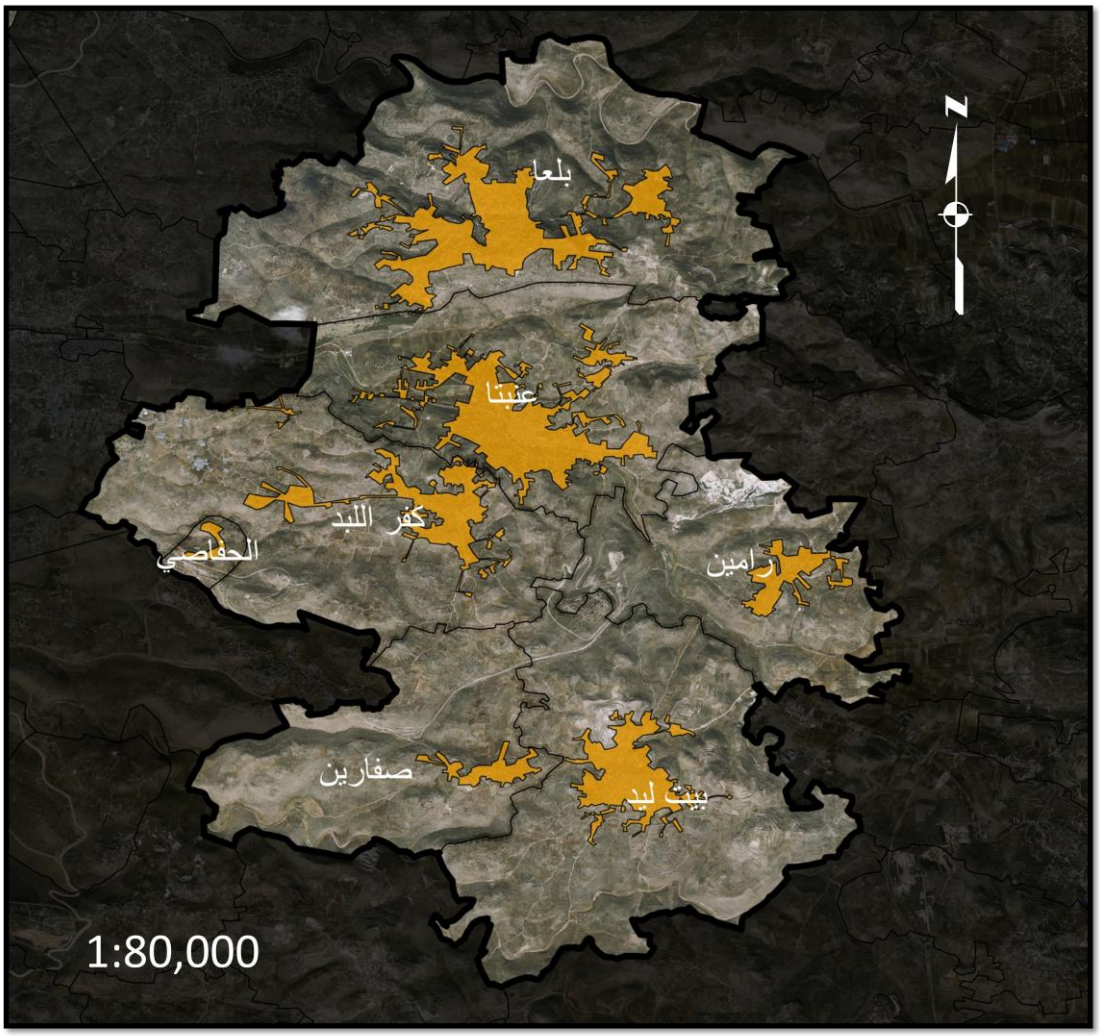

خريطة(9) تجمعات وادي الشعير

3.4 خطة العمل

بالاعتماد على دليل التخطيط العم ا رني الفلسطيني لعام 2013 ، وبم ا رعاة التقويم الجامعي وخطة مساق مشروع التخرج(2) تم وضع خطة لعمل مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية لمنطقة الدراسة.

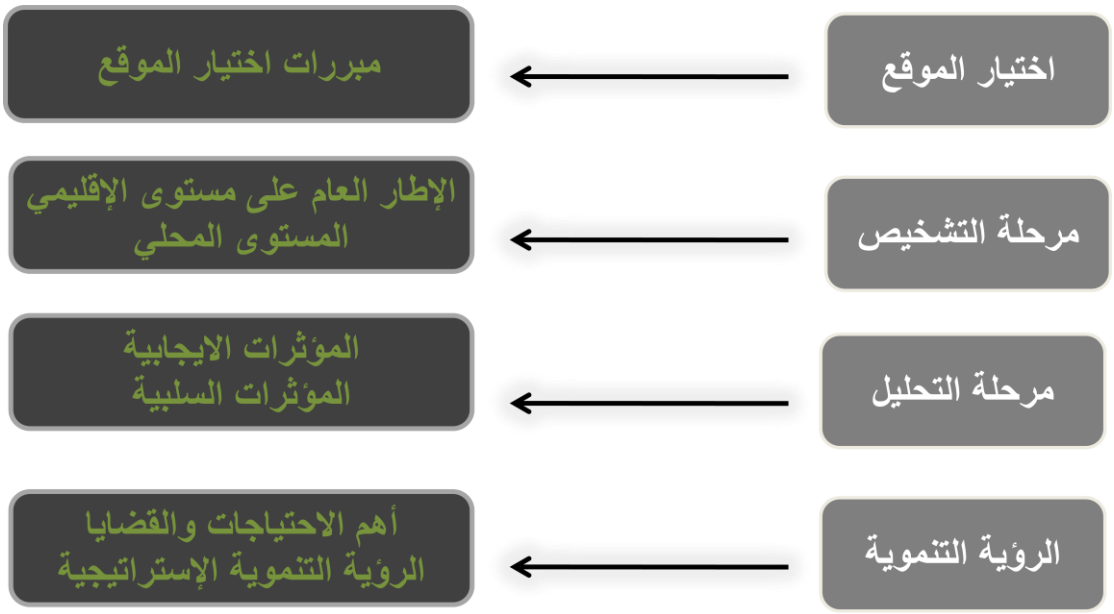

الشكل (1) يوضح منهجية العمل

4.4 إطار عمل التخطيط على المستوى الإقليمي

وهو عبارة عن وصف للأوضاع الإقليمية لمنطقة التخطيط مع تقييم المحددات ذات الصلة بالبنية التحتية الإقليمية والخدمات، وظروف التنمية الاقتصادية، الطلب والعرض على الوظائف، وصف وتحليل أنماط التجمعات السكانية وتكوينها في منطقة التخطيط، مع التركيز على المظاهر الفيزيائية والمكانية، وتوثيق وتحليل الوضع القائم لاستخدامات الأ ا رضي في جميع منطقة التخطيط والمناطق المبنية التي ستشكل الأساس لتحديد متطلبات المنطقة المستقبلية من مختلف استخدامات الأراضي.

1.4.4 الوضع الإقليمي ومحدداته

فيما يلي دراسة وتحليل للمؤثرات الإقليمية على منطقة التخطيط على المستوى القريب والبعيد، ويشمل وصفا لتحديات التوسع العم ا رني للتجمعات السكانية في منطقة التخطيط.

البنية التحتية والخدمات الإقليمية

طريق رئيسي طولكرم: ترتبط التجمعات في منطقة التخطيط بمدينة طولكرم عبر الطريق رئيسي طولكرم الذي يمر من عنبتا والذي يعتبر من أهم مداخل محافظة طولكرم حيث يربط المحافظة مع محافظات الوسط, حيث انه من المخطط أن يكون 30مترا ومصنف في المخطط الهيكلي المصدق بأنه تجاري طولي.

محطة الترحيل للنفايات الصلبة: يقع على بعد 3كم من مركز منطقة التخطيط "عنبتا" وهي محطة إقليمية للمحافظة ومن ثم يتم نقلها إلى مكب زهرة الفنجان بجنين.

الخدمات الصحية: ومن العلاقات التي تعتبر مهمة بين منطقة واد الشعير ومدينة طولكرم هي علاقة الخدمات الصحية، فقد تتوفر في بعض مناطق واد الشعير مراكز صحية وعيادات كعنبتا لكن بدوامات جزئية وفي فترات الصباح ويوجد ضعف في الخدمات في المناطق الأخرى من منطقة التخطيط, اعتمادية منطقة واد الشعير في الخدمات الصحية على مدينة طولكرم فتتوفر مراكز صحية من مستشفيات حكومية وخاصة والعيادات الخاصة بتخصصاتها المختلفة (مستشفى د .ثابت ثابت الحكومي، مستشفى لجنة الزكاة، مستشفى الهلال الأحمر، جمعية أصدقاء المريض، اتحاد لجان الإغاثة الطبية بالإضافة إلى المختبرات المتخصصة والعيادات الخاصة من جميع التخصصات).

الخدمات التعليمية: تعتمد المنطقة على مدينة طولكرم في التعليم الجامعي أو الثانوي بتخصصاته المهنية. ويوجد جامعتين في محافظة طولكرم (جامعة القدس المفتوحة – طولكرم، جامعة فلسطين التقنية), كما ينتقل بعض الطالب إلى باقي جامعات الضفة الغربية لإتمام الدراسة الجامعية.

الإطار الإقليمي للتنمية الاقتصادية

تعتمد المنطقة على أسواق مدينة طولكرم بشكل أساسي. ويوجد في المنطقة بعض المصانع الخفيفة .كما تعتمد على سوق الخضار المركزي في طولكرم. يخترق المنطقة مسار سكه الحجا كان الخط ينطلق من دمشق، ويتفرع من بصرى جنوب سوريا إلى خطين، أحدهما يصل إلى الجنوب نحو الأردن، أما الآخر فكان يتجه غرباً نحو فلسطين، وتعد نابلس وحيفا وعكا أهم محطات الخط في فلسطين، ويتفرع من حيفا خط يربط الأخيرة بمصر.

العرض والطلب على الوظائف بالمستوى الاقليمي يعمل سكان المنطقة في قطاعات مختلفة، تتنوع بين الوظائف الحكومية او لدى الشركات الخاصة سواء في نفس المنطقة او في مدينة طولكرم او المناطق المجاورة، ونسبة أخرى تعمل داخل الخط الأخضر، وأخرى تعمل في الزراعة. وتبلغ نسبة البطالة حوالي 18%.

خريطة (10) الوضع الإقليمي والمحلي لمنطقة التخطيط

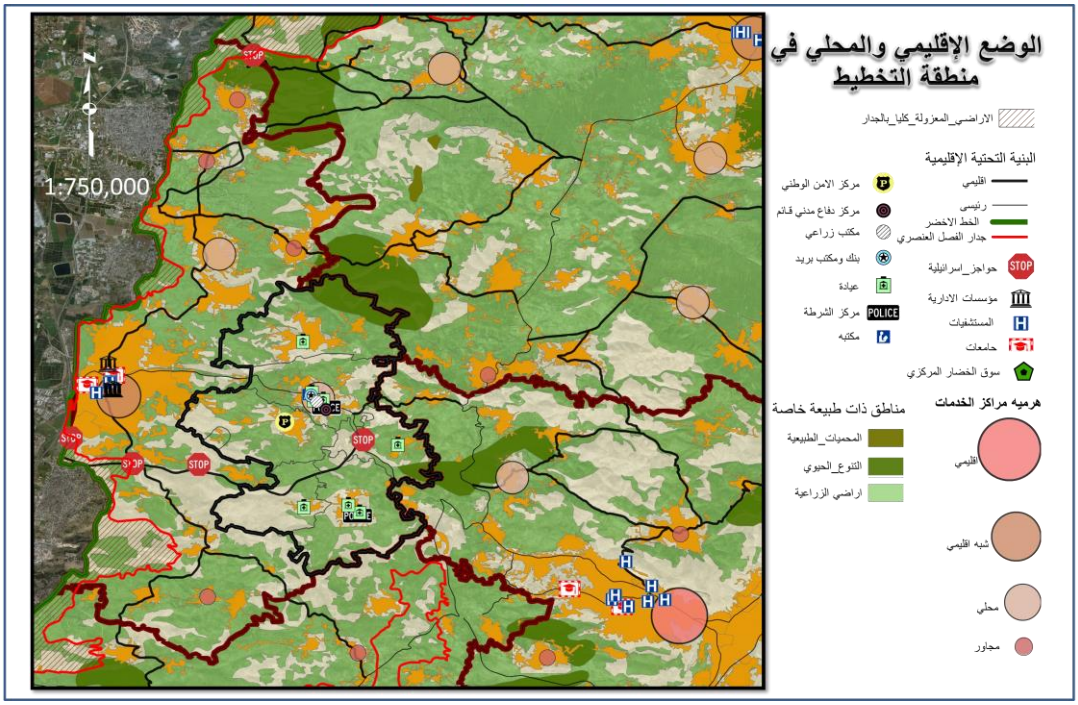

2.4.4 نمط وهيكلية التجمعات

عند دراسة مراحل وفترات التطور للتجمعات في منطقة التخطيط, يظهر أن التجمعات ما قبل 1964 و لعام2014 لم يتغير نسبة توسعها بشكل كبير ولكن عند ملاحظة توسع ما بين عام 1964 و2016 نلاحظ أن تجمع عنبتا قد حصل على توسع كبير بكثافة قليلة ويمكن أن يكون ذلك بسبب بيع الأراضي الزراعية للعمران والتطور الصناعي بينما بلعا قد حصل فيها كثافة سكانية عالية نسبيا لكنها لم تتوسع بشكل كبير عما كانت عليه في 2007 وقد يكون سبب ذلك لطبيعة الاجتماعية للمنطقة حيث أنها من 8 حمائل ومترابطون مع بعض كما انه يمكن أن يكون سبب ذلك المنحدرات الحادة في المنطقة القريبة من المنطقة المبنية.

وكان ذلك التوسع دون وجود مراكز تجارية ولا مناطق صناعية عدا بعض المنشات الصناعية في عنبتا زلا مراكز إدارية في منطقة التخطيط، حيث تركزت الوزارات والدوائر الحكومية في المدن الرئيسية.

أما بالنسبة لاتجاهات التوسع العمراني فقد توسعت جميع التجمعات في الأراضي الزراعية منخفضة القيمة وبعيدا عن المنحدرات والأراضي الزراعية.

تعتبر بلدة عنبتا أكبر تجمع في منطقة التخطيط، وتصنف على أنها مركز خدمات محلي حسب تصنيف م ا ركز الخدمات في فلسطين، وفيها بعض الخدمات التي تعتمد عليها بعض القرى المجاورة مثل البريد ومركز الشرطة والدفاع المدني، إلا أنها لا تعتبر مركزا حضريا جاذبا بالنسبة للمناطق المحيطة لعدة أسباب منها قرب مدينة جنين، وعدم توفر مؤهلات تجذب الناس مثل الأسواق والخدمات الإدارية والصحية والتعليمية المتميزة.

تتميز طبوغرافية المنطقة بالتنوع ما بين السهل والجبل والوادي، ويتراوح ارتفاعها بين 100 مترا في السهل، إلى 500 مترا في جبال. وتقع المنطقة المبنية لكل من بلعا وبيت ليد وسفارين على ارتفاع ما بين 300 إلى 500 مترا عن سطح البحر .وتنتشر عدة أودية في المنطقة.

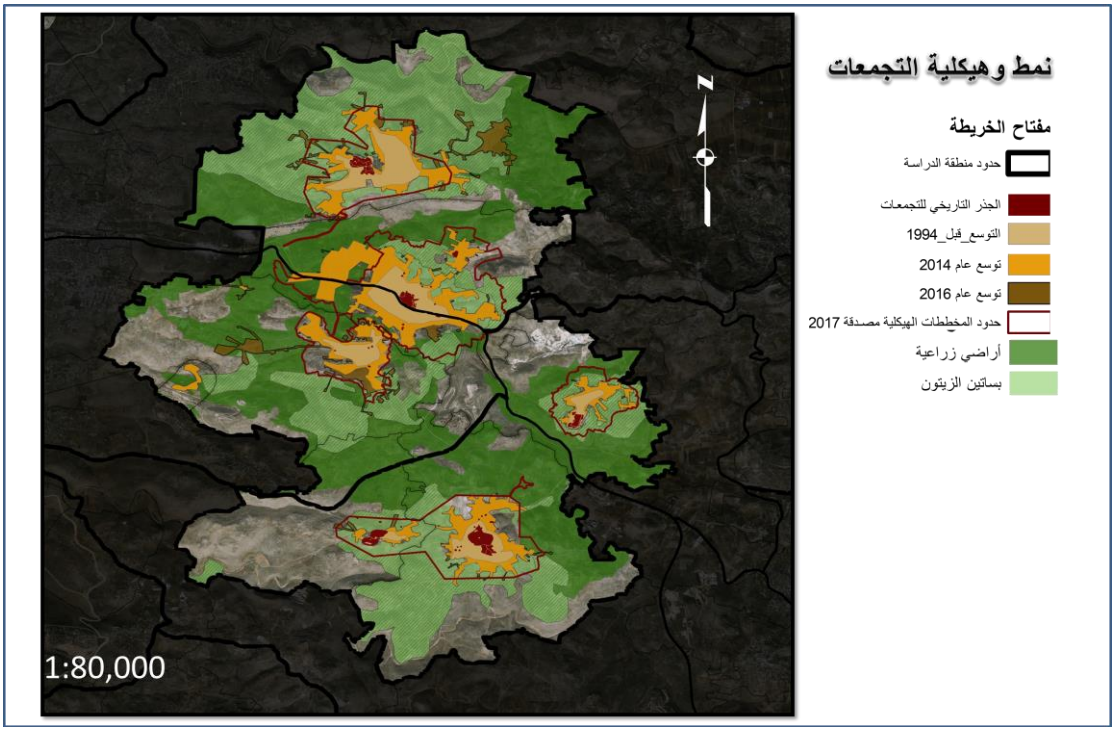

خريطة (11) نمط وهيكلية التجمعات

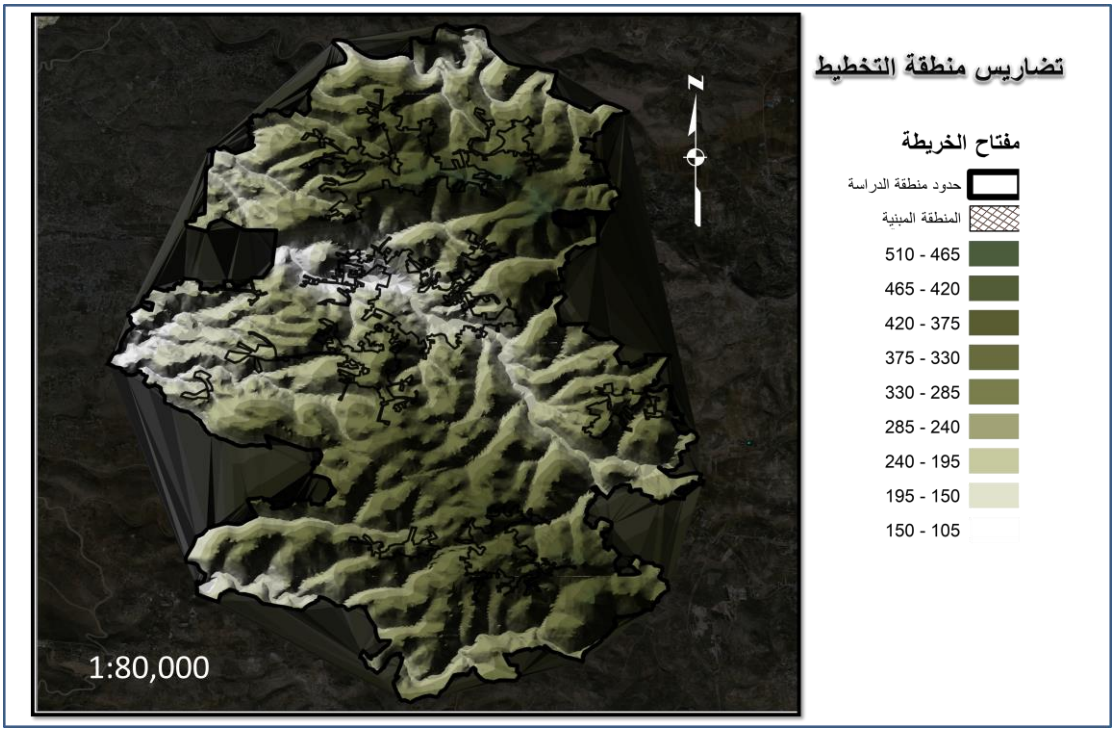

خريطة (12) تضاريس منطقة التخطيط

5.4 التقييمات القطاعية

1.5.4 السكان والديموغرافيا

بلغ عدد السكان في منطقة التخطيط 28,491 نسمة عام2017 وبين الجدول 3 النمو السكاني في منطقة التخطيط حسب التجمع. (حسب الجهاز المركزي للإحصاء)

التجمع / سنة	1997	2007		2017		معدل النمو الإجمالي%
	عدد السكان	عدد السكان	معدل النمو%	عدد السكان	معدل النمو%	
بلعا	4,780	6,554	.03	7,628	.015	.022
عنبتا	5,971	7,274	.02	7,877	.007	.013
كفر اللبد	2,630	4,043	.04	4,629	.01	.025
خربة الحفاصي	85	156	.06	206	.027	.043
رامين	1,536	1,792	.015	1,949	.023	.02
بيت ليد	4,793	4,956	.003	5,467	.013	.008
سفارين	675	754	.01	735	- .002	.004

جدول (3) النمو السكاني لمنطقة التخطيط حسب التجمع

باستخدام البيانات السكانية للسنوات السابقة (1997 ، 2007 ، 2017) يمكن حساب معدل النمو السكاني لاستخدامه في توقع عدد السكان المستقبلي باستخدام معادلة النمو السكاني لثمان سنوات وست عشرة سنة قادمة.

التجمعات السكانية	عدد السكان 2017	معدل النمو الإجمالي%	التوقعات السكانية	
			2025	2033
بلعا	**7,628**	**.022**	**9,075**	**10,805**

عنبتا	7,877	.013	8,734	9,685
كفر اللبد	4,629	.025	5,639	6,872
خربة الحفاصي	206	.043	288	404
رامين	1,949	.02	2,283	2,675
بيت ليد	5,467	.008	5,827	6,210
سفارين	735	.004	758	783
المجموع	28,491		32,604	37,409

جدول (4) التوقع السكاني المستقبلي لمنطقة التخطيط حسب التجمع

الاحتياجات التخطيطية المستقبلية

يحتاج كل شخص في التجمع السكاني إلى350 متر مربعا من الأرض بينما تحتاج عنبتا إلى300 متر مربع ، تتوزع بين السكن والمناطق الخضراء والخدمات والشوارع .وبالتالي نستطيع تقدير الاحتياج الحالي والمستقبلي من الأراضي للتوسع بناءا على عدد السكان الحالي والمتوقع.

التجمعات السكانية	عدد السكان 2017	مساحة المنطقة المبنية / كم	الاحتياج الحالي من المساحة	عدد السكان 2025	المساحة الاحتياجية بالمستقبل/كم	المساحة الإضافية	عدد السكان 2033	المساحة الاحتياجية بالمستقبل/كم	المساحة الإضافية/كم
بلعا	7,628	2,031	638	9,075	3,176	1,145	10,805	3,781	1,750
عنبتا	7,877	2,456	–	8,734	2,620	164	9,685	2,906	450
كفر اللبد	4,629	1,301	319	5,639	1,973	673	6,872	2,405	1,104
الحفاصي	206	105	–	288	101	–	404	141	36
رامين	1,949	548	134	2,283	799	251	2,675	936	388
بيت ليد	5,467	1,334	579	5,827	2,039	705	6,210	2,173	839
سفارين	735	313	–	758	265	–	783	274	–

جدول (5) الاحتياجات التخطيطية لتوسع العمراني المستقبلي

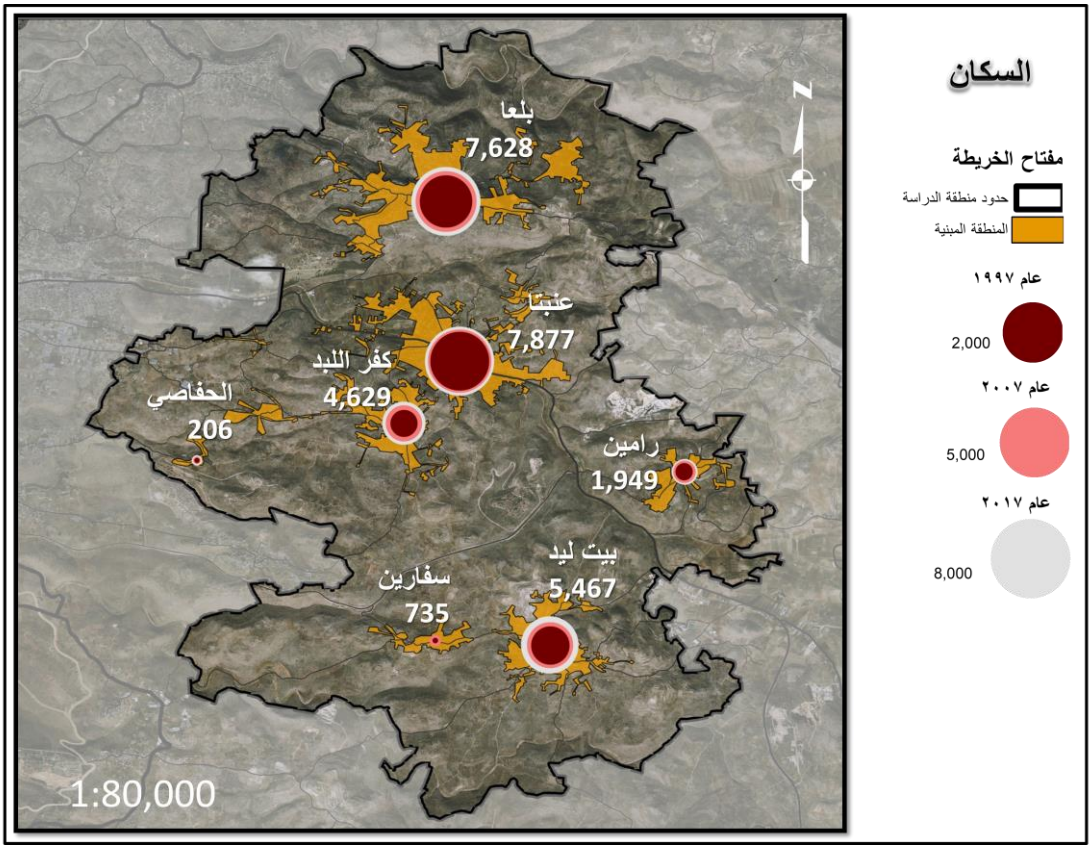

خريطة (13) النمو السكاني لتجمعات منطقة التخطيط0

2.5.4 الإسكان

تتكون المناطق السكنية القائمة من 5,739 وحدة سكنية موزعة في تجمعات منطقة التخطيط (بيانات من الهيئات المحلية وتقديرات الباحث)أما نمط السكن السائد فهو السكن المستقل في اغلب التجمعات وسكن مستقل وفلل ومن ثم المتعدد الطوابق في عنبتا .وتتركز الكثافة السكانية العالية في منطقة الوسط، وباقي المنطقة المبنية ذات كثافة قليلة. كما انه لا يوجد تواصل عمراني بين التجمعات بسبب طبيعة المنطقة وفي بعض التجمعات مثل عنبتا وكفر اللبد فلا يوجد تواصل عمراني من الرغم من كون منطقتين محاذيتين لبعض وذلك بسبب حب الاستقلالية لديهم.

التجمعات السكانية	عدد السكان (نسمة)	عدد الوحدات السكنية	المساحة الكلية	مساحة المنطقة المبنية	الكثافة السكانية	
					نسمة /م2	وحدة سكنية/م2
بلعا	7,628	1,491	19,151	2,031	3.7	0.7
عنبتا	7,877	1,595	19,381	2,456	3.2	0.6

كفر اللبد	4,629	855	14,757	1,301	3.5	0.6
خربة الحفاصي	206	40	800	105	1.9	0.3
رامين	1,949	415	8,868	548	3.5	0.7
بيت ليد	5,467	1,153	16,757	1,334	4	0.9
سفارين	735	190	9,687	313	2.3	0.6

جدول (6) مؤشرات الكثافة السكانية وكثافة البناء

المؤثرات السلبية

- عدم إتباع طرز معمارية موحدة.
- عدم توفر شبكة الصرف الصحي في بعض التجمعات.
- صعوبة التضاريس في بعض تجمعات منطقة التخطيط.
- البناء في الأراضي الزراعية.

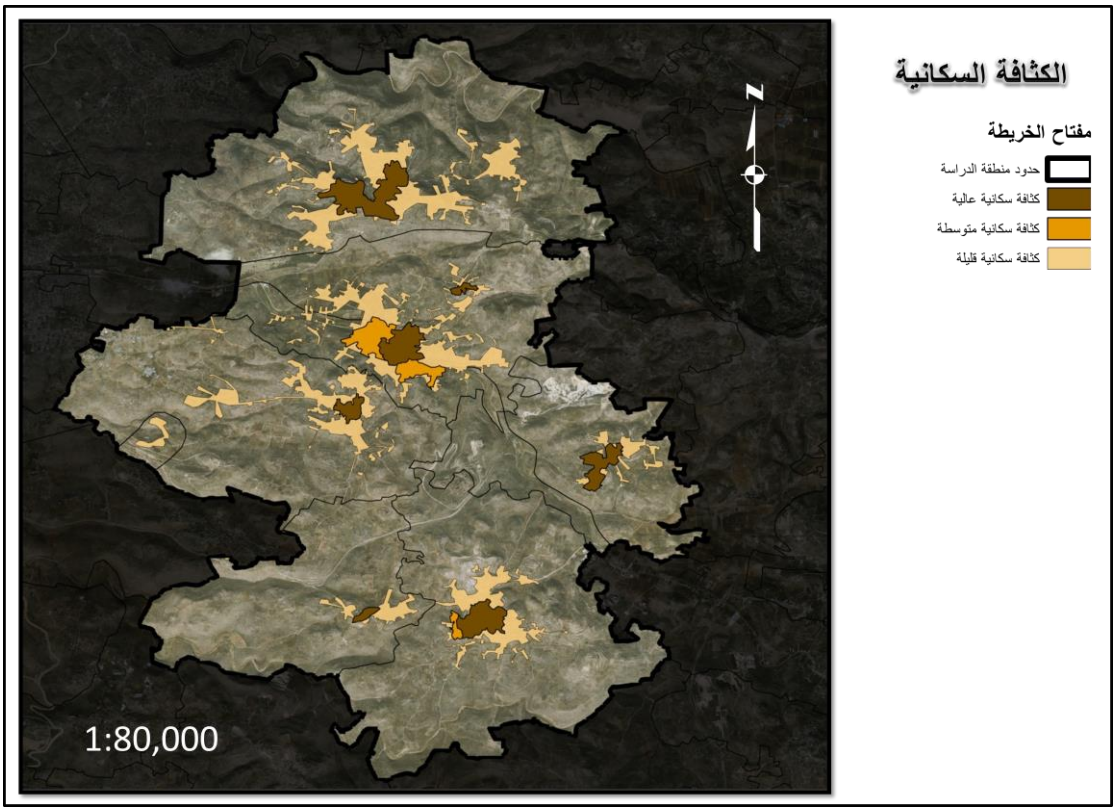

خريطة(14)الكثافة السكانية في منطقة التخطيط

3.5.4 البنية التحتية

قطاع المياه

يعتبر مجلس الخدمات المشترك لمياه الشرب والصرف الصحي بطولكرم هو الجهة المسؤولة عن تزويد المياه في منطقة التخطيط، يعتمد المجلس في تزويد المياه على مصدرين وهما :الآبار المحلية شركة المياه التابعة للاحتلال(مكروت)، وتتكون البنية التحتية لشبكة المياه من 8 خزانات موزعة على منطقة التخطيط تتسع بمجموعها على 1,800 متر مكعب من المياه ومحطة ضخ في عنبتا.

اسم التجمع	المصدر	السعة	نسبة التغطية	الفاقد
بلعا	بلدية	335م3	90%	30%-40%
عنبتا	بلدية	1,120م3		
كفر اللبد	بلدية	335م3		
حفاصي	من كفر اللبد			
رامين	من عنبتا			
بيت ليد	مكروت			
سفارين	بئر دير شرف	50كوب	ضعيفة جدا	كبير

جدول (7) ملخص مؤشرات تزويد المياه حسب التجمع

المؤثرات السلبية

- عدم كفاية مصادر المياه لتجمعات منطقة التخطيط.
- انقطاع مستمر في المياه في بلعا بسبب طبوغرافية المنطقة الجبلية.
- وجود نقص حاد في مصادر المياه في تجمع سفارين ويسبب ذلك في كثرة الهجرة من القرية.
- يتم تزويد بيت ليد بالمياه من شركة المياه التابعة للاحتلال مما يجعل مصادر المياه في المنطقة غير آمنه (يعيشون في خوف مستمر في انقطاع المياه تحت أي ظروف سياسية).

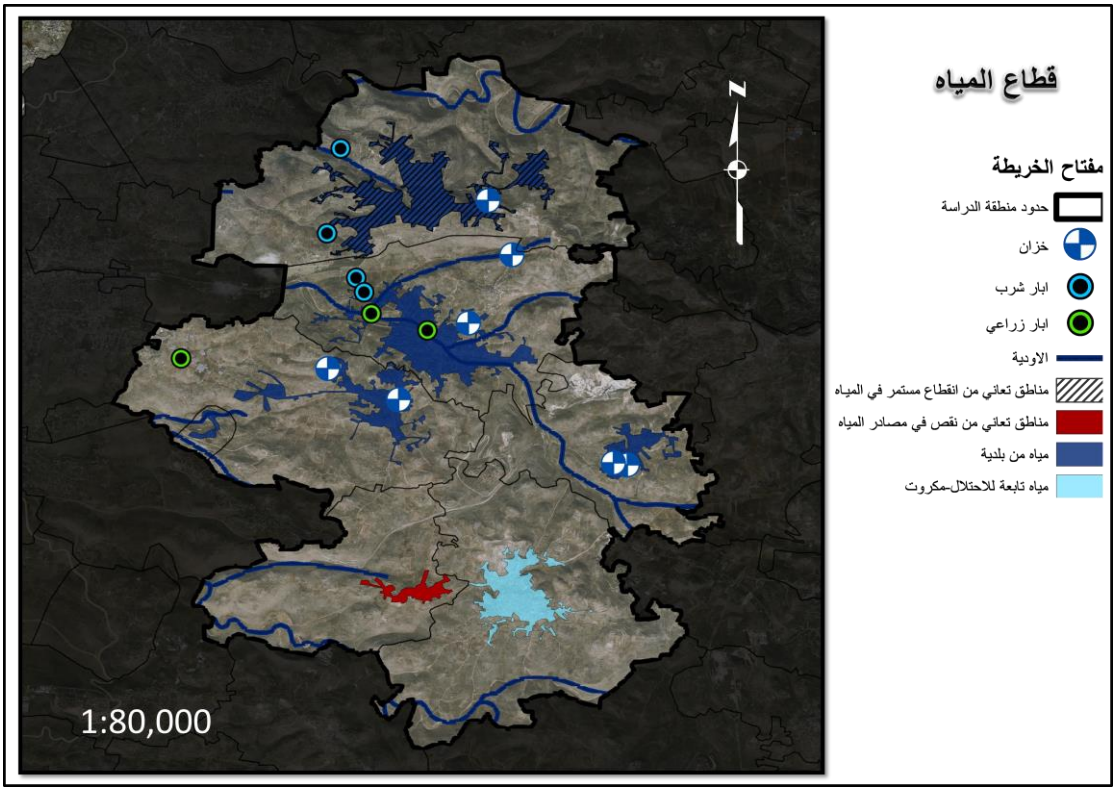

خريطة (15) قطاع المياه في منطقة التخطيط

تزويد الطاقة

يوجد عدة جهات مسؤولة عن تزويد الطاقة الكهربائية في منطقة التخطيط وهي:

- شركة توزيع كهرباء الشمال :وهي شركة مساهمة عامة محدودة، تخدم محافظات شمال الضفة الغربية بالطاقة الكهربائية .وتزود كل من عنبتا ورامين وبيت ليد وسفارين.
- الشركة القطرية التابعة للاحتلال: وتخدم كل من بلعا وكفر اللبد وخربة الحفاصي.

النفايات الصلبة

في جميع التجمعات ضمن منطقة التخطيط، يعتبر مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة الجهة المسؤولة عن جمع النفايات التخلص منها، وهو مؤسسة غير ربحية تأسست عام 2000م بهدف تحسين الظروف البيئية والصحية ورفع جودة وكفاءة خدمة إدارة النفايات الصلبة في محافظات شمال الضفة الغربية جنين، طوباس، نابلس، طولكرم، قلقيلية .ويدير المجلس مكب زهرة الفنجان وهو مكب مركزي لمحافظات شمال الضفة الغربية، ويملك المجلس 240ألف متر مربع من الأرض، منها 90 ألف متر مربع خلايا جاهزة للاستخدام، والتي ستخدم محافظات الشمال لمدة تصل إلى 15 عام في المرحلة الأولى وسيتم التوسع بعدها في الأراضي المتبقية. يشرف المجلس على عملية تجميع ونقل النفايات إلى مكب زهرة الفنجان.

الصرف الصحي

يوجد في كل من بلعا وعنبتا شبكة لصرف الصحي ولكن نلاحظ أن في بعض المناطق كفر اللبد ورامين وبيت ليد تحتوي بعض مناطقها على شبكة لصرف الصحي في حين باقي التجمعات كسافرين وخربة الحفاصي لا تحتوي إطلاقا على شبكة لصرف الصحي, إذ يستخدم السكان حفر امتصاصية في الغالب والحفر الصماء في حالات نادرة, وفي كثير من الحالات تحتاج الحفر الامتصاصية لعملية التفريغ بواسطة تنكات ويتم التخلص منها بشكل عشوائي إما في الأودية وأشهرها وادي الزومر أو في الأراضي الزراعية.

المؤثرات السلبية

- عدم وجود شبكة صرف صحي
- استخدام الحفر الامتصاصية والذي يساهم في تلوث التربة والمياه الجوفية.
- التخلص العشوائي من محتويات خ ا زن نضح مياه الصرف الصحي.
- طبوغرافية المنطقة الصعبة في بعض التجمعات مما يجعلها بحاجة إلى محطات ضخ.

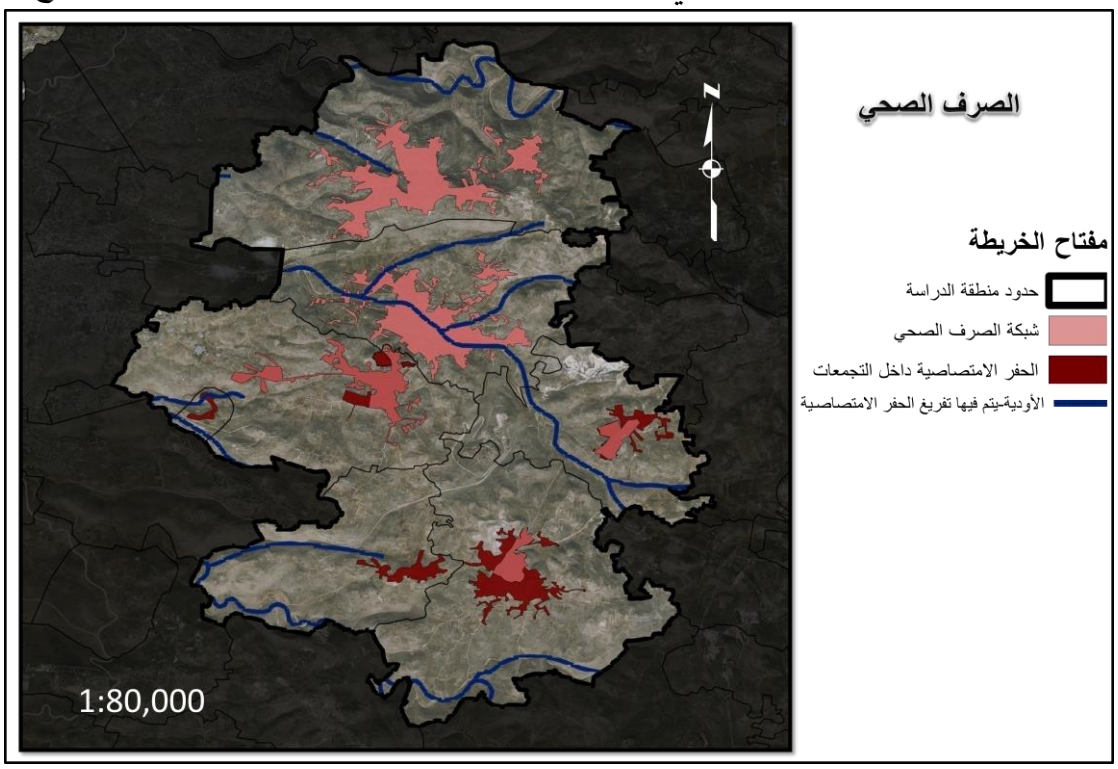

خريطة(16) الصرف الصحي في منطقة التخطيط

الطرق والمواصلات

ترتبط منطقة التخطيط بشكل رئيسي بمدينة نابلس ومدينة طولكرم بالشارع الرئيسي لعنبتا, بينما تتصل التجمعات فيما بينها بطرق رابطة معظمها معبدة وبحالة متوسطة إلى جيدة.

المؤثرات السلبية

- الحالة السيئة للشوارع.
- وجود شوارع رابطة بين التجمعات وخارجها من التجمعات المحيطة الغير معبدة.
- وجود أزمات مرورية بسبب ضيق الشوارع الرئيسية في كل من عنبتا وبلعا.
- عدم وجود أرصفة أو ممرات مشاه في الشوارع داخل التجمعات.
- عدم وجود أعداد كافية من أعمدة الإنارة في بعض التجمعات.
- عدم وجود مواقف عامة ومواقف لمركبات النقل العام.

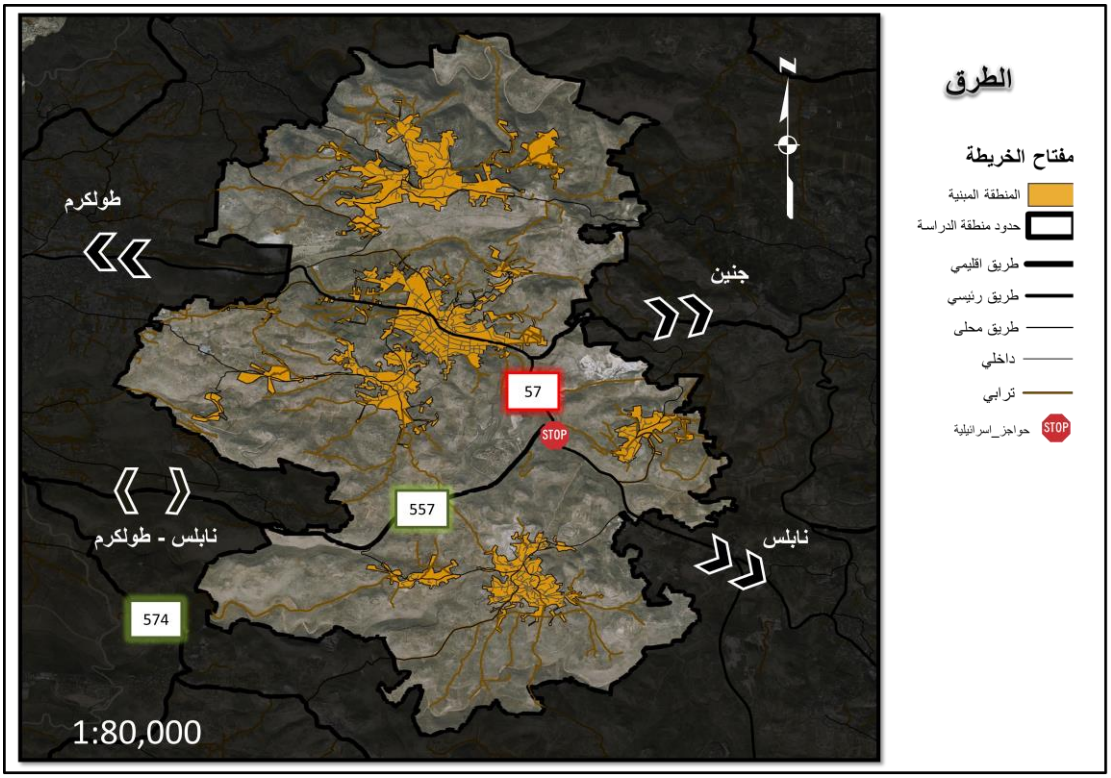

خريطة(17) الطرق في منطقة التخطيط

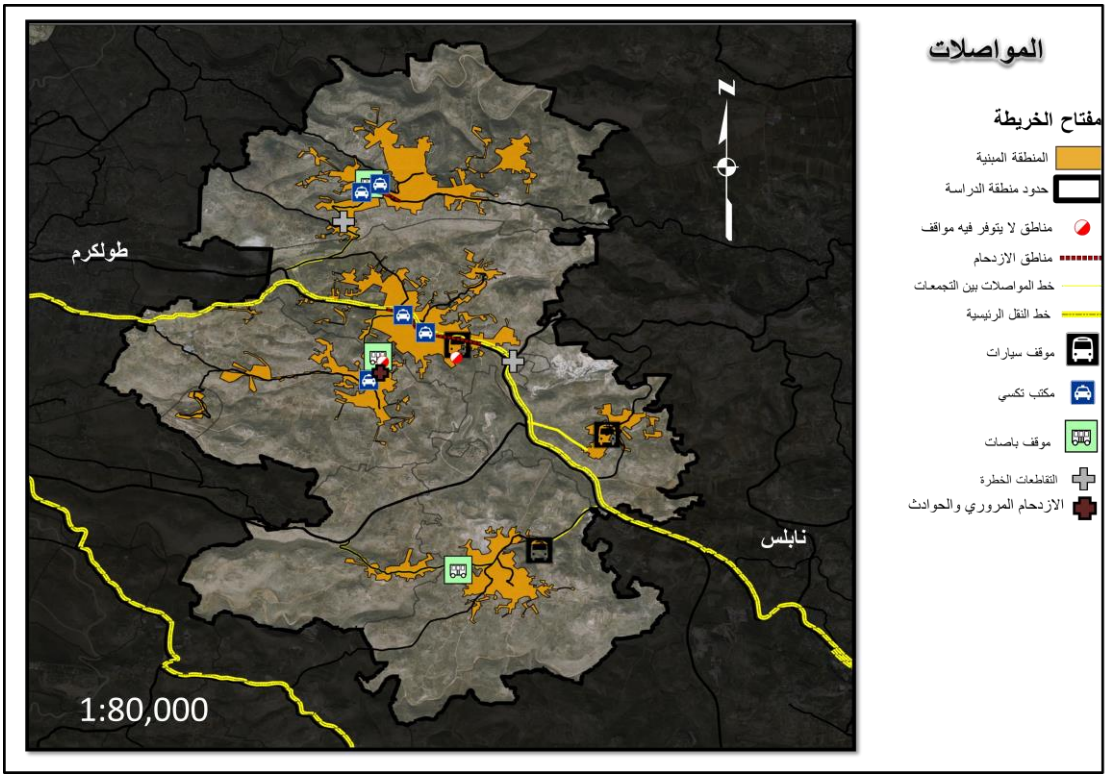

خريطة (18) المواصلات في منطقة التخطيط

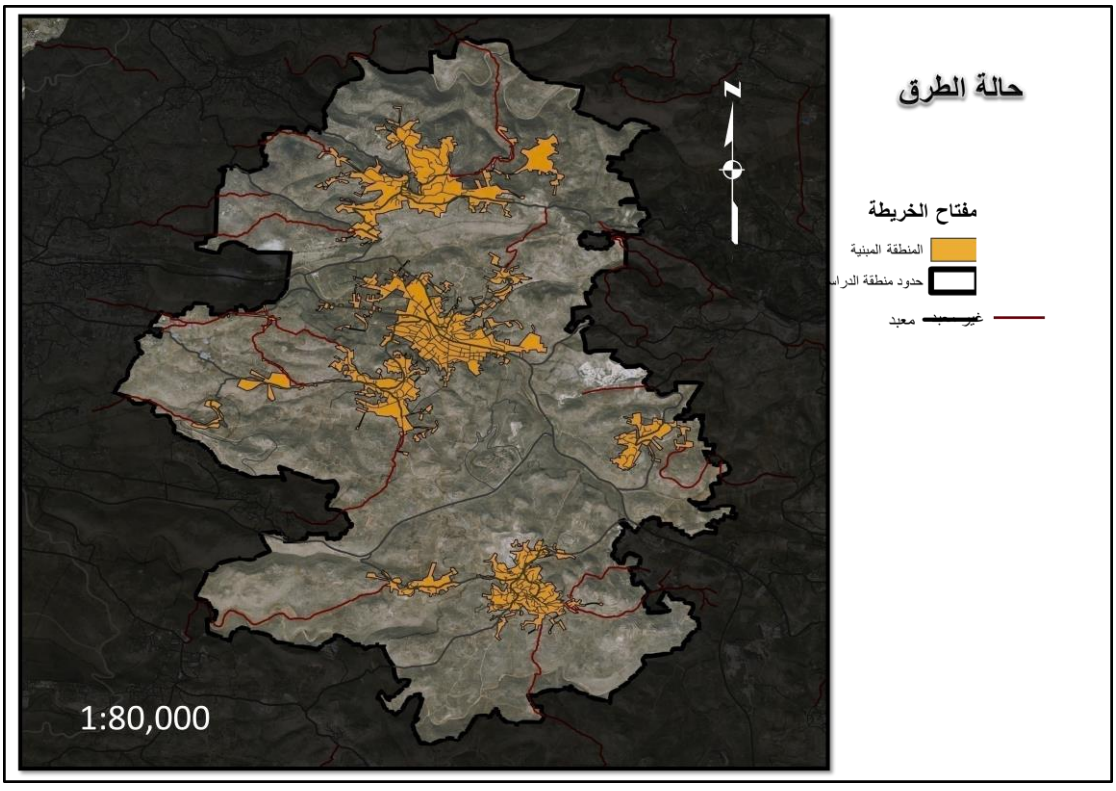

خريطة(19) حالة الطرق في منطقة التخطيط

4.5.4 الخدمات والمرافق المجتمعية

تم دراسة الخدمات الأساسية الحالية والاحتياجات المستقبلية، وتم الاعتماد على الدليل السعودي لمعايير الخدمات، وتتنوع هذه المعايير بين عدد السكان المخدومين، نطاق الخدمة والمساحة المطلوبة للفرد .والجدول التالي يوضح الخدمات المدروسة ومعاييرها.

الخدمة/المعيار	عدد السكان المخدومين	نطاق الخدمة	المساحة المطلوبة
مدارس	مدرسة لكل 1,250 نسمة	800-500متر	25متر مربع للطالب
عيادة صحية/مركز صحي	مركز لكل 4000-15,000 نسمة		
صيدليات	صيدلية لكل -8,000 15,000نسمة		
مستشفى عام	مستشفى لكل -250,000 20,000 نسمة		
مستشفى تخصصي	مستشفى لكل -300,000 150,000 نسمة		
مكتبة	مكتبة لكل 30,000نسمة	5كم	
مكتب بريد فرعي	مكتب لكل -15,000 10,000 نسمة	1كم	
مكتب بريد رئيسي	مكتب لكل -250,000 50,000نسمة		

مركز شرطة محلي	مركز لكل 15,000– 10,000 نسمة	5كم	
الدفاع المدني	مركز لكل 15,000– 10,000 نسمة	1.5كم أن لا تزيد مده الاستجابة أكثر من 4 دقائق	

جدول(7) أهم الخدمات والمرافق المجتمعية ومعاييرها(حسب الدليل السعودي)

التعليم

تتوفر الخدمات التعليمية في منطقة التخطيط لجميع لمراحل عدا المرحلة الجامعية، حيث تتوزع الروضات والمدارس الأساسية والثانوية في منطقة التخطيط، **إلا أن تعاني بعض المدارس من صغر المساحة.**

التجمع السكاني	عدد السكان	المدارس الحالية	الحاجة الحالية من المدارس	الحاجات 2025		الحاجات2033	
				عدد السكان	مدارس	عدد السكان	مدارس
بلعا	7,628	6	–	8,798	1	10,148	2
عنبتا	7,877	7	–	8,263	–	8,668	1
كفر اللبد	4,629	4	–	5,133	–	5,692	1
الحفاصي	206	1	–	238	–	274	–
رامين	1,949	3	–	2,036	–	2,128	–
بيت ليد	5,467	6	–	5,586	–	5,735	–
سفارين	735	1	–	747	–	758	–

جدول (9) الوضع الحالي والاحتياجات المستقبلية للمدارس حسب كل تجمع

الصحة

تتوفر خدمات الرعاية الصحية الأولية في منطقة التخطيط بشكل عام، حيث توجد عيادات والمراكز الصحية في كل تجمعات التخطيط منا أنها تعاني من صغر مساحتها وعدم تجهيزها بشكل كاف في الأدوات ,كما يوجد في عنبتا مختبرات طبية ومستشفى للعيون، إلا أنها تفتقر إلى مركز صحي متكامل أو مستشفى عام.

التجمع السكاني	عدد السكان	الخدمات الصحية (عيادة/مركز صحي)	الحاجة الحالية	الحاجات 2025		الحاجات2033	
				عيادة	مستشفى عام	عيادة	مستشفى عام
بلعا	7,628	1	–	–	–	–	–
عنبتا	7,877	3	–	–	–	–	–
كفر اللبد	4,629	1	–	–	–	–	–
الحفاصي	206	–	–	–	–	–	–
رامين	1,949	1	–	–	–	–	–
بيت ليد	5,467	2	–	–	–	–	–
سفارين	735	1	–	–	–	–	–

جدول (10) الخدمات الصحية الحالية والاحتياجات المستقبلية

الأمن والكوارث

يتوفر في منطقة التخطيط مركز واحد لدفاع المدني موجود في عنبتا وهو غير كافي لخدمة جميع التجمعات بسبب طبيعة الجغرافية للتجمعات, إذ تحتاج كل من بيت ليد وبلعا على وجود مركز لدفاع المدني, كما أن في منطقة التخطيط يحتوي على مركزين شرطة الأول في بيت ليد والثاني في عنبتا لكن بسبب وقوع مركز الشرطة في بداية تجمع عنبتا أدى إلى تأخر بالاستجابة في كل من عنبتا وكفر اللبد في أوقات الذروة أما تجمع بلعا فانه بحاجة إلى مركز شرطة.

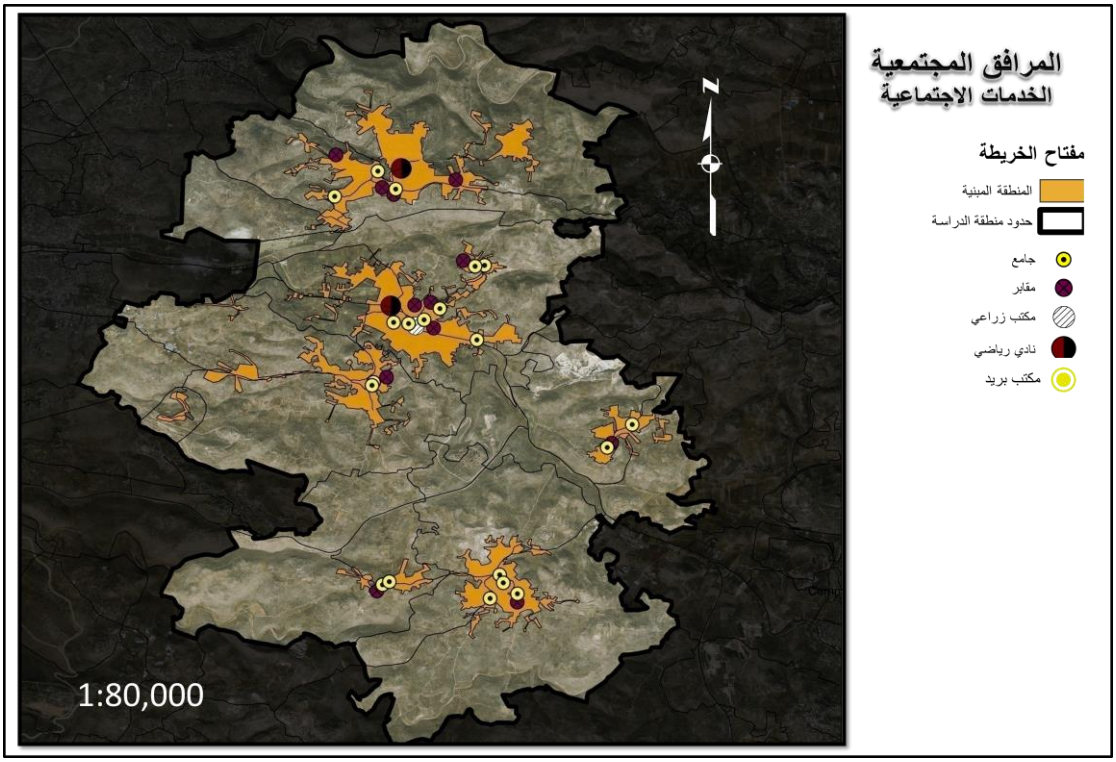

خريطة (20) الخدمات الاجتماعية في منطقة التخطيط

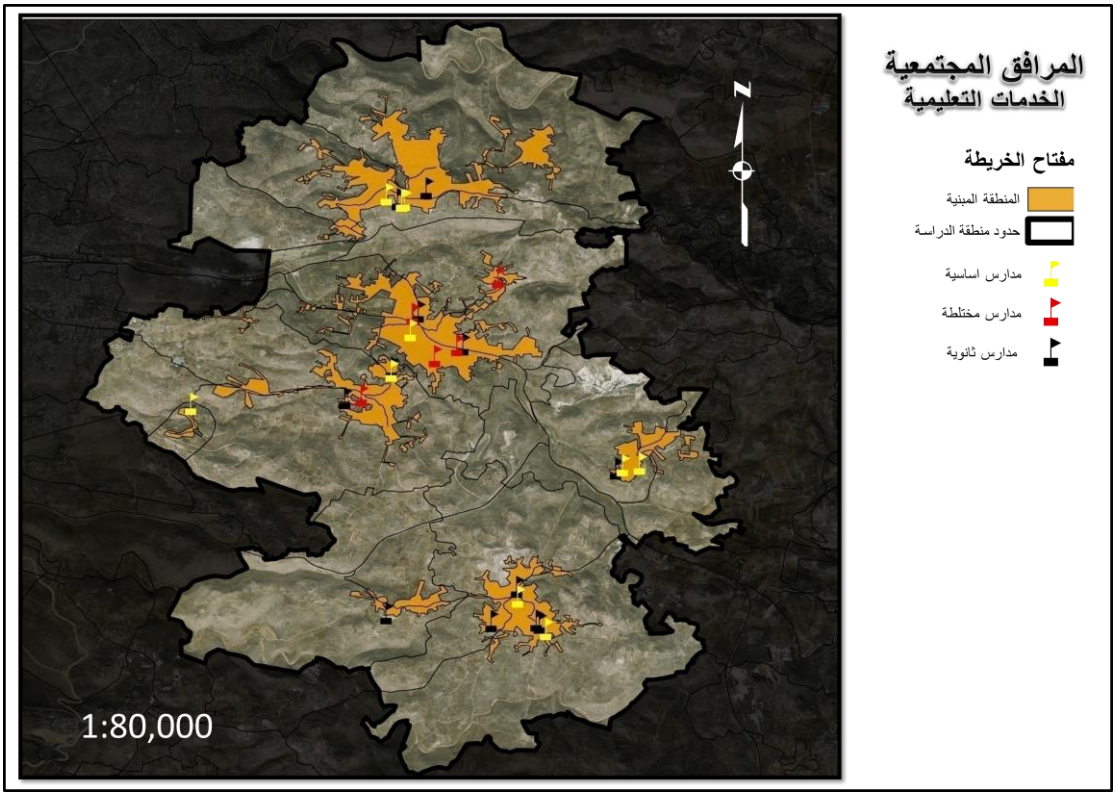

خريطة(21) الخدمات التعليمية في منطقة التخطيط

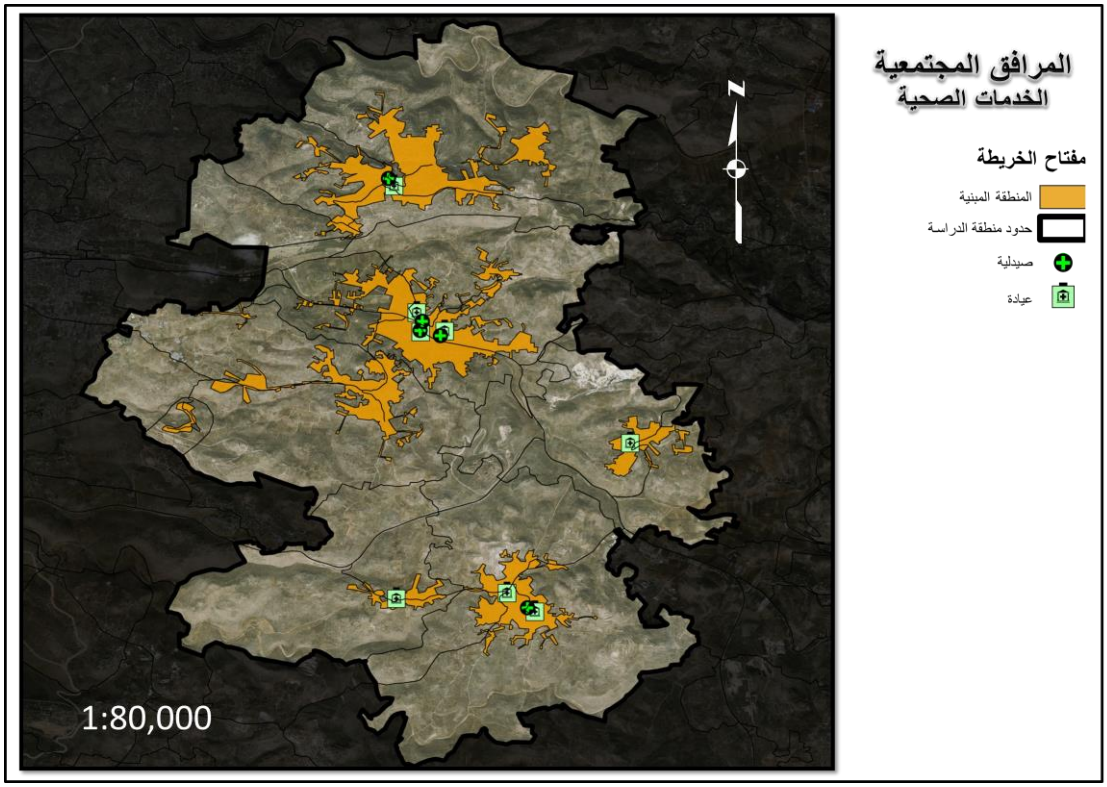

خريطة(22) الخدمات الصحية في منطقة التخطيط

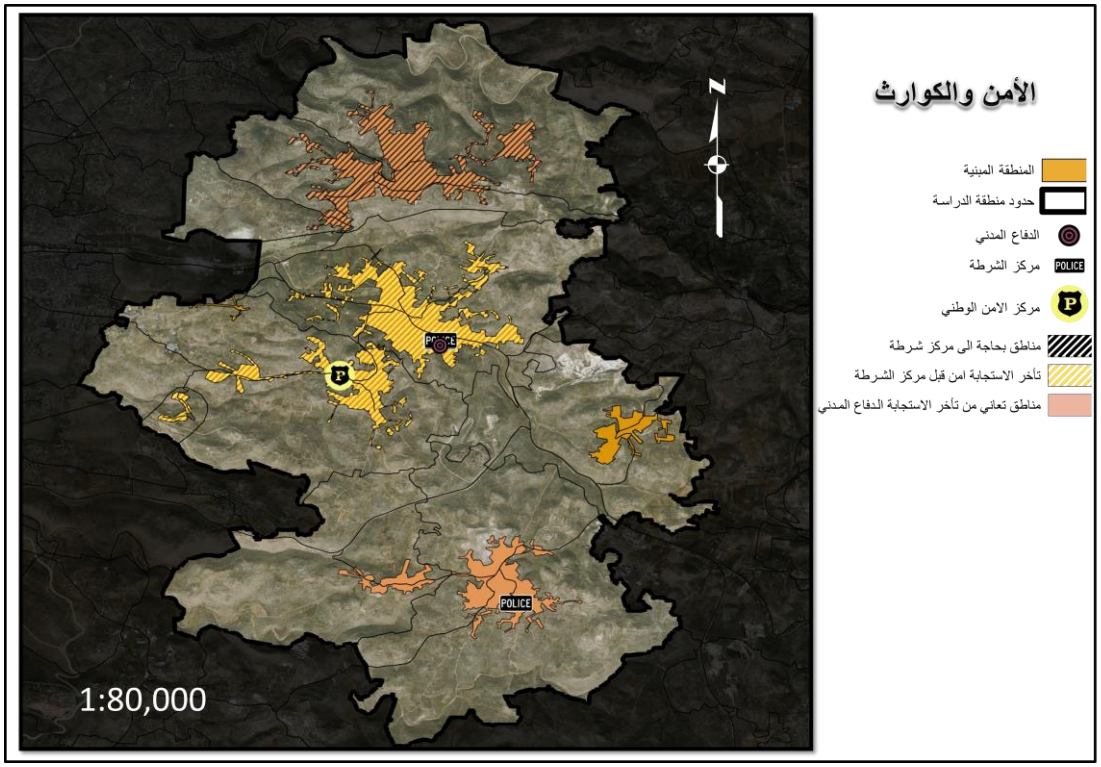

خريطة(23) الأمن والكوارث في منطقة التخطيط

5.5.4 الاقتصاد المحلي

يمكن وصف التجمعات في منطقة التخطيط بأنها ريفية زراعية، إذ تعتبر الزراعة المهنة الرئيسية التي يعمل بها سكان المنطقة وذلك لوجود مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة، إلا أن قطاع الزراعة عانى من التراجع في السنوات الأخيرة لعدة أسباب أهمها شح المياه والتكاليف, ومن القطاعات الأخرى التي يعمل بها سكان المنطقة :العمل داخل الخط الأخضر، المهن والحرف والأعمال الحرة، والوظائف الحكومية وغير الحكومية.

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية حوالي 55 ألف دونم، منها 820 دونم زراعات مروية و 38,900 ألف دونم. زراعة بعلية, ومن أهم المحاصيل التي زرعت في أراضي المحافظة: الخضراوات، الحبوب، الزيتون، اللوزيات, الحمضيات. أما بالنسبة للثروة الحيوانية يمكن ملاحظة وجود ثروة حيوانية كبيرة تشكل مصدر دخل لشريحة كبيرة من السكان، أهمها الأغنام والأبقار والدواجن.

توجد العديد من المعالم والآثار السياحية معظمها غير مؤهلة للاستخدام السياحي ولا يوجد خطط لإحياء وإعادة تأهيل البلدات القديمة، كما أن القيمة البيئية والمشهد الطبيعي لبعض المناطق يشكل فرصة حقيقية لاستغلالها في السياحة.

الفئة	المساحة الكلية	الأراضي الزراعية	المراعي الطبيعية	الكسارات	الحرف والصناعات	التجارة
مساحة/كم2	83	55	20	0.4	0.3	0.2
النسبة %		66.2	24	0.004	0.003	0.002

جدول (11) استخدامات الأراضي في منطقة التخطيط

التجمع /مساحة بدونم	الأراضي الزراعية المروية	الأراضي الزراعية البعلية	عدد آبار الارتوازية المستخدمة في الزراعة
بلعا	**70**	**10,489**	**2**
عنبتا	**400**	**8,070**	**2**
كفر اللبد	**300**	**6,810**	**1**
حفاصي	**10**	**460**	

بيت ليد	16	7,900	
رامين	22	3,063	
سفارين	–	2,102	

جدول(12) مساحة الأراضي الزراعية المروية والبعلية حسب كل تجمع

التجمع / مساحة دونم	الزراعات المحمية	الخضار		المحاصيل الحقلية		البستنة الشجرية	
		بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي
بلعا	35	4	15	40	4	10,410	15
عنبتا	68	40	125	130	25	7,900	175
كفر اللبد	125	20	106	90	–	6,700	40
الحفاصي	10	10	–	30	–	420	–
رامين	–	8	2	255	–	2,800	20
بيت ليد	4	2	10	135	–	7,760	2
سفارين	–	2	–	70	–	2,030	–
المجموع	242	86	258	750	29	38,020	252

جدول(13) نوعية المحاصيل حسب كل تجمع

التجمع	أبقار		أغنام		دجاج لاحم		دجاج بياض		خلية النحل
	عدد المزارع	عدد الرؤوس	عدد المزارع	عدد الرؤوس	عدد المزارع	عدد الرؤوس	عدد المزارع	عدد الرؤوس	
بلعا	3	75	35	1,400	45	225,000	29	116,000	1,300
عنبتا	4	20	75	1,068	1	22,000	–	–	450
كفر اللبد	5	25	25	1,305	14	250	1	3	650

الحفاصي	–	7	–	195	1	2	–	–	–
رامين	–	–		730	1	10	–	–	–
بيت ليد	1	8	20	500	12	48	–	–	400
سفارين	2	50		440	4	20	–	–	50
المجموع	15	185	155	5,638	78	247,330	30	116,003	2,850

جدول(14) الثروة الحيوانية حسب كل تجمع

المؤثرات الايجابية

- وفرة الأراضي الزراعية الخصبة.
- غني منطقة التخطيط بالثروة الحيوانية ووجود مصنع للإنتاج.
- غنى المنطقة بالآثار والخرب مما يجعل منها محط جذب السياح.

المؤثرات السلبية

- شح المياه وضعف التسويق للمنتجات الزراعية.
- ضعف الاستثمارات الاقتصادية في كافة القطاعات.

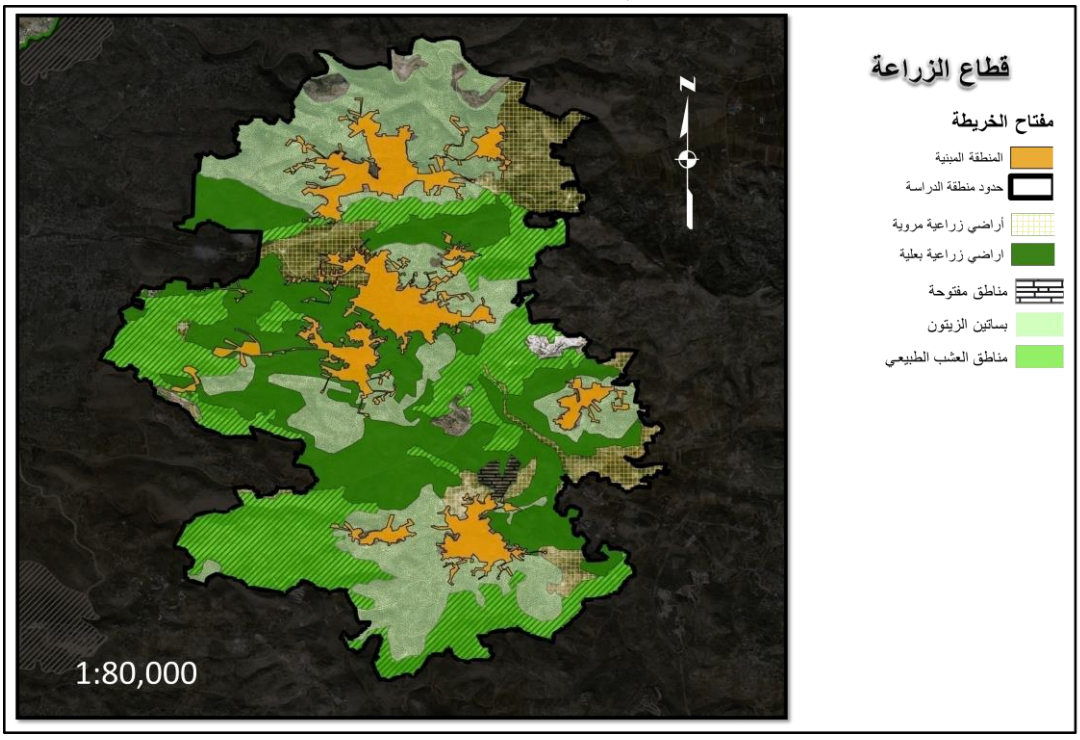

خريطة(24) قطاع الزراعة في منطقة التخطيط

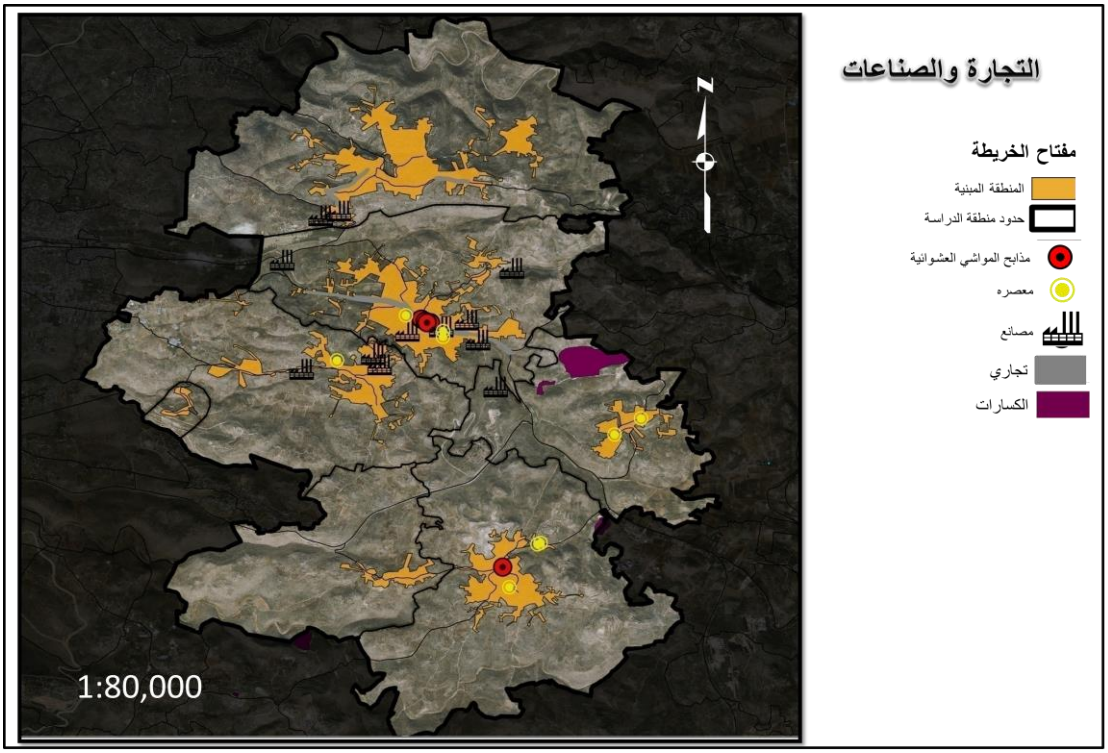

خريطة(25) التجارة والصناعات في منطقة التخطيط

6.5.4 الموروث الثقافي والطبيعي

الموروث الطبيعي:

تتميز منطقة التخطيط بوجود مساحات كبيرو جدا من الأراضي الخضراء المزروعة بأشجار الزيتون واللوزيات, والأعشاب الخضراء الطبيعية أيضا, تعتبر منطقة التخطيط من المناطق الهامة والحساسة بيئيا, وذلك لتوفر المناطق الحرجة والغابات الطبيعية وسهول عنبتا الخصبة جدا.

الموروث الثقافي:

يوجد في منطقة التخطيط العديد من الآثار منها يرجع إلى الرومان كما في بيت ليد البرك الرومانية والصخور التي بنيت منها سبسطيه, منها يرجع إلى العصور العثمانية كنفق الثماني القلاع المتوفرة في المنطقة, عدا أيضا عن البلدات القديمة والخرب المتوفرة فيها. فمنطقة التخطيط تحتوي على كنزا تاريخيا يجب المحافظة علية وحماية.

المشكلات:

يمكن تلخيص أهم المشكلات التي واجهت قطاع الموروث الثقافي والطبيعي في منطقة التخطيط كما يلي:

- إهمال المناطق التاريخية والأثرية.
- الزحف العمراني باتجاه الأراضي الزراعية الخصبة.
- الانتهاكات التي تتعرض إلها هذه المناطق من قبل الاحتلال
- ضعف في دراسات البيئية.

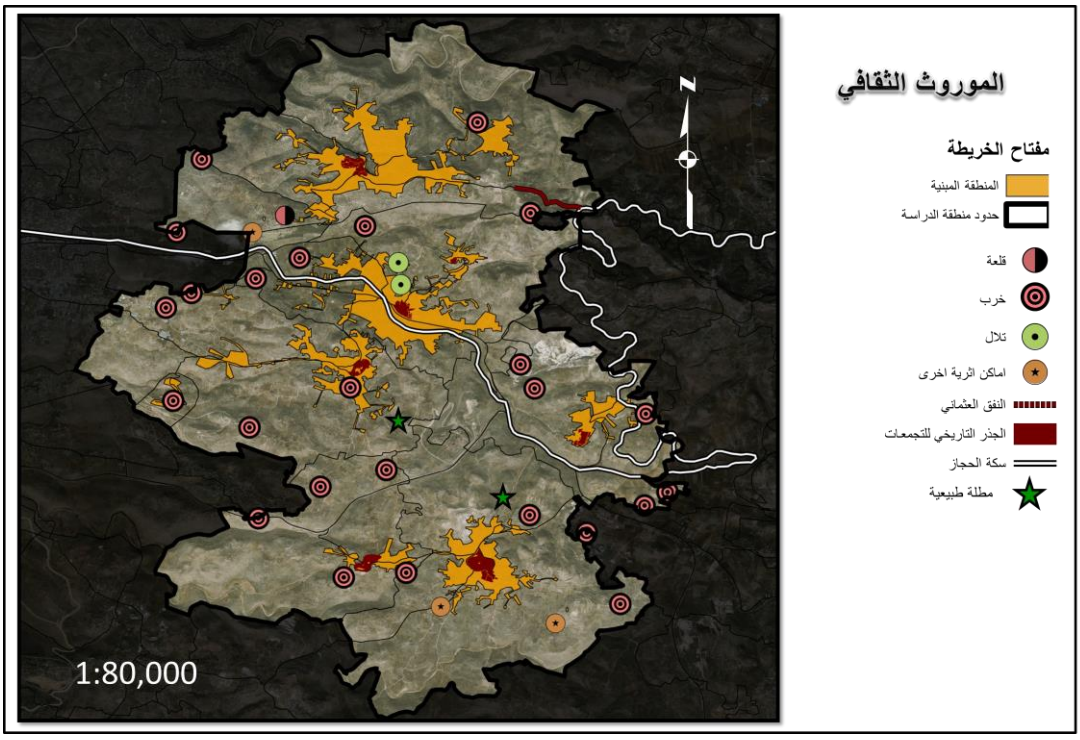

خريطة(26) الموروث الثقافي في منطقة التخطيط

صورة (2) هربه باطن الحمام في بيت ليد

صورة (3) البرك الرومانية في بيت ليد

صورة (4) منتجع المنطار في بلعا

صورة(5) النفق العثماني في بلعا

صورة (6) قلعة البرقاوي في كفر اللبد

7.5.4 البيئة

تتلخص أهم المظاهر البيئية في منطقة التخطيط بما يلي:

- وجود تربة زراعية خصبة تشكل حوالي % 66 من مساحة منطقة التخطيط.
- وجود مناطق ذات تنوع حيوي شمال بلعا.
- وجود منحدرات حادة منتشرة في المنطقة.

المؤثرات السلبية

- التلوث البيئي الناتج عن التخلص العشوائي من المياه العادمة المستخرجة من الحفر الامتصاصية بواسطة تنكات النضح والناتجة أيضا من مخلفات المصانع ومعاصر الزيتون واخطر هذه الأودية وادي الزومر في عنبتا.
- تلوث ضوضائي بسبب حركة المركبات السريعة في الرئيسي لعنبتا.
- تلوث هواء وضوضاء بسبب مناشير الحجر في رامين عدا أيضا عن تلوث التربة الناتجة بسببها.
- تقع 80% من منطقة التخطيط في مناطق ضعيفة جدا للتلوث المياه الجوفية مما يجعل منها عرضة لتلوث المياه وأبارها في ضوء الملوثات السابقة.

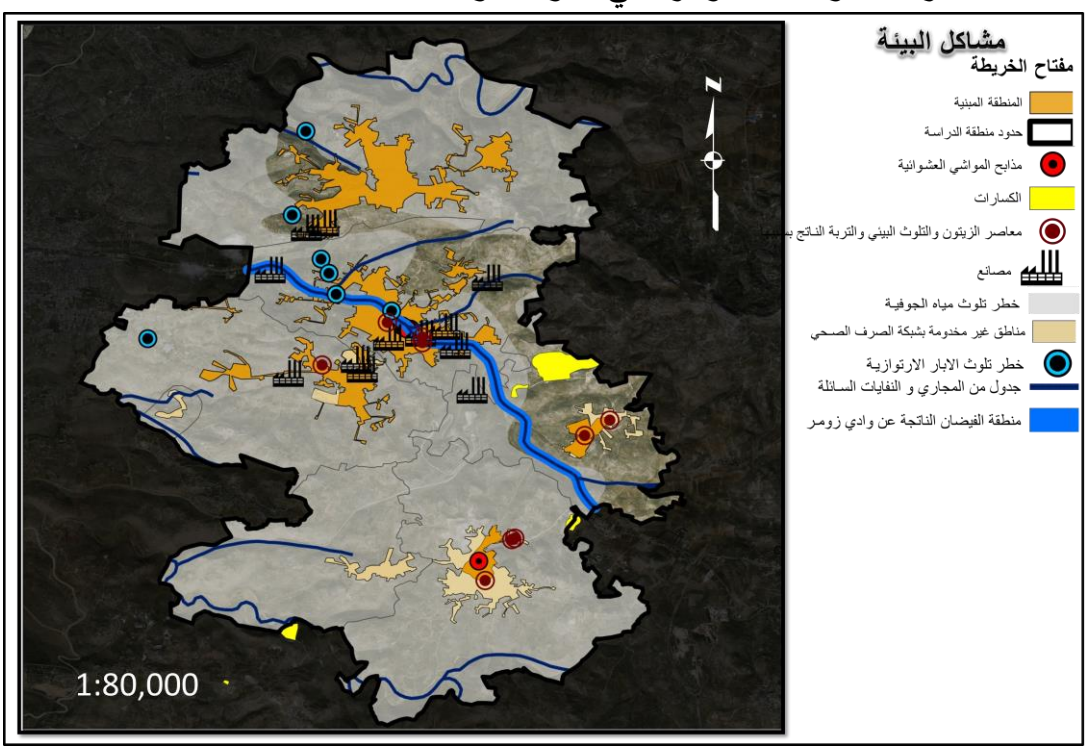

خريطة(27) المشاكل البيئية في منطقة التخطيط

8.5.4 إمكانيات وتحديات التنمية

بعد القيام بمرحلة التشخيص والتقييم القطاعات لكل من مناطق(عنبتا, كفر اللبد, بلعا, بيت ليد, سفارين, رامين, خربة الحفاصي) فقد تم الخروج بمخرجات للتحليل وهي:

1.8.5.4 المحددات والقيود

- وجود الأراضي المنحدرة وذات الميول الحادة في منطقتي بلعا وبيت ليد, حيث تتنوع مظاهر سطح بلدة بلعا من جبال وأودية أما منطقة بيت ليد فإنها تتميز بأنها منطقة جبلية وعرة.
- وجود عدد من الأودية وأبرزها واد الزومر الذي يمتد على طول الشارع الرئيسي الواصل بين محافظتي نابلس وطولكرم.
- التربة الخصبة الغنية جدا والصالحة للزراعة حيث يغطي المنطقة نوعين من التربة التيراروزا الحمراء والتربة الرندزينا البنية والتي يغلب عليها القوام الطيني وتتراوح أعماقها من 2-4.5م , كما أن المناطق الزراعية تغطي ما نسبته حوالي 66.2 من المساحة الكلية. إضافة إلى السهول الخصبة في عنبتا التي تعتبر في مخطط الحماية كأراضي زراعية عالية القيمة حيث يمنع الزحف العمراني باتجاهها.
- إضافة إلى السهول الخصبة في عنبتا التي تعتبر في مخطط الحماية كأراضي زراعية عالية القيمة حيث يمنع الزحف العمراني باتجاهها.
- وجود منطقة الأحراش ومناطق التنوع الحيوي والتي يجب حمايتها من التوسع العمراني.
- مناطق الموروث الطبيعي حيث يوجد العديد من المواقع الأثرية في منطقة التخطيط من خرب, والقلعة والنفق العثماني , والبرك الرومانية وغيرها.
- وقوع جزء من منطقة التخطيط ضمن مناطق ج والتي تشكل ما نسبته 24% من مساحة المنطقة كما انه يوجد مستوطنتين مستوطنة عناب على أراضي رامين وبيت ليد ومستوطنة افني حيفتس على أراضي كفر اللبد
- مناطق الحفاظ على الآبار الجوفية الموجودة في المنطقة حيث يوجد حاليا 5 آبار جوفية اثنين في بلعا واثنين في عنبتا وواحد في منطقة كفر اللبد.

2.8.5.4 مخاطر ومشكلات التنمية

- المناطق المهددة بالفيضان خاصة وادي الزومر والذي يخترق بلدة عنبتا على امتداد الشارع الرئيسي الواصل بين محافظتي نابلس وطولكرم وقد برزت مشاكل حقيقية نتيجة فيضان هذا الوادي ولكن إلى الآن لم يتم معالجة الأمر.
- المناطق المتأثرة بالتلوث من الكسارات ومناشير الحجر والتي تعتبر مصدرا مهددا للبيئة الزراعية, كما تسبب تلوث الهواء في المنطقة ويعمل هذا التلوث على الحد من أي نمو عمراني في ذلك الاتجاه.
- التلوث الضوضائي الناتج عن حركة المركبات على طول الطريق الرئيسي في بلدة عنبتا, والتلوث البصري والبيئي الناتج من المصانع ومناطق الذبح العشوائية للحيوانات أيضا على طول الطريق الرئيسي.
- المناطق المتأثرة بالتصريف الغير المنظم لمياه الصرف الصحي نتيجة التفريغ العشوائي للحفر العشوائية كما أن هناك خطر ناتج عن اختلاط مياه الصرف الصحي بمياه الأمطار والمياه الجوفية وتشكل المياه الجوفية المصدر الرئيسي للشرب والزراعة.
- تعاني بلدة بلعا من الضغط الغير الكافي والانقطاع المتكرر للمياه, كما تفتقر سفارين من وجود مصدر للمياه حيث تعاني من نقص حاد في مصادر المياه مما أدى إلى خروج بعض السكان منها كما أن التجمعات في منطقة التخطيط تعاني من ارتفاع بنسبة الفاقد وكما أنها أيضا تعاني من عدم كفاية مصادر المياه للاستخدام الزراعي والمنزلي مما يؤدي إلى تقليص مساحات الزراعة المروية مقارنة مع الزراعة البعلية .
- بالنسبة للنفايات الصلبة فتعاني سفارين من عدم كفاية الخدمة.
- مشاكل الطرق التي بحاله سيئة وعدم تعبيد الطرق الرابطة بين التجمعات وعدم تأهيل طرق الزراعية بما يخدم مصلحة المزارع, المشاكل المرورية الناتجة في بعض الأحيان من ضيق الشوارع كما في بلدة بلعا وأيضا من الأزمة الناتجة من عدم وجود مجمع مركبات كما في عنبتا حيث أنها تحتوي على 25 مركبة كما أنها غير كافية, عدم توفر موقف للمركبات في منطقتي كفر اللبد وعنبتا.
- وجود المناطق الحرفية بالقرب من المناطق السكنية .
- تردي أوضاع البناء للبلدات القديمة وقلة الوعي والاهتمام بالأماكن الأثرية في منطقة التخطيط.
- ضعف في التوزيع الجغرافي للمدارس والحاجة إلى تأهيل البعض منها وضعف مستوى البنية التحتية لقطاع الصحة.

3.8.5.4 الإمكانات والفرص

- المناطق المرشحة لزيادة الكثافة السكانية وتشمل مناطق متوسطة ومنخفضة الكثافة.
- المناطق المناسبة للتوسع السكاني وهي مناسبة من ناحية الطبوغرافيا وإمكانية توصيل شبكات الطرق الحالية وخدمات البنية التحتية الأساسية.
- المواقع المحتملة للخدمات المجتمعية حيث تتوفر مناطق ذات الملكية العامة في منطقة سفارين مما قد يقوي ويعزز البلدة .
- توفر مناطق تلائم التوسع الصناعي في وسط منطقة التخطيط وهي منطقة مناسبة للاستخدامات النشاطات الصناعية الخفيفة والحرفية للمنطقة ككل وتتمتع بموقعها الجيد وسهولة الوصول إليها بالإضافة إلى إمكانية ربطها بخدمات البنية التحتية الأساسية بالإضافة إلى بعدها عن التجمعات السكنية كما انها بالقرب من منطقة الكسارات.
- مناطق تلائم التوسع في الأنشطة التجارية على الشارع الرئيسي في عنبتا وبلعا.
- إمكانية التطوير السياحي في الخرب والمناطق الأثرية بحيث تصبح عنصر جذب سياحي جيد للمنطقة، وجود مسار سكة الحديد والنفق العثماني.
- وجود بلدات قديمة فيها مباني تاريخية يمكن ترميمها أو إعادة تأهيلها لإحياء تلك المراكز التاريخية.
- وجود أراضي زراعية خصبة وإنتاج زراعي متنوع بين المحاصيل الحقلية والخضار وبساتين الزيتون ولوز وغيره بالإضافة إلى الثروة الحيوانية.
- الإمكانية العالية لتطوير مصادر المياه الجوفية بحيث يمكن حفر آبار ارتوازية جديدة مما يزيد من إمكانية تطوير وتحسين مستوى الخدمة في المنطقة.
- وجود منطقة صناعية مقترحة في بلدة عنبتا حيث أنها موجودة في المخطط الهيكلي لعنبتا.

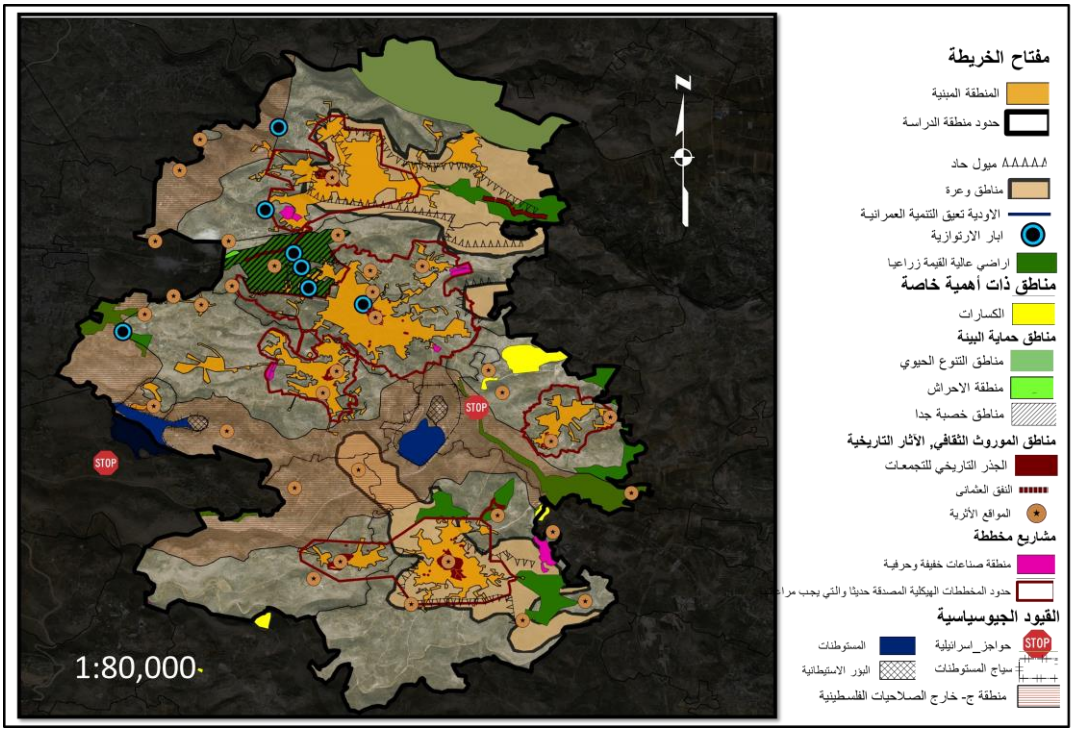

خريطة(28) المحددات والقيود في منطقة التخطيط

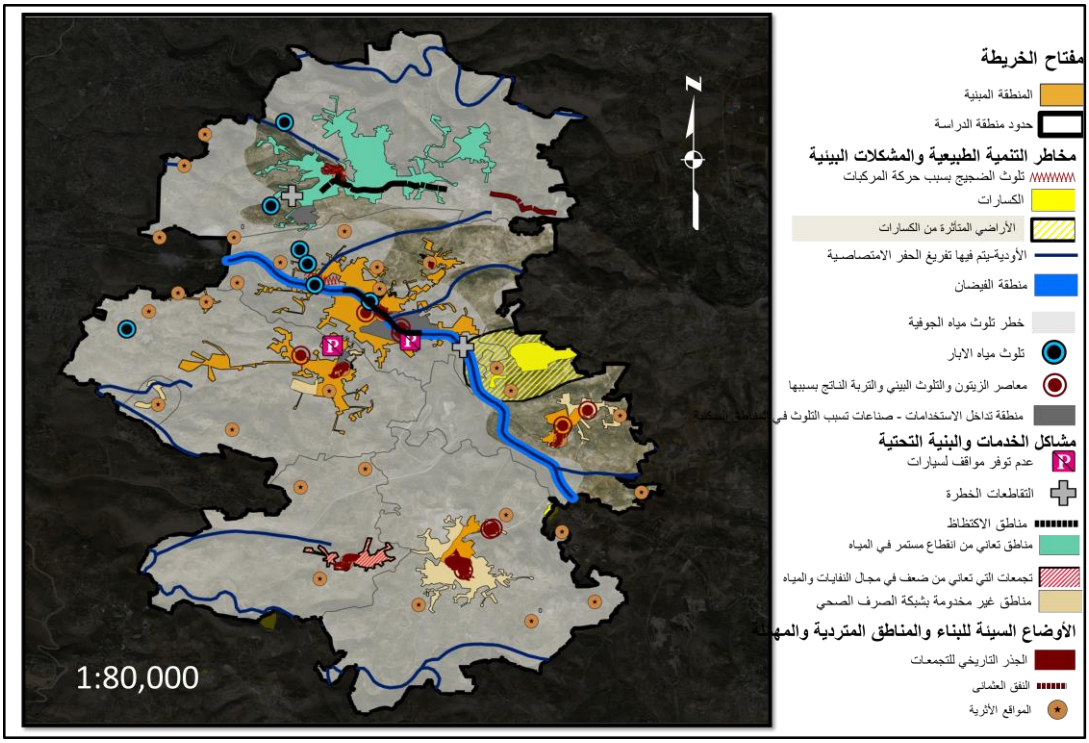

خريطة(29) مخاطر ومشكلات التنمية في منطقة التخطيط

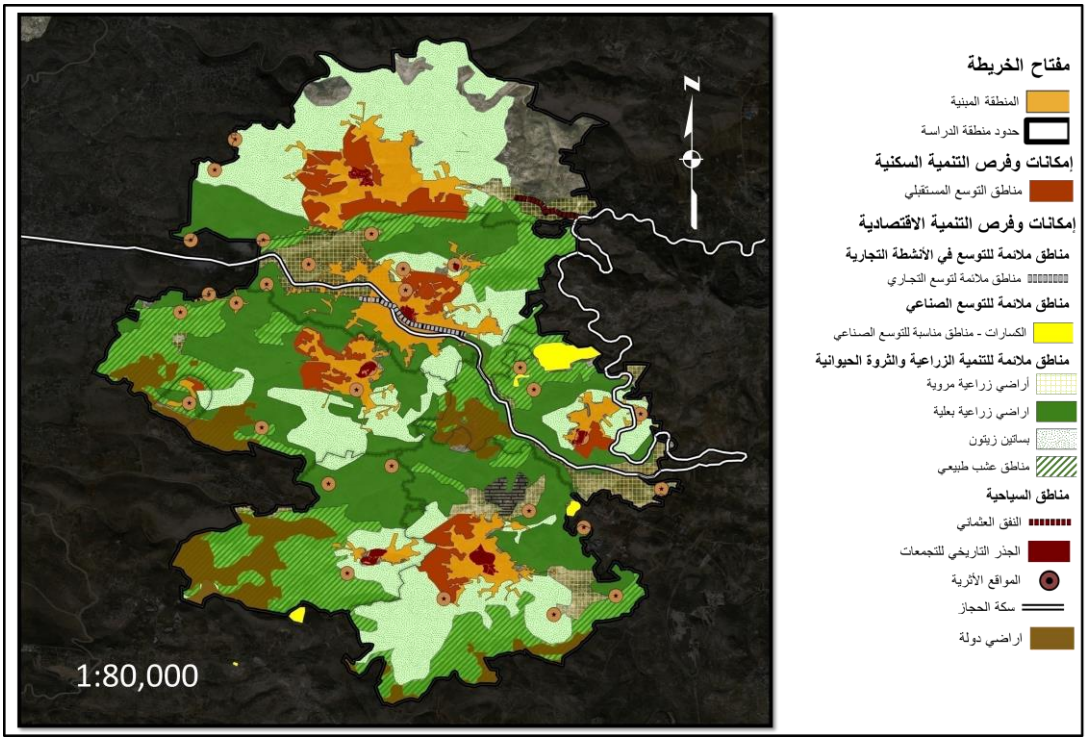

خريطة(30) الإمكانات والفرص في منطقة التخطيط

الأولويات والاحتياجات في منطقة التخطيط

- ✓ احتياجات البنية التحتية
  - شق طرق وتعبيد الطرق داخل التجمعات والطرق الرابطة بينهم
  - إعادة تأهيل وترميم آبار الجوفية وإنشاء آبار جديدة
  - إنشاء شبكة الصرف الصحي في التجمعات الغير مخدومة واستكمال الشبكة في باقي التجمعات
  - تحسين خدمة النفايات الصلبة في تجمع سفارين
- ✓ احتياجات الصحية
  - تحسين البنية التحتية لمراكز الصحية والعيادات الموجودة والعمل على توسيعها وشراء تجهيزات الطبية اللازمة

- ✓ احتياجات خدماتية

  - توفير نقاط لمراكز الشرطة والدفاع المدني وعدم قصورها في منطقة واحدة
  - إعادة تأهيل والعمل على توسعة المدارس الموجودة
  - توفير مكتب بريد , منتزهات وغيرها من المرافق الخدماتية

- ✓ احتياجات الزراعية

  - شق طرق زراعية وتحسين الموجود
  - استصلاح الأراضي الزراعية
  - بناء مناطق خاصة مجهزة ببركسات وحظائر الحيوانات
  - تحسين الزراعة المروية
  - خدمات البيطرية

- ✓ التخطيط والتنظيم

  - العمل على تسوية وفرز الأراضي

الفصل الخامس: مقترح المشروع

1.5الرؤية

نحو وادي الشعير كتجمع مستدام خدماتيا واقتصاديا مقوماتها وعمادها الزراعة يسودها الأمن وبيئة ريفية صحية آمنة.

2.5 الأهداف

المجال الاقتصادي

1. العمل على توفير بيئة استثمارية مناسبة

2. التوجه نحو التصنيع الزراعي وإنتاج الثروة الحيوانية وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات

المجال الاجتماعي

1. تحسين البنية التحتية للخدمات التعليمية والصحية وتوزيعها بشكل عادل

2. توفير الأمن والأمان في منطقة الدراسة

مجال البيئة والبنية التحتية

1. تحسين البنية التحتية المتعلقة بالمياه والطرق والصرف الصحي

2. حماية البيئة من التلوث

معايير الاستدامة الريفية في القرى:

- ٠ لها قاعدة معلومات كاملة وشاملة لمشاكل واحتياجات القرية وانجازاتها والمشاريع القائمة والمنوي تنفيذها بما يعني خطة عمل وتنمية للقرية على مدار أعوام.
- جيل وسكان واعيين ومثقفين وأصحاب كفاءة في العمل ومتعلمين وخبرات في مجالات العمل في القرية
- خبرات ز ا رعية وحيوانية وتجارب تنموية – أي قرية تمتاز بالإرشاد الواعي في كافة مجالات عملها
- قرية ذات علاقة قوية بالإقليم الذي تتواجد فيه وتتفاعل معه بشكل متبادل

- قرية ذات أنشطة اقتصادية متنوعة عمادها الزراعية بشقية الحيواني والنباتي واستخدام الوسائل الحديثة لتطويره إضافة إلى التصنيع الزراعي وغيرها من الأنشطة الاقتصادية والحرفية
- قرية ذات بنية تحتية سليمة تشمل طرق وخدمات كهرباء وإنارة وهاتف وانترنت بحيث تخدم سكانها في كافة مناحي الحياة بالشكل السليم والأمثل
- قرية تحافظ على مواردها وتستخدمها بشكل مستدام كالموارد المائية من آبار وينابيع بحيث تمنع تلوثها
- قرية تحافظ على طابعها الريفي من حيث عاداتها وتقاليدها وتاريخها واصالة حياتها
- قرية تحمي مخزونها الجمالي والطبيعي وتحول دون المساس به أو انتهاكه سواء محمياتها أو غاباتها والمناطق الزراعية فيها
- قرية تتعزز بها الخدمات الاجتماعية والثقافية وتتوافر بها الخدمات العامة كالتعليمية والصحية بما يفي الغرض
- قرية تحافظ على عناصر التراث المتواجد بها ومحاولة الحفاظ عليها وإعادة تأهيلها
- قرية تعتمد على سكانها في تخطيط مصيرها.

3.5 التوجه التنموي

تعزيز الدور الاقتصادي بالمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والصناعية والتجارية المستدامة من خلال:

- حل مشاكل التسويق الزراعي للمنتجات.
- تطوير شبكة النقل والمرور لتحقيق سهولة الوصول للاف ا رد والمواد الأولية والمنتجات الصناعية
- فتح سوق مركزي لتسويق المنتجات الزراعية وتنوع المحاصيل الزراعية في المنطقة
- إقامة مناطق خاصة لتربية ورعي الحيوانات.
- إقامة مشاريع كعمل مصانع صديقة للبيئة (مصانع الأعلاف, تدوير الزراعي, الإنتاج الزراعي, إنتاج الحيواني, والخلايا الشمسية للاستفادة من الشمس ...) كما أيضا إقامة مناطق خاصة للصناعات الخفيفة.
- تأهيل الآبار الارتوازية وإقامة شوارع زراعية وتطوير القائم منها واستخدام أساليب الري الحديثة .

فكرة التوجه التنموي تقوم على أساس تحسين كل من مجالات (الاجتماعية, البيئية, البنية التحتية) من حيث توزيع العادل للخدمات واقتراح مشاريع وإقامة خدمات تلبي الاحتياجات الحاضر مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة السكانية المتوقعة كمثل اقتراح مركز شرطة لتحقيق الأمن الريفي واقتراح مركز دفاع المدني لتحقيق الأمان, العمل على توسعة الشارع الرئيسي لعنبتا لاستيعاب السيارات في أوقات الذروة وتمهيدا لاستيعاب المناطق الصناعية التي تم اقتراحها لتسهيل نقل المركبات والشاحنات وجعل هذا المجال يتكامل مع المجال الاقتصادي حيث تم الاستفادة من الأراضي عالية القيمة الزراعية وتنظيم المحاصيل الزراعية فيها حسب طريقة ريها وربطها بمنطقة تسويقية مركزية مقترحة في منطقة تتوسط التجمعات يسهل

توصيلها مع الإنتاج الزراعي والحيواني , بالإضافة إلى استغلال غاباتها وأحراشها كحديقة علمية جاذبة وتعزيزها مع منتجع المنطار بالإضافة أيضا إلى إقامة منتجع سياحي بمنطقة البرك الرومانية في تجمع بيت ليد .

خريطة (31) التوجه التنموي والفكرة العامة للمشروع

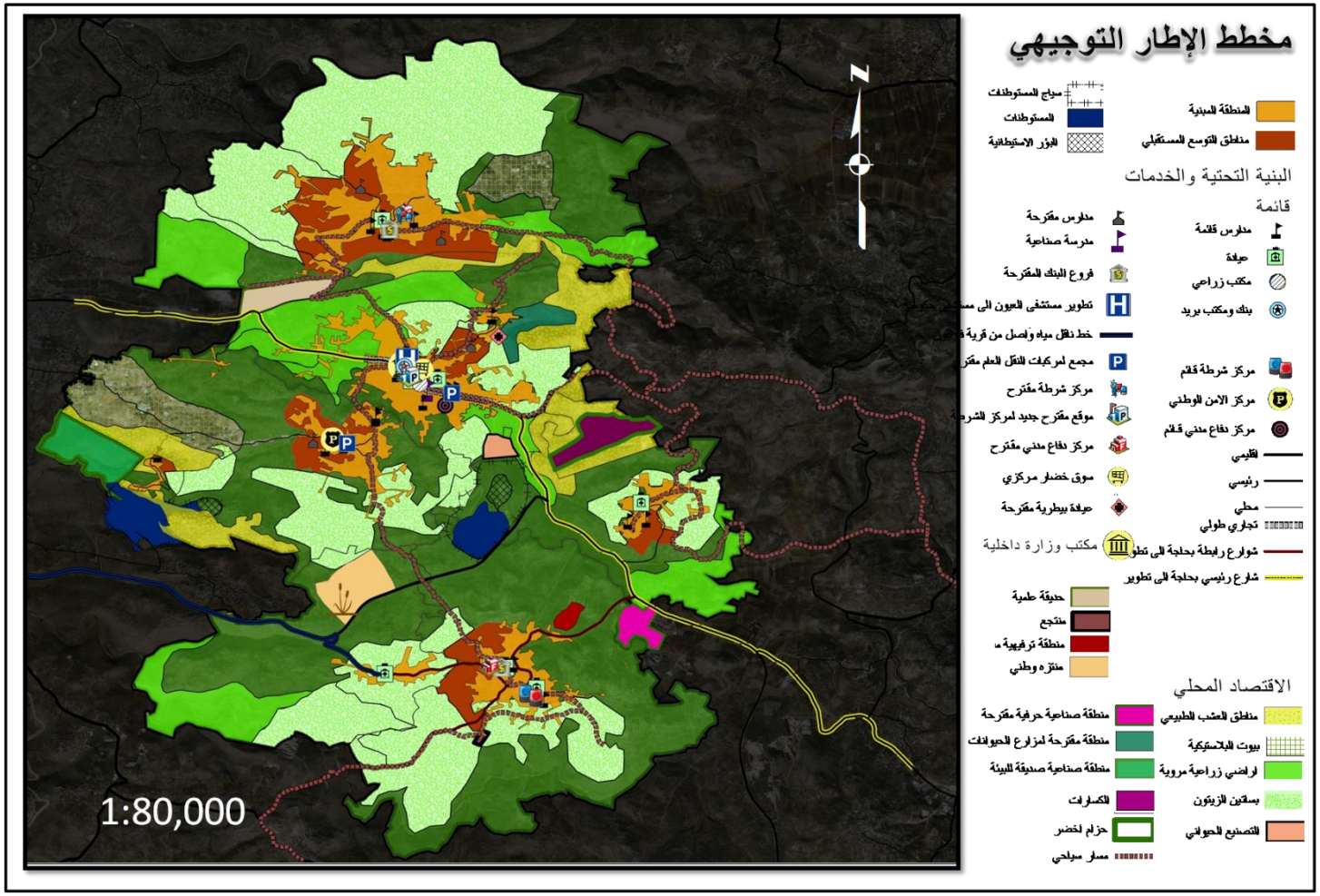
مخطط الإطار التوجيهي
N
1:80,000
البنية التحتية والخدمات
قائمة
الاقتصاد المحلي
مكتب وزارة داخلية

المصادر والمراجع

- الأغا , وفيق حلمي وابو جامع , نسيم حسن , إستراتيجية التنمية في فلسطين , جامعة الأزهر, غزة. 2010 ,
- الأمم المتحدة, إعلان الحق في التنمية, ق ا رر الجمعية العامة للأمم المتحدة, الأمم المتحدة 1999
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, كتاب محافظة طولكرم الإحصائي السنوي 2017.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان , الحق في التنمية , سلسلة الدراسات 26 الطبعة الأولى , رام الله2001 ,
- باسم عيسى عبد الرحمن ظاهر , رسالة ماجستير تشكيل وتوجيه التنمية الريفيّة في الريف الفلسطينيّ حالة دراسية -قرية بيت ايبا2009 ,
- منال محمد نمر قشوع, رسالة ماجستير استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية- حالة دراسية منطقة الشعراوية محافظة طولكرم2009 , "
- وزارة الزراعة في طولكرم.